الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحِيْحُ
المُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ
وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ
المشهور بـ «صحيح البخاري»

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٨م

الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحِيْحُ
المُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ
وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ
المشهور بـ «صحيح البخاري»

للإمَامِ الحَافِظِ
مُحَمَّدِ بن إسمَاعِيلَ بن إبْرَاهِيمَ بن المُغِيرة البُخَارِيِّ
١٩٤ ـ ٢٥٦هـ

اعتنى به
الدكتور ماهر ياسين الفحل

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

«الحمد لله الذي سَهَّل لعباده المتقين إلىٰ مرضاته سبيلاً، وأوضحَ لهم طريقَ الهداية وجعل اتباعَ الرسول عليها دليلاً، واتَّخذهم عبيداً له فأقرُّوا له بالعبودية ولم يتَّخذوا من دونه وكيلاً، وكتَبَ في قلوبهم الإيمانَ وأيَّدهم برُوحٍ منه، لمَّا رضوا بالله ربًّا وبالإسلام ديناً وبمحمدٍ رسولاً.

والحمدُ لله الذي أقام في أزمنة الفَتَرات من يكونُ ببيان سُنن المرسلين كفيلاً، واختصَّ هذه الأُمةَ بأنَّه لا تزالُ فيها طائفةٌ علىٰ الحقِّ لا يضرُّهم من خذلهم ولا من خالفهم حتىٰ يأتي أمرُه، ولو اجتمع الثقلان علىٰ حربهم قَبِيلاً.

يَدْعُون من ضلَّ إلىٰ الهدىٰ، ويصبرون منهم علىٰ الأذىٰ، ويبصِّرون بنور الله أهلَ العمىٰ، ويُحْيُون بكتابه الموتىٰ؛ فهم أحسنُ الناس هدياً وأقومُهم قِيلاً.

فكم مِنْ قتيلٍ لإبليس قد أَحْيَوْه، ومِنْ ضالٍّ جاهلٍ لا يعلمُ طريقَ رُشْدِه قد هَدَوْه، ومِنْ مبتدعٍ في دين الله بشُهب الحقِّ قد رَمَوْه؛ جهاداً في الله، وابتغاءَ مرضاته، وبياناً لحُجَجه علىٰ العالمين وبيِّناته، وطلباً للزلفىٰ لديه ونَيل رضوانه وجناته، فحارَبوا في الله من خرج عن دينه القويم، وصراطه المستقيم، الذين عَقَدوا ألويةَ البدعة، وأطلقوا أعِنَّةَ الفتنة، وخالفوا الكتاب، واختلفوا في الكتاب، واتفقوا علىٰ مفارقة الكتاب، ونبذوه وراءَ ظهورهم، وارتضوا غيرَه منه بديلاً.

أحمدُه وهو المحمودُ علىٰ كلِّ ما قدَّره وقضاه، وأستعينُه استعانةَ من يعلمُ أنَّه لا ربَّ له غيره ولا إلٰه له سواه، وأستهديه سبيلَ الذين أنعَمَ عليهم ممن اختاره لقبول الحقِّ وارتضاه، وأشكرُه والشُّكرُ كفيلٌ بالمزيد من عطاياه، وأستغفرُه من الذُّنوب التي تَحُولُ بين القلب وهُداه، وأعوذُ به من شرِّ نفسي وسيئات عملي استعاذةَ عبد فارٍّ إلىٰ ربِّه بذنوبه وخطاياه، وأعتَصِمُ به من الأهواء المُرْدِية والبدع المُضِلَّة، فما خابَ من أصبح به معتصماً وبحِمَاه نزيلاً.

وأشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً أشهدُ بها مع الشاهدين، وأتحمَّلها عن الجاحدين، وأدخرها عند الله عُدَّةً ليوم الدِّين.

وأشهدُ أنَّ الحلال ما حلَّله، والحرامَ ما حرَّمه، والدينَ ما شَرَعَه، وأنَّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنَّ الله يبعثُ من في القبور.

وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه المصطفىٰ، ونبيُّه المرتضىٰ، ورسولُه الصَّادقُ المصدوق، الذي لا ينطقُ عن الهوىٰ، إن هو إلا وحيٌ يوحىٰ، أرسله رحمةً للعالمين، ومَحَجَّةً للسَّالكين، وحُجَّةً علىٰ العباد أجمعين، أرسله علىٰ حين فترةٍ من الرسل، فهدىٰ به إلىٰ أقوم الطُّرق وأوضح السُّبل، وافترض علىٰ العباد طاعتَه وتعظيمَه وتوقيرَه وتبجيلَه، والقيامَ بحقوقه، وسَدَّ إليه جميع الطُّرق فلم يَفْتَح لأحدٍ إلا من طريقه، فشَرَحَ له صدرَه، ورَفَعَ له ذِكْرَه، ووَضَع عنه وِزْرَه، وجعَل الذِّلَّة والصَّغار علىٰ من خالف أمرَه، هدىٰ به من الضلالة، وعلَّم به من الجهالة، وبصَّر به من العمىٰ، وأرشدَ به من الغَيِّ، وفتحَ به أعيناً عمياً، وآذاناً صُمَّاً، وقلوباً غُلْفاً.

فلم يزل ﷺ قائماً بأمر الله لا يردُّه عنه رادٌّ، داعياً إلىٰ الله لا يصدُّه عنه صادٌّ، إلىٰ أنْ أشرقت برسالته الأرضُ بعد ظلماتها، وتألَّفت به القلوبُ بعد شَتاتها، وسارت دعوتُه مسيرَ الشمس في الأقطار، وبلغ دينُه ما بلغ الليلُ والنَّهار.

فلمَّا أكمل الله به الدِّين، وأتمَّ به النعمة علىٰ عباده المؤمنين، استأثر به، ونَقَلَه إلىٰ الرفيق الأعلىٰ من كرامته، والمحلِّ الأرفع الأسنىٰ من أعلىٰ جنَّاته، ففارَق الأمةَ، وقد تركها علىٰ المحجَّة البيضاء، التي لا يزيغُ عنها إلا من كان من الهالكين.

فصلىٰ الله عليه وعلىٰ آله الطَّيبين الطَّاهرين، صلاةً دائمةً بدوام السَّماوات والأرضين، مقيمةً عليهم أبداً لا تروم انتقالاً عنهم ولا تحويلاً»[1].

أما بعد:

فإني أحمد الله وأكرر حمدي وثنائي وتمجيدي لله رب العالمين، أحمده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، أحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزِنة عرشه ومداد

(١) من مقدمة «مفتاح دار السعادة» للعلامة ابن قيم الجوزية (رحمه الله تعالىٰ) (١/ ٣ ـ ٥).

كلماته، أحمد الله العظيم علىٰ نعمة الإيجاد بعد العدم، وأحمده أن أمدَّني بالنعم، وأحمده تعالىٰ أن يسَّر لي في طريق طلب العلم، وهداني إلىٰ خدمة «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، المشهور بـ «صحيح البخاري»، وما كنتُ أجرؤُ علىٰ تحقيق الكتاب، لكنَّ الله ساق لي الكتاب بفضلٍ منه ورحمةٍ، وقد تعلقتُ بالكتاب منذ أوائل الطلب ـ وما زلتُ في بداية الطلب ـ ويسَّر اللهُ لي إخواناً قرأتُ معهم «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، بمجالس حديثية عدة، ثم ختمناه ختمة أخرى ثم شرعنا بختمة ثالثة، ثم عهد إلي أخونا الشيخ أبو فواز سعد الصميل ـ وفّقه الله للخيرات ونضّر وجهه في الدارين ـ قراءة تجارب طباعتهم للكتاب، فسرّني ذلك، وقد وجدتُهم خدموا الكتاب خدمة جيدة بالعزو لصحيح مسلم، وبربط الكتاب مع «تحفة الأشراف» مع ذكر الأطراف، مع الإشارة إلىٰ «تغليق التعليق» عند المعلقات، ولمّا كانت عنايتي بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» قديمة، وكنتُ قد جمعتُ ما قدرت عليه من مخطوطات الكتاب والشروح؛ اغتنمتُ الفرصة والقراءة لأن يكون العمل تحقيقاً يليق بنفاسة الكتاب وأهميته لكلّ مسلم؛ إذ إنَّ هذا الكتاب لا يستغني عنه أحد؛ فهو مرجع المسلمين في صحيح السُّنَّة.

فبدأتُ بمقابلة الكتاب والنظر في الشروح وفي الكتب التي اعتنتْ بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، مع التعليق علىٰ ما لا بد من التعليق عليه؛ لِيُعان القارئ علىٰ فهم الكتاب، وحرصتُ جدّاً علىٰ إبراز صنعة الحديث والعلم. وقد جعلتُ بين يدي الكتاب مقدمة ترجمتُ فيها للإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله رحمة واسعة؛ تكلمتُ فيها على اسمه ونسبه وكنيته وولادته ونشأته وطلبه للعلم ورحلاته، وأشرتُ إلىٰ مكانته العلمية وتنوع معارفه وثناء العلماء عليه، وألمحت إلى بعض شيوخه الذين أثّروا في بناء شخصيته العلمية، وشفعتُ ذلك بالإشارة إلىٰ بعض تلامذته الذين هم امتداد لحياته العلمية، وبينتُ بإيجازٍ الكلامَ عن مؤلفاته، ثم ختمتُ ترجمته بوفاته، وذكرتُ التحقيق في اسم الكتاب، وتحدّثت عن روايات «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ثم تكلمت على نُسخ

«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ثم جاء التوضيح حول ما يقع في أصل اليونينية مخالفاً لرواية الأربعة، ثم الحديث عن عناية الأُمة بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ثم تكلمت بإسهاب عن صنعة الحديث في «الصحيح»، فيما يتعلق بالمعلقات، وعن تكرار الحديث، ورواية الحديث بالمعنىٰ في «الصحيح»، وكيف أنَّ الإمام البخاريَّ أفاد ممن قبله وانتفع به من بعده، مع الكلام على زيادة الثقة، وبيَّنتُ كيف أنه أتقن الحرفة في التعامل مع المراسيل، وبينتُ كيف احتجاجه بأنواع علوم الحديث كما في المكاتَبة، وبينتُ اهتمام البخاري بالسَّماع، وأصّلتُ طريقته في اشتراط السماع للمعنعِن، وبينتُ بالشواهد روعة ترتيب الكتب في كتابه، وكذلك حسن ترتيب الأبواب والأحاديث، ثم فصّلتُ القولَ في أنَّ ما أسنده البخاري عن شيوخه بصيغة (قال) فهو مسند وليس معلقاً، ودلّلتُ علىٰ ذلك بالنقول والبراهين، ثم جمعتُ الأحاديث الواردة بهذه الصيغة، ثم تحدثتُ عمّا ضمّنه البخاري في كتابه من قضايا المصطلح، ثم فصّلتُ القول في مصطلح (علىٰ شرط الشيخين)، وشملتْ صنعةُ الحديث الكلامَ على المتابعات، وإشارة البخاري إلىٰ اختلاف الروايات، وإشارة البخاري إلىٰ علل الحديث، وأحصيتُ ما ورد في الكتاب من شك، ثم جمعتُ ما ورد في الكتاب من قراءات وإشارة إلىٰ القراءات، ثم عملتُ مقارنة بين صحيح البخاري وصحيح مسلم، ثم وَصَفْت النسختين الخطيَّتين المعتمدتين في التحقيق اللتين تمت عليهما مقابلة الكتاب وتصحيحه، ثم تكلّمت على النُّسخ الأخرىٰ المساعدة، ثم بيّنت منهج تحقيق الكتاب، وصُوَر النُّسخ الخطية.

وأعتقد أن طبعتنا هذه ـ والتي هي وليدة دار ابن الجوزي حرسها الله ـ خدمة جيدة لصحيح البخاري، علىٰ أنّ الطبعات السابقة لها حظ من الجودة، ومن أجودها: الطبعة السلطانية التي طبعتْ عن النسخة اليونينية.

علىٰ أنها لم تَخْلُ من بعض الأخطاء، ويمكن إجمال بعضها عند مراجعة التعليق علىٰ الأحاديث الآتية:

قبيل (١٩٣) و(٢٢١) و(٢٩١) و(٣٣٤) و(٤٧٤) و(٥٢٠) و(٨١٨) و(٩٤٦)

و(١٠٩٦) و(١١٦٨) و(١٥٩٨) و(١٦١١) و(١٦١٨) و(١٦٥٠) و(١٦٥٨) و(٢٣٣٣) وقبيل (٢٣٣٥) و(٢٣٤٧) و(٢٣٨٢) و(٢٣٨٥) و(٢٥٠٢) و(٢٦٨٦) و(٢٧٣٢) و(٣٩٣٦) و(٦٥٨٢).

ولم تتوقف عنايتي بالكتاب على التدريس والتحقيق؛ فقد أكرمني الله بشرحه مكتوباً بطريقة تسهّل على القارئ أخذ الفوائد والعوائد على طريقة الفوائد، مع اهتمامي بالأمور التربوية، وتسهيل الكتاب للناطقين باللسان العربي وغيرهم، ولعله يَتُمّ قريباً في عشرين مجلداً، اللهم تمِّم بخير وارزقنا من فضلك ورحمتك.

وودت أن أسوق إسنادي لهذا الكتاب، وأنا أرويه عن مشايخ عدة، ولعلي أوثر السند العراقي، وهو سند عالٍ، فأروي الكتاب عن شيخنا المسند صبحي بن جاسم البدري السامرائي الحسيني، عن شيخه عبد الكريم الشيخلي الشهير بأبي الصاعقة، أخبرنا يوسف حسين الخانفوري، أخبرنا شيخ الكل نذير حسين الدهلوي قراءة لبعضه وإجازة إن لم يكن سماعاً لبقيّته، أخبرنا الشاه محمد إسحاق الدهلوي، أخبرنا الشاه عبد العزيز ابن ولي الله الدهلوي، أخبرنا والدي سماعاً إلىٰ كتاب الحج، مع إكمال باقيه علىٰ خلفائه، أخبرنا أبو طاهر الكوراني، أخبرنا حسن العُجَيمي، أخبرنا محمد بن العلاء البابلي، أخبرنا سالم بن محمد السَّنْهوري قراءة لبعضه وإجازة، أخبرنا النجم محمد الغَيْطي، أخبرنا زكريا الأنصاري، أخبرنا أحمد بن علي بن حجر العسقلاني سماعاً للكثير منه وإجازة، أخبرنا إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلي، أخبرنا أحمد بن أبي طالب الحجَّار، أخبرنا الحسين بن المبارك الزَّبيدي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسىٰ السِّجْزي الهروي، أخبرنا عبد الرحمٰن بن محمد الداودي البُوشَنجي، أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حَمُّويه السرخسي، أخبرنا محمد بن يوسف بن مطر الفربري، أخبرنا محمد بن إسماعيل البخاري مرتين.

وفي ختام مقدمتي المتواضعة أشكر اللهَ ﷻ أن يسَّرَ لي إتمامَ هذا العمل علىٰ خيرٍ، وأكرر حمدي وثنائي وتمجيدي وشكري لله ﷻ، وأدعو بالرحمة لأمي الحاجة هدية دحام؛ فقد عاشتْ شيئاً من هذا التحقيق في المشفىٰ، إذ إنها رحمها الله أصيبت بمرض بالدم رقدتْ بسببه طويلاً في مشفىٰ بغداد التعليمي،

وقد أكرمها الله بالصبر، ومنَّ عليَّ بمرافقتها، وكنتُ أحمل أوراق الصحيح مصحِّحاً ومعلِّقاً، فرحمها الله كانتْ صابرة محتسبة حتىٰ فاضت روحها، وهي تؤدي الشهادة، أسأل الله أن يسكنها الفردوس الأعلىٰ.

وأشكر الإخوة الذين أعانوني علىٰ مقابلة الكتاب علىٰ النُّسخ الخطية والسلطانية والشروح، وهم رفقائي في الطلب الإخوة: أحمد طارق عبد الحميد، وأحمد مؤيد سعيد، ونبيل خليل عبد سرحان العبيدي، وحسن عبد الوهاب سحاب، وناصر حامد الصميدعي، والشيخ محمد سعد الطائي.

ولا أنسىٰ أخي الأكبر الحاج طه الذي غمرني بعطفه ونُصحه وإرشاده وتوجيهه منذ نعومة أظفاري، ثمّ أغدق المال علىٰ دار الحديث، فجزاه الله خيراً، وكذلك إخوتي ثامراً وسالماً وأحمدَ.

ولا أنسىٰ أهل بيت زوجي أم الحارث، وأولادي الحارث ومعاذاً وطه وطارقاً، الذين كانوا خير معين لي علىٰ العلم.

ومن أراد أن يطلع علىٰ ما انفردت به نُسختنا من تصحيح فلينظر إلىٰ الأحاديث الآتية:

(٨٣٢) و(٨٤٢) و(٩٠٨) و(٩١٢) و(٩٣٠) و(٩٣٢) وعقب (١٠٦٣) و(١٠٧٠) و(١٠٨٩) و(١١٤٦) و(١١٥٢) و(١١٥٣) و(١١٥٩) و(١١٦٨) وقبيل (١١٩٤) و(١٣٢٥) و(١٣٥٠) و(١٤٠٢) و(١٤٥٤) و(١٤٥٨) و(١٤٧٢) وقبيل (١٥٣٧) و(١٥٩٨) و(١٦١١) و(١٦٥٨) وقبيل (١٦٦٤) و(١٦٦٧) و(١٦٧١) و(١٦٨٣) و(١٧٧٦) وقبيل (١٨٢١) و(١٨٢٣) و(١٨٢٦) وقبيل (١٨٤٥) و(١٨٥٣) و(١٨٦٣) و(١٨٧٤) و(١٩١٢) و(١٩١٤) و(١٩٢٧) و(١٩٣٤) و(١٩٧٥) و(١٩٧٩) و(١٩٨٢) و(١٩٨٣) و(١٩٨٤) و(١٩٨٦) و(١٩٩٦) و(٢٠٠٢) و(٢٠٠٣) و(٢٠٢١) و(٢٠٢٢) و(٢٠٣٥) و(٢٠٤٠) وقبيل (٢٠٦٠) و(٢٠٦٣) و(٢١٥٣) و(٢٢٢٥) (مهم) و(٢٢٤٩) و(٢٢٧٢) و(٢٣٣٣) وقبيل (٢٣٣٥) و(٢٣٤٧) و(٢٣٦١) و(٢٣٨٢) و(٢٣٨٥) وقبيل (٢٣٩٦) وقبيل (٢٤٠١) و(٢٤٢٦) و(٢٤٥٤) و(٢٥٠٢) و(٢٥٠٤) وعقب (٢٥٥٩) و(٢٥٧٠) و(٢٥٧١) و(٢٦١٨) و(٢٦٤٦) وقبيل (٢٦٧٨) و(٢٦٨٦) و(٢٧٣٢) و(٢٧٥١) و(٢٨٧٥)

و(٢٨٨٦) و(٢٨٩١) و(٢٩١٣) و(٢٩٥٣) و(٢٩٥٥) و(٣١٢٩) وعقب (٣٢٥٧) و(٣٧٣٣) و(٣٨٦٦) و(٣٩٧٥) و(٤١٣١) و(٤١٤٢) و(٤١٤٤) و(٤١٤٧) و(٤٢٣٨) و(٤٢٩٧) و(٤٤٣٧) وقبيل (٤٦٧٤) و(٤٧٠١) و(٤٧٣٧) وعقب (٤٧٤٤) وقبيل (٤٧٥٧) وعقب (٤٧٧٣) وقبيل (٤٧٨٥) وقبيل (٤٧٩٠) و(٤٨٠٧) وقبيل (٤٨١٦) و(٤٩٠٤) وقبيل (٤٩٢٠) وقبيل (٤٩٢٢) وقبيل (٤٩٣٠) وقبيل (٤٩٣٥) و(٤٩٣٧) و(٥٠٢١) و(٥٠٣٠) و(٥٠٦٣) وقبيل (٥٠٧٩) و(٥٠٨٢) و(٥١٩١) وقبيل (٥٢٤٧) و(٥٣٠٨) و(٥٣١٠) و(٥٣٣٢) و(٥٦١٥) وقبيل (٥٦٣٠) و(٥٦٦٥) و(٥٦٦٧) و(٥٦٨٤) وقبيل (٥٦٩٢) و(٥٧٩٠) و(٥٧٩٣) و(٥٨٠٠) وقبيل (٥٨٢٥) و(٥٨٣٤) و(٥٨٣٥) و(٥٨٤٣) وقبيل (٥٨٤٦) و(٥٨٤٩) و(٥٨٨٠) و(٥٩٠٧) وقبيل (٥٩٢٦) وقبيل (٥٩٦٨) و(٦٢٥٤) و(٦٢٩٨) و(٦٣٠٤) و(٦٣١٦) و(٦٣٤٥) و(٦٤٠٠) و(٦٤٠٤) و(٦٥١٠) وقبيل (٦٥١٩) و(٦٥٨٢) و(٧٢٢٤) وعقب (٧٥٢٩).

وممن سبقَنا بطبع الكتاب معتنياً به: الشيخ شعيب الأرناؤوط رَحِمَهُ اللَّهُ، إلا أن طبعته لم تَنْمَز بكبير فائدة، بل حصلتْ له هفواتٌ منها ما يأتي:

(٧٧٤) «حدثنا مسدِّد»، صوابه: «حدثنا مسدَّد».

(١٣٨٢) «إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ»، والصواب: «إبراهيم» فقط دون ذكر السلام.

(٢/ ٢٠) «المائدة: ٣٠»، والصواب: «المائدة: ٣».

(١٥٨٤) «فعل ذلكَ»، والصواب: «فعل ذلكِ» بكسر الكاف.

(٢/ ٢٠٧) «النحل: ١٦»، والصواب: «النحل: ١٤».

(٢/ ٢٢٤) (الحاشية: ٤) «قوله: وزاد أحمد؛ أي: ابن أسد»، والصواب: «قوله: وزاد أحمد: حدثنا بهز؛ أي: ابن أسد».

(٢/ ٤٣٥) «باب ما قيل في العمرىٰ والرقبىٰ» بلا بسملة، والصواب: إثبات البسملة قبل الباب كما هو في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

(٢٨٣٢) «لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله»، والصواب: فصلها بقوسين: «. . . من المؤمنين) (والمجاهدون . . .».

(٣٦١١) «فإن في قتلهم أجر»، والصواب إمّا: «إن قتلهم أجر»، أو: «فإن في قتلهم أجراً».

(٣٨١٣) «وسأحدثكم لم ذلك»، وصوابه: «وسأحدثك»، كما جاء في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

(٤٠٣٧) «وسقاً أو وسقين، أو فقلت له»، والصواب: «وسقاً أو وسقين، فقلت له» بإسقاط: أو.

(٣/ ٥٤٩) «إذا قمت»، والصواب: «إذا ما قمت».

(٣/ ٥٦٣) «قالوا اتخذ الله ولداً»، صوابه: «وقالوا اتخذ الله ولداً».

(٣/ ٥٦٣) «وأحاطت به خطيئته»، صوابه: «أحاطت به خطيئته».

(٣/ ٥٩٠) عزا قراءة: «وناء» ممدودة لأبي ذر وحده، وقراءة: «ونَأَىٰ» لغير أبي ذر، والعكس هو الصواب كما في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

(٤٦٢٧) «ويُنَزِّلُ الغيثَ»، والصواب: «ويُنْزِلُ الغيث».

(٤٧٢٦) «مما علمت رَشَداً»، والصواب: «مما علمت رُشْداً».

(٣/ ٦١٦) «نُكِسوا»، صوابه: «نُكِّسوا» بالتشديد.

(٣/ ٦٤٩) «خُلُقُ الأولين»، والصواب: «خُلْقُ الأولين».

(٣/ ٦٨٧) «وقال بعضهم: وأُثْرَةٍ»، وصوابه: «وقال بعضهم: أَثَرَةٍ وأُثْرَةٍ» فأسقط: «أَثَرَةٍ».

(٣/ ٧١٣) «مرج البحرين»، والصواب: «مرج» فقط كما في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

(٣/ ٧١٦) «(ما تُمْنون): من النُّطَف، يعني: هي النطفة في أرحام النساء»، هكذا جاء عنده النص، وهو بهذه الصورة تخليط بين الروايات.

(٣/ ٧٤٩) «كأنه جمالت صفر»، والصواب: «كأنه جمالات صفر»، وكذلك أعاده في الحديث (٤٩٣٣).

(٤/ ٢٢٠) «..قد فَصَّل لكم»، صوابه: «قد فُصِّل لكم».

(٥٢٠٦) «أن يُصْلِحا»، والصواب: «أن يَصَّالحا» كما في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

(٤/ ٤٦٠) «تفسحوا في المجالس»، صوابه: «تفسحوا في المجْلِس».

(٦٥٢٦) «أُصْيحابي»، صوابه: «أُصَيحابي».

(٦٦٦٣) «لا والله، بلىٰ والله»، وصوابه: «لا والله، وبلىٰ والله».

(٧٢٧٧) «إن ما توعدون»، صوابه: «و(إن ما توعدون)».

(٥/ ٢٤٩) «باب: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] فسمىٰ الله نفسه شيئاً، ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾»، هكذا النص عنده، وفيه تخليط بين الروايات.

(٥/ ٢٤٩) «وهُوَ رب العرش العظيم»، وصوابه: «وهْوَ» بإسكان الهاء.

(٥/ ٢٩٦) «فما بلغتَ رسالته»، وصوابه: «فما بلغت رسالاته» كما في السلطانية ومخطوطة البقاعي.

وبعد، فهذا «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أقدمه للأمة الإسلامية، وأسأل الله أن يجعله ذخيرة لي يوم رَمْسي، وعملاً صالحاً يبقىٰ لي كلما انتفع به مسلم، وأن يكتب الأجر لأمي وأبي ومن صلح من آبائي وذريتي، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام علىٰ المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

د. ماهر ياسين فحل
شيخ دار الحديث ـ أعاد الله أمجادها
غازي عينتاب ـ طيّبها الله لنا وللمسلمين
١٠ / صفر / ١٤٤٠هـ

ترجمة المُصَنِّف[١]

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته، وولادته:

هو محمدُ بنُ إسماعيلَ بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبه، أبو عبد الله بن أبي الحسن الجُعْفيُّ ـ مولاهم ـ البخاريُّ.

وبَرْدِزْبه: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء المهملة، وكسر الدال المهملة، وسكون الزاي، وفتح الباء الموحدة، بعدها هاء[٢]. وبردزبه كان مجوسيّاً، والمغيرة ابنه أسلم علىٰ يد يمان الجُعْفي ـ والي بُخارىٰ ـ وهو جَدُّ المحدّث عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان الجُعْفي المسندي، فولاؤه للجعفيين بهذا الاعتبار[٣] ـ عملاً بمذهب من يرىٰ أنَّ مَنْ أسلم علىٰ يده شخص كان ولاؤه له[٤] ـ.

وكان أبوه ـ إسماعيل بن إبراهيم ـ من العلماء الورعين[٥]، سمع من مالك بن أنس، ورأىٰ حمَّاد بن زيد، وصافح ابنَ المبارك[٦].

---

(١) انظر في ترجمته: «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٥٩) (١٢٦٣٠)، و«الثقات» لابن حبان (٩/ ١١٣)، و«أسامي من روىٰ عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح» (ص٤٧ ـ ٦٣)، و«الكامل» لابن عدي (١/ ٢٢٦)، و«تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢) ط. الغرب، و«تقييد المهمل» (١/ ١٠) نقلاً عن «تاريخ بغداد»، و«تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣٨)، و«جامع الأصول» (١/ ١٢٠)، و«تهذيب الكمال» (٦/ ٢٢٧) (٥٦٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩١)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٠) ط. الغرب، و«تذكرة الحفاظ» (٢/ ٥٥٥)، و«هدي الساري» (٢/ ١٢٨٧)، و«سيرة الإمام البخاري» لعبد السَّلام المباركفوري.

(٢) «الإكمال» (١/ ٢٥٩)، و«هدي الساري» (٢/ ١٢٨٧).

(٣) «أسامي من روىٰ عنهم البخاري» (ص٤٨)، و«الكامل» (١/ ٢٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٢) ط. الغرب.

(٤) «هدي الساري» (٢/ ١٢٨٧).

(٥) «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٤٠) ط. الغرب.

(٦) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٢٣) (١٠٨٤).

وُلد محمد بن إسماعيل البخاري يوم الجمعة بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة[١].

ثانياً: نشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته:

لقد كان للبيئة العلمية الصالحة التي نشأ في ظلالها أبو عبد الله البخاري أثرٌ كبيرٌ في توجيهه إلىٰ طلب العلم الشرعي؛ ليصبح بعد ذلك أحد أشهر حفاظ السُّنَّة النبوية والذابّين عنها؛ فقد كان والده ـ كما تقدم ـ من العلماء الورعين.

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم الورّاق النَّحوي: «قلتُ لأبي عبد الله البخاري: كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ قال: أُلهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتّاب. قال: وكم أتىٰ عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثم خرجتُ من الكُتّاب بعد العشر فجعلتُ أختلف إلىٰ الداخلي وغيره، وقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان، عن أبي الزبير، عن إبراهيم. فقلتُ له: يا أبا فلان، إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم. فانتهرني، فقلتُ له: ارجع إلىٰ الأصل إنْ كان عندك. فدخل ونظر فيه ثم خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلتُ: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم. فأخذ القلم مني وأحكم كتابه فقال: صدقتَ. فقال له بعض أصحابه: ابن كم كنتَ إذ رددتَ عليه؟ فقال: ابن إحدىٰ عشرة، فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظتُ كتب ابن المبارك ووكيع وعرفتُ كلام هؤلاء[٢]. ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد إلىٰ مكة، فلمّا حججتُ رجع أخي وتخلفتُ بها في طلب الحديث...»[٣].

وقد طلب الفقه وهو صبي، فقد قال عن نفسه: «وكنت أختلفُ إلىٰ الفقهاء بمرو وأنا صبي»[٤].

وقد ارتحل البخاري ـ شأنه شأن علماء عصره ـ لطلب الحديث إلىٰ كثير من الأمصار ـ فقد كانت الرحلة آنذاك ركناً ركيناً في طلب الحديث ـ، قال الخطيب

(١) «أسامي من روىٰ عنهم البخاري» (ص٤٩)، و«تاريخ دمشق» (٥٥/ ٤١).
(٢) قال ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ١٢٨٨): «يعني: أصحاب الرأي».
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥) ط. الغرب.
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠١).

البغدادي: «رحل في طلب العلم إلىٰ سائر محدِّثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر»[(١)]، وقد نهل من مَعين جَمْع من أشهر محدثي عصره، وحظي بإجلالهم له وعنايتهم به، وقد أُثر عنهم الثناء عليه وتبجيلهُ كما سيأتي لاحقاً. وقد بنىٰ الحافظ ابن حجر علىٰ قول البخاري السابق: «فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظتُ كتب ابن المبارك... ثم خرجتُ مع أمي وأخي أحمد...» أنَّ أول رحلة الإمام البخاري كانت سنة عشر ومئتين، قال ابن حجر: «ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركتْهُ أقرانُه من طبقة عالية ما أدركها، وإنْ كان أدرك ما قاربها»[(٢)].

ثالثاً: مكانته العلمية وتنوّع معارفه:

لقد تبوّأ الإمام البخاري مكانة عالية بين علماء الحديث خصوصاً، وعلماء بقية العلوم الشرعية عموماً، فمع ما بلغه من منزلة علية في علم الحديث رواية ودراية، كانت له يد في التفسير والفقه والاعتقاد والسِّيَر وغيرها.

فأما مكانته في علم الحديث: فإنَّ البخاري كان أحفظ أهل عصره للحديث وأعلمهم به، ولذا بلغ الأمر في ثناء أئمة زمانه عليه في هذا الباب مبلغاً عظيماً، فقد قال البخاري: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديثٍ، فقلتُ: لا أعرفه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلىٰ عمرٍو فأخبروه، فقال: «حديثٌ لا يعرفهُ محمد بن إسماعيل ليس بحديث»[(٣)].

وقال حاشد بن إسماعيل: «سمعتُ إسحاق بن راهويه[(٤)] يقول: اكتبوا عن هذا الشاب ـ يعني: البخاري ـ؛ فلو كان في زمن الحسن لاحتاج إليه الناس لمعرفته بالحديث وفقهه»[(٥)].

وقال حاشد بن إسماعيل: «سمعتُ محمد بن بشار يقول: لم يدخلِ البصرةَ رجلٌ أعلم بالحديث من أخينا أبي عبد الله. قال: فلما أراد الخروج ودّعه

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٢) ط. الغرب. (٢) «هدي الساري» (٢/ ١٢٨٨).
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٨) ط. الغرب، و«السِّيَر» (١٢/ ٤٢٠).
(٤) انظر في ضبط الأسماء المختومة بـ «ويه» كتابي: «الجامع في العلل» (١/ ٨٦).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٢١).

محمد بن بشار وقال: يا أبا عبد الله، موعدنا الحشر أن لا نلتقي بعد»[(١)].

وما تصانيفه في هذا الباب ـ كـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، الذي اتفق العلماء علىٰ أنَّه أصحُّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالىٰ، و«تأريخه الكبير» ـ إلا دليل ساطع علىٰ معرفته وإمامته في علوم الحديث.

وأما معرفته بالتفسير: فما أودعه في كتاب «التفسير» من جامعه دليل علىٰ تمكّنه منه، وهو يسرد فيه التفسير بالمأثور بما صح عنده من حديث، وكذلك بنقله لتفسير السلف؛ كابن عباس وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وغيرهم، وقد بلغ ما أودعه في كتاب «التفسير» من صحيحه: (٥٠٤) خمسمئة حديث وأربعة أحاديث[(٢)].

وأما علم الفقه: فقد كان للبخاري باعٌ طويل فيه، مما استوجب ثناء علماء عصره وشهادتهم له بذلك، قال حاشد بن إسماعيل: «كنتُ بالبصرة، فسمعتُ قدوم محمد بن إسماعيل، فلمّا قَدِم قال محمد بن بشار: دخل اليوم سيد الفقهاء»[(٣)].

وقال يعقوب بن إبراهيم الدورقي ونعيم بن حماد: «محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة»[(٤)].

وأهم ما يدل علىٰ جلالة البخاري في الفقه: ما أودعه في «صحيحه» من تراجم حيَّرت العلماء؛ لدقّتها ولطافتها وعظيم فائدتها، حتىٰ قال العلامة ناصر الدين ابن المُنيِّر: «كان البخاريُّ لطيف الأخذ لفوائد الحديث، دقيق الفكرة فيها، وكان ربما عرَض له الاستدلال علىٰ الترجمة بالحديث الواضح المطابق، فعدَل عنه إلىٰ الأخذ من الإشارة والرمز به. وكان علىٰ الصواب في ذلك؛ لأنَّ الحديث البيّن يستوي الناس في الأخذ منه، وإنما يتفاوتون في الاستنباط من الإشارات الخفية، ولم يكن مقصود البخاري كغيره يملأ الصحف بما سُبق إليه، وبما يُعتمد في مثله علىٰ الأفهام العامة، وإنما كان مقصده فائدة زائدة»[(٥)]. وقد

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٢٣).
(٢) ويصلح أن يُفرد كتاب التفسير من الصحيح من قِبَل طالب حاذق متقن، مع العناية به.
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٦) ط. الغرب.
(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٢ و٣٤٤) ط. الغرب.
(٥) «المتواري علىٰ أبواب البخاري» (ص٨٧).

اهتم العلماء ببيان مقاصد الإمام البخاري في تراجم «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وفِقْهه فيها، ومن ذلك الاهتمام: كتاب «المتواري علىٰ أبواب البخاري» لابن المنير، وكتاب «لب الألباب في التراجم والأبواب» لوالد شيخنا العلامة عبد الحق الهاشمي، وهو نافع في بابه، و«الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح»[١] لنور الدين عتر، ولابن حجر العسقلاني جهد قيّم في هذا الباب في شرحه العظيم علىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

ومع أنَّ البخاريَّ «اتجه منذ حداثته إلىٰ الفقه، فقرأ فقه أهل الرأي، ثم أخذ ـ بعدُ ـ فقه الشافعي، وفقه الإمام مالك أيضاً، وكانت صلته بفقه الإمام أحمد بن حنبل متينة قوية، فجمع فقه المدارس الاجتهادية في عصره»[٢]؛ إلا أنه كان مجتهداً في الفقه، مستقلّاً برأيه الذي أوصله إليه اجتهاده ونظره في الأدلة، فلم يكن متبعاً لمذهب معيَّن من المذاهب المشهورة في عصره.

وأما في الاعتقاد: فقد كان البخاريُّ علىٰ اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، اعتقاد السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ومَن بعدهم ممن سار علىٰ نهجهم من أهل العلم، وقد أسهم إسهاماً واضحاً في الذب عن عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، وقد ضمَّن كتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» كتباً لتقرير عقيدة أهل السُّنَّة ونُصرتها، منها: «كتاب الإيمان»، و«كتاب أخبار الآحاد»، و«كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة»، و«كتاب التوحيد»، زيادة علىٰ إفراده كتاب «خلق أفعال العباد» للرد علىٰ الجهمية.

وفي السِّيَر والمغازي تجد «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» مصدراً أساسيّاً لطالب السيرة، وعنايته بأبواب السيرة ـ والتي أخذت حيّزاً من كتابه ـ دليلُ معرفتِهِ وعلمه الواسع بها.

وهكذا في شتىٰ أصناف العلوم الأخرىٰ كالزهد والرِّقاق وغيرها، وكتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» دليل علىٰ ذلك.

---

(١) علىٰ أن بحثه هذا مُستلّ من كتابه: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين».

(٢) «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح» (ص١١).

ومن يطالع ما كتبتُه في صنعة الحديث مما يأتي يجد ما ذكرته هنا ظاهراً.

رابعاً: سَعة حفظه:

إنَّ مما لا شك فيه عند المحدثينَ أنَّ البخاري أحدُ العجائب في حفظه، وقد ذكر المؤرخون في ترجمته مما يدل علىٰ ذلك شيئاً كثيراً، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. فمن ذلك: ما نُقل عنه أنه قال: «كتبتُ عن ألف شيخٍ وأكثر، ما عندي حديث لا أذكر إسناده»[(١)].

وقال أُحَيْد بن أبي جعفر والي بخارىٰ: «قال محمد بن إسماعيل يوماً: رُبَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبتُه بالشام، ورُبَّ حديثٍ سمعتُه بالشام كتبتُه بمصر. قال: فقلت له: يا أبا عبد الله بكماله؟ قال: فسكت»[(٢)].

وقال محمد بن أبي حاتم الورّاق: «سمعتُ حاشد بن إسماعيل يقول: كان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يختلف معنا إلىٰ مشايخ البصرة وهو غلامٌ، فلا يكتب، حتىٰ أتىٰ علىٰ ذلك أيام، فكنا نقول له: إنك تختلف معنا ولا تكتب، فما معناك فيما تصنع؟ فقال لنا بعد ستة عشر يوماً: إنكما قد أكثرتما علَيَّ وألححتما، فاعرضا عليَّ ما كتبتما. فأخرجنا ما كان عندنا، فزاد علىٰ خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلبٍ، حتىٰ جعلنا نُحْكِم كُتُبنا علىٰ حفظه. ثم قال: أترون أني أختلف هَدْراً وأُضيّع أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدمه أحدٌ»[(٣)].

ولعل من أعجب ما يدل علىٰ حفظه: ما رواه الإمام أبو أحمد بن عدي قال: «سمعت عدة مشايخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ قدم بغداد[(٤)]، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وعمدوا إلىٰ مئة حديث، فقلبوا

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٩) ط. الغرب.
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٩) ط. الغرب.
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٤) ط. الغرب.
(٤) لقد كانت بغداد أمَّ المدن وحاضرة الحواضر، وبلغت ما لم تبلغه روما في سكانها، ولا القسطنطينية ولا المدائن ذات الإيوان، لقد غدت سيدة العالم والبلاد لها خَوَل، ما يظهر في بلدة طريفٌ ولا ظريفٌ من ثمرات الأيدي ولا من النتاج ولا من حصاد الأدمغة إلا حُمل إلىٰ بغداد، ولا ينبغ نابغٌ في مشرقٍ من الأرض ولا مغربٍ إلا أَمَّ بغدادَ، فالقوافل أبداً تتجه إلىٰ بغداد بكل ثمين وجميل، تحمله إليها لتلقيه بين يديها كما تحمل =

متونها وأسانيدها، ودخَّلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوها إلىٰ عشرة أنفس، إلىٰ كل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك علىٰ البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين، فلمّا اطمئن المجلس بأهله انتدب إليه رجلٌ من العشرة فسأله عَنْ حديثٍ مِنْ تلكَ الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، ثم سأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فما زال يُلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتىٰ فرغ من عَشْرته، والبخاريُّ يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفتُ بعضُهم إلىٰ بعضٍ ويقول: الرجلُ فَهِمٌ، ومَنْ كان مِنْ غيرهم يقضي علىٰ البخاري بالعجز والتقصير وقلةِ الفَهْم، ثم انتدب رجلٌ آخر من العشرة فسأله عن حديثٍ مِنْ تلكَ الأحاديث المقلوبة، فقال البخاريُّ: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، وسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتىٰ فرغ من عَشْرته، والبخاري يقول: لا أعرف. ثم انتدب له الثالث والرابع إلىٰ تمام العشرة حتىٰ فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم علىٰ: لا أعرفه، فلمّا علم البخاريُّ أنهم قد فرغوا التفت إلىٰ الأول منهم، فقال: أمَّا حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع علىٰ الولاء حتىٰ أتىٰ علىٰ تمام العشرة، فردَّ كلَّ متنٍ إلىٰ إسناده، وكلَّ إسنادٍ إلىٰ متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلها إلىٰ أسانيدِها، وأسانيدَها إلىٰ متونها، فأقرّ له الناسُ بالحفظ والعلم، وأذعنوا له بالفضل. وكان ابن صاعد إذا ذكر محمد بن إسماعيل البخاري يقول: الكَبْش النطّاح»[1].

= ماءَها الأنهارُ من كل مكان لتصبّه في البحر. قاله علي الطنطاوي في «بغداد ذكريات ومشاهدات» (ص٢٣)، وقد قال أبو الوليد الطيالسي: «قال لي شعبة: أدخلتَ بغداد؟ قلتُ: لا، قال: فكأنَّك لم تر الدنيا». «تاريخ بغداد» (١/ ٣٤٦) ط. الغرب. فأسأل اللهَ تعالىٰ أنْ يعيد بغداد إلىٰ سابق مجدها لتقود ركب الأمة الإسلامية، وأن يخلصها من أغلال الاحتلال، ومن تسلُّط المفسدينَ.

(١) «أسامي من روىٰ عنهم البخاري من مشايخه» (ص٥٢ ـ ٥٤)، وقول ابن عدي: «سمعتُ =

خامساً: ثناء العلماء عليه:

لو ذهب المرءُ يذكر ما سطّره العلماء وما قالوه في الثناء علىٰ الإمام البخاريِّ لطال به المَقام وخرج به عن المعتاد، قال الحافظ ابن حجر: «ولو فتحتُ باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحرٌ لا ساحلَ له»[(١)].

فشُهرته وجلالته وإمامته مما أجمع عليه العلماء والمحدثون واتفقوا عليه، ولا يمنع ذلك من ذكر بعض ما امتدحه به شيوخه وأقرانُه وتلامذتُه.

فمِنْ ذلك: قولُ محمد بن بشار: «حفاظُ الدنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارىٰ»[(٢)].

وقال أيضاً: «ما قَدِم علينا مثل محمد بن إسماعيل»[(٣)].

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير: «ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل»[(٤)].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أخرجتْ خراسانُ مثل محمد بن إسماعيل البخاري»[(٥)].

وقال عَبْدان: «ما رأيتُ بعينيَّ شابّاً أبصرَ مِنْ هذا ـ وأشار بيده إلىٰ محمد بن إسماعيل ـ»[(٦)].

= عدة مشايخ» لا يضر إبهام أولئك المشايخ؛ فإنهم عدد يزول به مخافة جَرْح بعضهم، وعلىٰ هذا عملُ أهل الحديث، انظر مثلاً: «صحيح البخاري» (٤٨٥٤). وانظر حول حكاية البخاري هذه: كتابي: «الجامع في العلل» (٤/ ٥٥٦)، وقال السخاوي في «عمدة القاري والسامع في خَتْم الصحيح الجامع» (ص٣١٨) مبيّناً مسوّغ استجازة علماء بغداد هذا الامتحان الذي فيه شِبْه الوضع بتركيب أسانيد لغير متونها، مما قد يوهم الممتحَن فيؤدي إلىٰ مفسدة: «لِمَا رأوا فيه من تمام المصلحة التي فيها: معرفة رتبة الراوي في الضبط... وأيضاً ففِعلهم لهذا ينتهي بانتهاء الحاجة».

(١) «هدي الساري» (٢/ ١٣٠٢).
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٦) ط. الغرب.
(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٧) ط. الغرب.
(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٩) ط. الغرب.
(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٢) ط. الغرب.
(٦) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٤) ط. الغرب.

وقال إسحاق بن راهويه: «يا معشر أصحاب الحديثِ، انظروا إلىٰ هذا الشاب ـ يعني: البخاريَّ ـ واكتبوا عنه، فإنَّه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج إليه الناس؛ لمعرفته بالحديث وفقهه»[(١)].

وقال عليُّ بنُ حُجْر: «أخرجتْ خراسانُ ثلاثةً: أبا زُرعة الرازي بالري، ومحمد بن إسماعيل البُخاري ببخارىٰ، وعبد الله بن عبد الرحمٰن بسمرقند. ومحمدُ بنُ إسماعيل عندي أبصرهم وأعلمهم وأفقههم»[(٢)].

وقال عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي: «قد رأيتُ العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراقَينِ[(٣)]، فما رأيتُ فيهم أجمع من أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاري»[(٤)].

وقال أبو عيسىٰ الترمذي: «لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنىٰ العلل والتاريخ ومعرفةِ الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»[(٥)].

وقال أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: «ما رأيتُ تحت أديم هذه السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البُخاري»[(٦)].

سادساً: شيوخه:

لقد كان لحرص البخاريِّ علىٰ الطلب وسماع الحديث، ورحلته الواسعة لأجل ذلك، أثرٌ كبيرٌ في إكثار البخاري من الشيوخ.

قال البخاريُّ: كتبتُ عن ألفِ نفرٍ من العلماء وزيادةٍ، ولم أكتبْ إلا عمَّن قال: الإيمان قول وعمل، ولم أكتبْ عمّن قال: الإيمان قول[(٧)].

وهذه طائفة مِنْ أشهر شيوخه الذين روىٰ عنهم:

١ ـ إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بنِ مَخْلد بنِ إبراهيم، أبو يعقوب الحنظليُّ المروَزيُّ المعروف بابنِ راهويه.

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٨) ط. الغرب.
(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٩) ط. الغرب.
(٣) العراقان: الكوفة والبصرة. لسان العرب مادة (عرق).
(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٠) ط. الغرب.
(٥) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٨) ط. الغرب.
(٦) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٨) ط. الغرب.
(٧) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للّالكائي (٥/ ٩٥٩) (١٥٩٧).

ولد سنة (١٦١هـ)، سمع الفضل بن موسىٰ السيناني، والفضيل بن عياض، ومعتمر بن سليمان، وأبا خالد الأحمر، وابن عيينة، وأبا معاوية الضرير، وخلقاً.

حدَّث عنه: بقية بن الوليد، ويحيىٰ بن آدم ـ وهما من شيوخه ـ، وأحمد بن حنبل ـ وهو من أقرانه ـ، والبخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، ومحمد بن نصر، والحسن بن سفيان، وأبو العباس السّراج، وخلقٌ.

قال البخاريُّ: «كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعضُ أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبيِّ ﷺ. فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمعِ هذا الكتاب ـ يعني: كتابَ الجامع ـ»[(١)].

قال أحمد بن حنبل: «لم يَعبرِ الجسرَ إلىٰ خراسان مثلُ إسحاقَ، وإنْ كان يُخالفنا في أشياء، فإنَّ الناسَ لم يزلْ يخالف بعضُهم بعضاً»[(٢)].

وقال حنبل: سمعتُ أبا عبد الله ـ يعني: أحمد بن حنبل ـ وسُئل عن إسحاق بن راهويه، فقال: «مثلُ إسحاق يُسأل عنه؟! إسحاق عندنا إمام»[(٣)].

تُوفي إسحاق سنة (٢٣٨هـ)[(٤)].

٢ ـ سُليمانُ بنُ حَرْبِ بنِ بُجَيْل الأزديُّ الواشحيُّ، أبو أيّوبَ البصريُّ.

ولد سنة أربعين ومئة (١٤٠هـ)، وروىٰ عن حمّاد بن زيد، وشعبة بن الحجاج، ووهيب بن خالد، وجمعٍ.

حدّث عنه: البخاري، وأبو داود، والحميدي، وعمرو بن علي الفلّاس، وعباس الدوري، وأبو خليفة وخلقٌ.

قال أبو حاتم الرازي: «سليمانُ بنُ حربٍ إمامٌ من الأئمة، كان لا يُدلِّس، ويتكلم في الرجال، وفي الفقهِ، ليس بدونِ عفّان، ولعلَّه أكبر منه، وقد ظهر له

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٦) ط. الغرب، وهذه كلمة ربما لم يَعلم قائلُها مدىٰ نفعها، لكنها أدّت إلىٰ إخراج البخاري: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للأمة، فليحرص المسلم علىٰ الإكثار من التذكير بعمل الخير والدعوة إليه؛ لعل الله تعالىٰ ينفع بقوله الأمة.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧١).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٧٢).

(٤) انظر في ترجمته: «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٦٢) ط. الغرب، و«السير» (١١/ ٣٥٨).

نحوٌ من عشرة آلاف حديثٍ، وما رأيتُ في يده كتاباً قط، وهو أحبُّ إليَّ من أبي سلمة التبوذكي في حمّاد بن سلمة وفي كلِّ شيءٍ، ولقد حضرتُ مجلس سليمان بن حربٍ ببغداد، فحزروا من حضر مجلسه أربعين ألف رجلٍ»[(١)].

توفي سليمان بن حرب سنة (٢٢٤هـ)[(٢)].

٣ ـ الضحّاكُ بن مَخْلد بن الضحّاك، أبو عاصمٍ الشيبانيُّ البصريُّ النبيلُ.

ولد سنة (١٢٢هـ)، وحدث عن يزيد بن أبي عُبيد، وبهز بن حكيم، وسليمان التيمي، وهشام بن حسّان، وحيوة بن شريح، وابن جريجٍ، وابن عونٍ، وجرير بن حازم، وخلقٍ كثيرٍ.

حدّث عنه: البخاريُّ، وجريرُ بن حازم ـ شيخه ـ، وإسحاق بن راهويه، وأحمد، وأبو خيثمة، ومحمود بن غيلان، والذُّهلي، والفلّاس، وعبّاس الدوري، وخَلْق.

ولَقَبُه: النبيل، قيل: لأنَّ فيلاً قدم البصرةَ، فذهب الناس ينظرون إليه، فقال له ابنُ جريجٍ: ما لكَ لا تنظرُ؟ قال: لا أجد منكَ عِوضاً، قال: أنتَ نبيلٌ. وقيل: لأنه كان يلبس الخَزَّ وجيِّد الثياب، وكان إذا أقبل قال ابنُ جريج: جاء النبيلُ. وقيل غير ذلك[(٣)].

قال العِجْليُّ: «ثقةٌ، كثير الحديث، له فِقْهٌ»[(٤)].

وقال عمر بن شبة: «حدثنا أبو عاصم النبيلُ، ووالله ما رأيتُ مثلَه»[(٥)].

وقال الخليلي: «متفق عليه زهداً وعلماً وديانةً وإتقاناً»[(٦)].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٦٩) (٢٤٨٦)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٣٣١) نقلاً عن «الجرح والتعديل» لابنه، وهذا يدل علىٰ جلالة سليمان بن حرب، فإن أبا حاتم متعنّت في التوثيق، قلّما تُحفظ منه مثل هذه الكلمات المملوءة مديحاً وثناءً.

(٢) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣/ ٢٦٩) (٢٤٨٦)، و«السير» (١٠/ ٣٣٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣).

(٤) «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٧٩) (٢٩١٣)، و«السير» (٩/ ٤٨١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٧٩) (٢٩١٣)، و«السير» (٩/ ٤٨١).

(٦) «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٧٩) (٢٩١٣)، و«السير» (٩/ ٤٨٢).

توفي أبو عاصم سنة (٢١٢هـ)[١].

٤ ـ عبدُ الله بنُ الزبير بن عيسىٰ القُرشيُّ الأسديُّ، أبو بكر الحُمَيديُّ المكيُّ.

حدَّث عن: إبراهيم بن سعد، وحماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمّي، والشافعي، ووكيع، والوليد بن مسلم، وجمعٍ.

حدَّث عنه: البخاريُّ، والذُّهليُّ، وأحمد بن الأزهر، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي، ويعقوب الفسوي، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم.

قال أبو حاتم الرازيُّ: «أثبتُ الناس في ابنِ عُيينةَ: الحُمَيديّ، وهو رئيس أصحابِ ابنِ عُيينة، وهو ثقةٌ إمامٌ»[٢].

وقال أحمدُ بنُ حنبل: «الحُمَيديّ عندنا إمامٌ»[٣].

وقال إسحاق بن راهويه: «الأئمة في زماننا: الشافعيُّ، والحُميديُّ، وأبو عُبيد»[٤].

وقد افتتح البخاريُّ «صحيحَهُ» برواية حديث: «إنما الأعمال بالنيات» عن الحُمَيديّ. قال الذهبي: «لجلالة الحُميدي وتقدُّمِهِ، ولأنَّ إسناده هذا عزيزُ المِثلِ جدّاً ليس فيه عنعنةٌ أبداً، بل كلُّ واحدٍ منهم صرَّح بالسماع له»[٥]. وقال ابن حجر: «كأنَّ البخاريَّ امتثل قوله ﷺ: «قدِّموا قُريشاً» فافتتح كتابه بالرواية عن الحُميدي؛ لكونه أفقه قُرشيٍّ أخذ عنه. وله مناسبة أخرىٰ؛ لأنَّه مكيٌّ كشيخه ـ يعني: ابن عيينة ـ فناسب أنْ يُذكر في أول ترجمة «بدء الوحي»؛ لأنَّ ابتداءه كان بمكة»[٦].

توفي الحُميديُّ سنة (٢١٩هـ)[٧].

---

(١) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٧٧) (٢٩١٣)، و«السير» (٩/ ٤٨٠).
(٢) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٣٣) (٣٢٥٨)، و«السير» (١٠/ ٦١٧).
(٣) «تهذيب الكمال» (٤/ ١٣٣) (٣٢٥٨)، و«السير» (١٠/ ٦١٧).
(٤) «السير» (١٠/ ٦١٨ ـ ٦١٩).
(٥) «السير» (١٠/ ٦٢١).
(٦) «فتح الباري» (١/ ٣٠) عقب (١).
(٧) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٤/ ١٣٣) (٣٢٥٨)، و«السير» (١٠/ ٦١٦).

٥ ـ عبدُ اللهِ بنُ عثمانَ بنِ جَبَلَةَ بنِ أبي روَّاد، أبو عبد الرحمٰن الأزديُّ العتكيُّ ـ مولاهم ـ المرْوزي المعروف بعبدان.

ولد سنة نيف وأربعين ومئة، وسمع أبا حمزة محمد بن ميمون السُّكَّريَّ، ومالكَ بن أنسٍ، وعبد الله بن المبارك، وحمّاد بن زيدٍ، وخلقاً.

حدَّث عنه: البخاري، وروىٰ مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عنه بواسطة، وحدَّث عنه أيضاً: أحمد بن سيّار، ومحمد بن يحيىٰ الذُّهلي، ويعقوب الفسوي، وخلقٌ.

لُقِّب بعبدان لوجودِ عبدٍ في اسمه، وفي كنيته، فلُقِّب بهما علىٰ التثنية[١]، كذا قال ابن طاهر، وتعقبه ابن الملقن فقال: «هذا لا يصح، بل ذلك من تغيير العامة للأسامي وكَسْرهم لها في زمن صِغَر المسمَّىٰ ونحو ذلك، كما قالوا في علي: (عليان)، وفي أحمد بن يوسف السلمي وغيره: (حمدان)، وفي وهب بن بقية الواسطي: (وهبان)»[٢].

قال أحمد بن حنبل: «ما بقي إلا الرحلةُ إلىٰ عبدان بخراسان»[٣]. وقال أبو عبدِ الله الحاكم: «هو إمام بلده في الحديث، سمع من شعبة أحاديث دون العشرة، ولم يُعقب، ورثه أخوه، وقد ولَّاه ابن طاهرٍ قضاء الجوزجان، ثم استعفىٰ فأعفي»[٤].

قال عبدان: «ما سألني أحدٌ حاجةً إلا قمتُ له بنفسي، فإنْ تمَّ وإلا قمتُ له بمالي، فإن تمَّ وإلا استعنتُ بالإخوان، فإنْ تمَّ وإلّا استعنتُ بالسلطان»[٥].

---

(١) «السير» (١٠/ ٢٧٢) نقلاً عن محمد بن طاهر المقدسي.

(٢) «التوضيح» (٢/ ٣٥٧).

(٣) «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٥) (٣٤٠٣)، و«السير» (١٠/ ٢٧١).

(٤) «السير» (١٠/ ٢٧١).

(٥) «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٤) (٣٤٠٣)، و«السير» (١٠/ ٢٧١). وهذا من عبدان تطبيق عمليٌّ لحديث النَّبيِّ ﷺ: «مَنِ استطاعَ منكم أنْ ينفعَ أخاه فلْيفعلْ»، أخرجه: مسلم (٧/ ١٨ ـ ١٩) (٢١٩٩). فعلىٰ المسلم أن يكون عوناً لإخوانه المسلمين، باذلاً كل ما استطاع لأجل ذلك؛ امتثالاً لهذا الأمر النبوي.

توفي عبدان سنة (٢٢١هـ)[١].

٦ ـ علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن السعديُّ ـ مولاهم ـ البصريُّ، المعروف بابن المديني.

ولد سنة (١٦١هـ)، وسمع أباه، وحمّاد بن زيد، وجعفر بن سليمان، وهُشيم بن بشير، ومعتمر بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وابنَ وهبٍ، وعبد الرزاق، وخلقاً كثيراً.

روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو حاتم، ومحمد بن أحمد بن البرّاء، وأبو داود، وأبو يعلىٰ الموصلي، وخلقٌ.

كان إمامَ عصره في معرفة علل الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: «كان عليٌّ عَلَماً في النَّاس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يُسميه، إنما يَكْنيه تبجيلاً له، وما سمعتُ أحمدَ سمّاه قطّ»[٢].

وكان سفيان بن عيينة ـ شيخه ـ يقول: «تلومني علىٰ حبِّ عليٍّ؟! والله لقد كنتُ أتعلم منه أكثر مما يتعلم منّي»[٣].

وقال البخاري: «ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلّا عند علي ابن المديني»[٤].

توفي علي سنة (٢٣٤هـ)[٥].

٧ ـ قُتيبة بن سعيد بن جميل، أبو رجاء الثقفيُّ البَلْخيُّ.

ولد سنة (١٤٩هـ) أو (١٥٠هـ)، حدَّث عن: مالك، والليث، وشريك، وحمّاد بن زيد، وأبي عوانة، وابن لهيعة، وبكر بن مضر، وحفص بن غياث، وحمّاد بن أسامة، وخلقٍ كثير.

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٤/ ٢٠٤) (٣٤٠٣)، و«السير» (١٠/ ٢٧٠).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥١) (١٠٦٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢٢) ط. الغرب.
(٣) «تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢٢) ط. الغرب.
(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٧) ط. الغرب.
(٥) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥١) (١٠٦٤)، و«تاريخ بغداد» (١٣/ ٤٢١) ط. الغرب، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤١).

روىٰ عنه: البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبو داود، والنسائي، وأحمد بن حنبل، ويعقوب بن شيبة، والحسن بن عرفة، والحسن بن سفيان، وأبو العباس السرّاج، وغيرهم.

قال ابن معين وأبو حاتم والنسائي فيه: ثقة[١].

وقد كان قتيبة بن سعيد موسوعةً في الرواية، حتىٰ أكثر عنه الترمذي والنسائي في كتبهما، ومع ذلك لم يُكثر عنه البخاريُّ؛ لأنَّ مقصده غير ذلك؛ فإنَّ حديثَ قتيبة مشهورٌ معروف، فلا تحصل فائدة كبيرة جديدة في الرواية عنه، وعادةُ البخاريِّ أنْ لا يأتي بشيءٍ إلّا لفائدةٍ، فلو روىٰ عن قتيبة فإنه ـ مع ما سيحصل من تفويت العلو ـ سوف يروي شيئاً معروفاً مشهوراً موجوداً في كتب أقرانه من المصنفين، بل وفي كتب تلامذته.

توفي قُتَيبة سنة (٢٤٠هـ)[٢].

٨ ـ مُحمد بن سَلام بن الفَرَج، أبو عبد اللهِ السُّلميُّ ـ مولاهم ـ البِيكَنْديُّ.

ولد سنة (١٦١هـ)، وروىٰ عن: إسماعيلَ ابن عُلية، وأبي إسحاق الفزاري، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان بن عُيينة، وأبي معاوية الضرير، ووكيع، وخلقٍ.

حدّث عنه: البخاريُّ، وأبو محمد الدارمي، وأحمد بن الضوء[٣]، وعُبيد الله بن واصل، وغيرهم.

قال أحمد بن الهيثم الشاشيُّ: قال لي يحيىٰ بن يحيىٰ: «بخراسان كنزان: كنزٌ عند محمد بن سلام البِيكَنْدي، وكنزٌ عند إسحاق بن راهويه»[٤].

قال محمد بن سلام: «أنفقتُ في طلب العلم أربعين ألفاً، وأنفقتُ في نشره أربعين ألفاً، وليت ما أنفقتُ في طلبه كان في نشره»[٥].

---

(١) «تهذيب الكمال» (٦/ ١٠٦) (٥٤٤١).

(٢) انظر في ترجمته: «تهذيب الكمال» (٦/ ١٠٥) (٥٤٤١)، و«السير» (١١/ ١٣).

(٣) ترجمته في: «تاريخ الإسلام» (٦/ ٢٦٦) ط. الغرب.

(٤) «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٣٩) (٥٨٦٩)، و«السير» (١٠/ ٦٢٨).

(٥) «السير» (١٠/ ٦٣٠)، و«تهذيب الكمال» (٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) (٥٨٦٩)، وفي هذا إشارة واضحة إلىٰ أهمية نشر العلم وبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، فإنَّ ما يبذله الإنسان في نشر العلم هو الباقي والنافع والمدَّخَر ليومٍ لا ينفع فيه مالٌ ولا بنون، إلّا من أتىٰ اللهَ بقلبٍ سليم.

توفي محمد بن سَلام سنة (٢٢٥هـ)[١].

٩ ـ محمد بن يوسف بن واقد، أبو عبد الله الضَّبِّيُّ ـ مولاهم ـ الفِرْيابيُّ.

ولد سنة (١٢٠هـ)، وروىٰ عن يونس بن أبي إسحاق، وفطر بن خليفة، والأوزاعي، ومالكِ بنِ مِغْول وخلقٍ سوىٰ هؤلاء، وأكثر عنِ الثوري.

روىٰ عنه: البخاريُّ، وأحمد بن الأزهر النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن عبد الله العِجْلي، وأبو محمدٍ الدارميُّ، ومحمد بن سهل بن عسكر، وحميد بن زنجويه، وغيرهم.

قال أبو حاتم فيه: «صدوق ثقة»[٢].

وقال الدولابيُّ عن البخاريِّ: «حدثنا محمد بن يوسف ـ وكان مِنْ أفضلِ أهل زمانِهِ ـ عن سفيان بحديثٍ ذكره»[٣].

وقال محمد بن عبد الملك بن زنجويه: «ما رأيتُ أورعَ من الفِرْيابيِّ»[٤].

توفي الفِرْيابيُّ سنة (٢١٢هـ)[٥].

١٠ ـ مَكّيُّ بنُ إبراهيم بن بشير بن فرقد التميميُّ الحنظليُّ، أبو السَّكَن البَلْخيُّ.

ولد سنة (١٢٦هـ)، وحدّث عن: أيمن بن نابل، وبهز بن حكيم، وداود بن يزيد الأودي، وهشام الدستوائي، وابن جريج، وغيرهم.

حدّث عنه: البخاري، وإبراهيم بن يعقوب الجُوزْجاني، وأحمدُ بنُ حنبل، والحسن بن عرفة، وعباس الدوري، وعبيد الله القواريري، ومحمد بن بشار، وغيرهم.

قال فيه أحمد بن حنبل: ثقةٌ[٦].

قال الذَّهَبيُّ: «لم يلقَ البخاريُّ بخراسان أحداً أكبر منه»[٧].

---

(١) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٦/ ٣٣٩) (٥٨٦٩)، و«السير» (١٠/ ٦٢٨).
(٢) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٧٢) (٦٣٠٨).
(٣) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٧٢) (٦٣٠٨).
(٤) «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٧٢) (٦٣٠٨)، و«السير» (١٠/ ١١٦).
(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٧١) (٦٣٠٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ١١٤).
(٦) «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٢٠) (٦٧٦٥).
(٧) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٥٣).

توفي سنة (٢١٥هـ)[١].

سابعاً: تلامذته:

إنَّ المنزلة التي بلغها أبو عبد الله البخاريُّ في الحديث جعلته مرجعاً لطلاب الحديث آنذاك، وصار الأخذُ عن البخاريِّ مطلباً نبيلاً وجليلاً ورفيعاً، والرواية عنه فخراً ونعمةً، لذلك فقد بلغ عدد من كانوا حضروا مجالسه ورووا عنه مبلغاً عظيماً.

قال محمد بن يوسف الفِرَبْري: «سمع كتاب «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعونَ ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري»[٢].

وقال صالح بن محمد البغدادي: «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنتُ أستملي له، ويجتمع في مجلسه أكثر من عشرين ألفاً»[٣].

ومن مشاهير تلامذته والآخذين عنه:

١ ـ محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة السُّلميُّ، أبو عيسىٰ التِّرْمذيُّ: ولد في حدود سنة (٢١٠هـ)، وارتحل وسمع الكثير، حدّث عن قتيبة بن سعيد، ومحمود بن غيلان، والبخاري، وغيرهم، وروىٰ عنه محمد بن أحمد بن محبوب، والهيثم بن كليب الشاشي، وغيرهما.

قال الترمذي: قال لي محمد بن إسماعيل: «ما انتفعتُ بك أكثرُ مما انتفعتَ بي»[٤].

له: «الجامع الكبير» و«العلل الكبير» و«شمائل النبي ﷺ» وغيرها.

توفي سنة (٢٧٩هـ)[٥].

٢ ـ مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيري النيسابوري: ولد سنة (٢٠٤هـ)،

---

(١) ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٧/ ٢١٩) (٦٧٦٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/ ٥٤٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٨) ط. الغرب.

(٣) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٠) ط. الغرب.

(٤) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٣٦) (٦٤٩٧).

(٥) انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٦٨) (٦١٢٢)، و«السير» (١٣/ ٢٧٠)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٣٥) (٦٤٩٧).

وسمع خلقاً منهم: قتيبة بن سعيد، وأحمد بن حنبل، وحجَّاج بن الشاعر، وزهير بن حرب، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهم. وروىٰ عنه: الترمذي، وعبد الرحمٰن بن أبي حاتم، وأبو بكر بن خزيمة، وغيرهم.

من تصانيفه: «الصحيح» و«التمييز» و«الطبقات» وغيرها. وقد انتفع مسلم بأبي عبد الله البخاري، حتىٰ قال الدارقطني: «لولا البخاري لمَا ذهب مسلم ولا جاء»[(١)].

توفي سنة (٢٦١هـ)[(٢)].

٣ ـ أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاريُّ النحويُّ، ورّاقُ أبي عبد الله البخاريِّ: نقل عن البخاري علماً غزيراً، قال الحافظ ابن حجر: «محمد بن أبي حاتم البخاريّ ورّاق البخاري، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب ـ يعني: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ـ فوائد كثيرة عن البخاريِّ وغيره»[(٣)].

له كتاب اسمه: «شمائل البخاري»، قال الذهبي: «قاله أبو جعفر محمد بن أبي حاتم البخاري، ورّاق أبي عبد الله في كتاب «شمائل البخاريِّ» جمعه، وهو جزء ضخم»[(٤)].

وممن أخذ عن البخاريِّ أيضاً:

٤ ـ إبراهيم بن إسحاق الحربي.

٥ ـ إبراهيم بن معقل النسفي.

٦ ـ أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم.

٧ ـ صالح بن محمد الأسدي.

٨ ـ أبو بكر عبد الله بن أبي داود.

٩ ـ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا.

---

(١) «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢٤) ط. الغرب.

(٢) ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢١) ط. الغرب، و«السير» (١٣/ ٥٥٧).

(٣) «فتح الباري» (٦/ ٢٧٤)، وزاد أبو جعفر بن أبي حاتم علىٰ «صحيح البخاري» كما في الأحاديث (٢٤٥٤ و٢٤٧٥ و٥٠١٥).

(٤) «السير» (١٢/ ٣٩٢).

١٠ ـ القاسم بن زكريا المطرّز.

١١ ـ أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي.

١٢ ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة.

١٣ ـ محمد بن نصر المروزي.

١٤ ـ محمد بن يوسف الفربري[(١)].

١٥ ـ محمود بن إسحاق الخزاعي.

١٦ ـ يحيىٰ بن محمد بن صاعد.

ثامناً: مصنفاته:

لقد ترك البخاريُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ للأمة الإسلامية بعده ثروةً حديثيةً علميةً لا تقدَّر بثمن، جعلته من رموز الأمة وعظمائها الذين تفتخر بهم، ومن هذه المصنفات:

١ ـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

٢ ـ «التاريخ الكبير»: مطبوع بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، وهو من بديع مصنفاته. قال البخاري: «أخذ إسحاق بن راهويه كتاب «التاريخ» الذي صنَّفتُ، وأدخله علىٰ عبد الله بن طاهرٍ، فقال: أيها الأمير، ألا أُريكَ سِحْراً؟ قال: فنظر فيه عبد الله بن طاهر فتعجّب منه، وقال: لستُ أفهم تصنيفَه»[(٢)].

٣ ـ «التاريخ الأوسط»: طبع بتحقيق د. تيسير بن سعد أبو حميّد سنة (٢٠٠٥م) عن مكتبة الرشد، ويرويه عن البخاري راويان: أبو محمد زنجويه بن محمد النيسابوري، وأبو محمد عبد الله بن أحمد الخفّاف[(٣)].

٤ ـ «التاريخ الصغير»: هو من رواية عبد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن الأشقر، ولم يُطبع «التاريخ الصغير» عن هذه الرواية، وإنما طُبع قديماً «التاريخ الصغير» برواية زنجويه النيسابوري، ولا يخفىٰ أن رواية زنجويه النيسابوري

---

(١) ستأتي ترجمته لاحقاً.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٦) ط. الغرب.

(٣) «هدي الساري» (٢/ ١٣١٤)، ومقدمة د. تيسير أبو حميد لتحقيق: «التاريخ الأوسط».

إنما هي لـ«التاريخ الأوسط»[(١)].

٥ ـ «الأدب المفرد»: مطبوع عدة طبعات.

٦ ـ «الضعفاء الكبير»[(٢)].

٧ ـ «الضعفاء الصغير»: وهو مطبوع.

٨ ـ «خلق أفعال العباد»: مطبوع غير طبعةٍ.

٩ ـ «القراءة خلف الإمام»: مطبوع عدة طبعات.

١٠ ـ «رفع اليدين في الصلاة»: مطبوع.

١١ ـ «الكنىٰ»: مطبوع آخِر «التاريخ الكبير».

١٢ ـ «بر الوالدين»[(٣)].

١٣ ـ «الجامع الكبير».

١٤ ـ «المسند الكبير».

١٥ ـ «التفسير الكبير».

١٦ ـ «الأشربة».

١٧ ـ «الهبة».

١٨ ـ «أسامي الصحابة».

١٩ ـ «الوحدان».

---

(١) مقدمة د. تيسير أبو حميد لتحقيق: «التاريخ الأوسط» (١/ ١١٦)، وقد رجّح المحقق د. تيسير إمكانية كون البخاري صنَّف تاريخين: صغير وكبير، وأن اشتهار روايتَي الخفاف وزنجويه باسم «الأوسط» متأخر تفريقاً عن رواية ابن الأشقر، والله أعلم. انظر: (١/ ٦٩) من المقدمة المذكورة.

(٢) ذكر ابن حجر في «هدي الساري»: «الضعفاء» فقط، وأشار إلىٰ وجود كتابين للبخاري في الضعفاء: المحققُ الدكتور تيسير أبو حميّد نقلاً عن المزي والذهبي وابن حجر في «اللسان». انظر مقدمة تحقيق: «التاريخ الأوسط» (١/ ٤٤).

(٣) ما ذُكر من بداية التصانيف حتىٰ هنا ذكره ابنُ حجر ـ عدا كتاب «الكنىٰ» ـ في «هدي الساري» (٢/ ١٣١٤) وقال عقبه: «وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسماع أو بالإجازة»، ومقتضىٰ كلامه أن بقية التصانيف المذكورة ـ وهي هنا من رقم (١٣) وحتىٰ (٢٢) ـ لم يطّلع عليها ولم تقع له روايتها.

٢٠ ـ «المبسوط».

٢١ ـ «العلل».

٢٢ ـ «الفوائد»[(١)].

٢٣ ـ «الاعتصام»[(٢)].

تاسعاً: وفاته:

بعد عُمُر قضاه البخاري في خدمة السُّنَّة النبوية والذب عنها، توفي أبو عبد الله البخاريُّ ليلة السبت ليلة عيد الفطر من سنة (٢٥٦هـ).

قال الحسن بن الحسين البزاز البخاري: «توفي محمدُ بن إسماعيلَ البخاريُّ ليلة السبت عند صلاة العشاء، ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر يوم السبت مُستهلّ شوال سنة ستٍّ وخمسين ومئتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً، رَحِمَهُ اللَّهُ»[(٣)].

(١) «هدي الساري» (٢/ ١٣١٤ ـ ١٣١٥)، والتصانيف من (١٣) حتىٰ (٢٢) ذكرها ابن حجر بناءً علىٰ ذِكر جَمْع من المتقدمين نَقلها عنهم.

(٢) انظر: التعليق علىٰ الحديث: (٧٢٧١).

(٣) «أسامي من روىٰ عنهم البخاري» (ص٦٢)، وانظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٥٧) ط. الغرب.

اسم الكتاب

إنَّ من الأمور المهمة عند تحقيق أي كتابٍ من كتب أهلِ العلمِ التحقُّقَ من اسم ذلك الكتاب لعدة أمور، منها: أن معرفة الاسم الصحيح للكتاب يُعِين علىٰ تفهُّم الكتاب بطريقة أفضل، وأيضاً فإنَّ ذلك هو مقتضىٰ الأمانة العلمية مِنْ إخراج الكتاب حسب ما أراده مؤلفه.

لقد اشتهر تصنيف أبي عبد الله البخاري باسم: «الجامع الصحيح» عند كثير من أهل العلم ممن نقل عن البخاري أو تحدَّث عنه، وسمّاه كثير من المتقدمين: «الصحيح» و«الجامع» و«كتاب محمد بن إسماعيل البخاري»، وكُتُبُ أهل العلم مليئة بمثل ذلك.

لكن كل ذلك لا يدلُّ علىٰ اسم الكتاب، لِمَا عُرف من عادة أهل العلم مِنْ ذِكْرهم أسامي الكتب التي فيها طولٌ مختصرةً، ولذا ينبغي البحث عمّن سمىٰ الكتاب باسمه كاملاً، أو البحث عن نسخة خطية متقنة أتقن ناسخُها اسمَ الكتاب ـ إنْ لم يُؤثَر عن المصنِّف اسم الكتاب كاملاً ـ.

لعل أقدم مَنْ ذَكَرَ اسمَ كتاب البخاري كاملاً هو: الحافظُ أبو نَصْرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحسين الكَلاباذيُّ (٣٢٣ ـ ٣٩٨هـ) في كتابه: «رجال صحيح البخاري» (ص٢٣)، حيث قال: «عدة من أخرج أبو عبد الله محمد بن إسماعيل... حديثهم في كتابه الذي[1] سمّاه: «**الجَامِعُ المُسْنَدُ الصَّحِيْحُ المُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ**»، واحتج بهم فيه..».

فهذا نص صريح أنَّ البخاريَّ سمَّىٰ كتابَه بهذا الاسم، وأبو نصر الكلاباذي

(١) سقطت كلمة «الذي» من المطبوع، واستدركتُها من صورة المخطوط التي وضعها المحقق أول المطبوع.

ليس حافظاً ثقةً مشهوراً فحسب، بل هو «عارف بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»»[(١)]، كما نصَّ عليه أبو عبد الله الحاكم.

وبمثل هذا الاسم تماماً سمَّاه جمعٌ من أهل العلم، منهم: أبو محمد بن عطية الإشبيلي في «فِهْرِسْت ابن عطية»، وابن خير الإشبيلي في «الفهرست»، وابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» وابن رُشَيد السبتي في «إفادة النصيح»، والنووي في «تهذيب الأسماء واللغات»[(٢)].

وثمة نسخة خطية لقطعة من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، برواية أبي زيد المروزي ضمن مجموعة المستشرق منجانا، نُسخت هذه النسخة المتقنة للغاية في القرن الرابع تقريباً، وعليها سماعات لمجموعة من علماء القرن الخامس ومَنْ بعدهم. كُتب علىٰ الورقة الأولىٰ من هذه النسخة: «الجزء الثاني من «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه»[(٣)]. وهذا الاسم قريب جدّاً من الاسم المذكور عن الكلاباذي، ويُلاحظ خلوّه من وَصْف «المختصر» وبعض الاختلافات، ولعلَّ مردَّ تلك الاختلافات إلىٰ اختلاف روايات البخاري أو نُسَخِهِ أو ما إلىٰ ذلك، وعلىٰ العموم فما ذُكر أول هذه النسخة مُؤَكِّد لصحة الاسم الذي ذكره الكلاباذيُّ، والله تعالىٰ أعلم.

ومقصود البخاري بقوله في اسم الكتاب: «الجامع»: أنه يجمع الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية والآتية والآداب والرقائق والتفسير . . . وبقوله: «المسند»: أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها إلىٰ رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، وأن ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع تبعاً وعَرَضاً لا أصلاً ومقصوداً، وبقوله: «الصحيح»: الاحتراز عن إدخال الضعيف في كتابه، وبقوله: «المختصر»: أنه جعله مختصراً لا مبسوطاً، والله تعالىٰ أعلم.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٩٥).

(٢) انظر: «تحقيق اسْمَي الصحيحين، واسم جامع الترمذي» (ص٩ ـ ١١).

(٣) نقلاً عن مقدمة الدكتور أحمد السلوم لتحقيق: «المختصر النصيح» (١/ ٧٦).

روايات «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للبخاريِّ

إن من خصائص هذه الأُمة العظيمة: الإسنادَ، ولا تقتصر هذه الخصيصة علىٰ ما يُنقل من أقوال وأفعال، بل تتعداه إلىٰ مصنفات أهل العلم، حرصاً عليها وصوناً لها. لهذا لا تجد كتاباً معتبَراً من كُتب سلف هذه الأمة، إلا وقد اتصل مَنْ بعده به عن طريق الإسناد، وقد قيل في ذلك: «الأسانيد أنساب الكتب»[(١)].

وقد كان العلماء فيما سبق يقرؤون تصانيفهم علىٰ طلاب العلم أو يقرؤها الطلاب عليهم، ثم يروي أولئك الطلبة تلك المصنفات عن أصحابها، فلا يكتفون بنَسْخِ تلك المصنفات دون ضَبْطها علىٰ مؤلفيها سماعاً، وبذلك ينقلونها إلىٰ مَنْ بعدهم. وربما روىٰ عن ذلك المؤلِّف كتابَه غيرُ واحدٍ من التلاميذ في أوقاتٍ مختلفة، فيؤدي ذلك إلىٰ تعدد روايات الكتاب، مع احتمال إضافة المؤلِّف أو حَذْفه أشياء في كل مرة، وكذا الحال بالنسبة للراوي عن تلميذ المؤلِّف، وهكذا. فينشأ عن ذلك بعضُ اختلاف بين روايات الكتاب، وقد اعتنىٰ الأئمة من أهل العلم بالروايات وتمييزها اعتناءً بالغاً.

وما قيل آنفاً ينطبق علىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، فقد سمع «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من البخاريِّ جمعٌ غفير من الناس، حتىٰ قال محمد بن يوسف الفربري: «سمع كتابَ «الصحيح» لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجلٍ، فما بقي أحدٌ يروي عنه غيري»[(٢)].

لكنَّ مَنْ بقي ممن روىٰ الصحيح عن البخاري قليلٌ جدّاً، حتىٰ بلغ الأَمر بالفربري إلىٰ ظنه أنه المتفرد برواية الصحيح عن البخاري، وليس الأمر كذلك.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٨) ط. الغرب.

فقد روىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن البخاري كلٌّ من[١]:

١ ـ حمّاد بن شاكر، أَبو محمد النسفي (ت٣١١هـ).

وقد روىٰ عنه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» جمعٌ منهم:

أ ـ أحمد بن محمد بن رميح، أبو سعيد النسفي (ت٣٥٧هـ): وقد روىٰ عنه الحاكمُ أبو عبد الله «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وعن الحاكمِ: البيهقيُّ في «سننه الكبرىٰ» وغيرها.

ب ـ بكر بن محمد بن جعفر بن راهب، أبو عمر المؤذن (ت٣٨٠هـ): روىٰ عنه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» الحافظُ جعفر المستغفري.

٢ ـ منصور بن محمد بن علي، أبو طلحة البزدويُّ النسفيُّ (ت٣٢٩هـ): وهو آخر من حدّث بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن صاحبه.

روىٰ عنه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»:

أ ـ أحمد بن عبد العزيز المقري.

ب ـ محمد بن علي بن الحسين.

وهذان روىٰ عنهما المستغفري.

٣ ـ إبراهيم بن معقل النسفي (ت٢٩٥هـ): وقد اتصلت روايته من طريق واحد، وهو: أبو الفضل خلف بن محمد الخيّام البخاري، وعن خلف روىٰ العلامةُ الخطابيُّ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» في كتابه «أعلام الحديث»[٢].

---

(١) من باب نسبة الفضل إلىٰ أهله، فقد استفدت أكثر هذا البحث من الدكتور أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيق كتاب: «المختصر النصيح» للمهلب بن أبي صفرة، فقد أجاد هناك وأفاد، فما هنا ملخص عن كلامه هناك. جزاه الله خيراً، وربما أفدتُ عن «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

(٢) وقد وقع ما يفيد اطلاع الحافظ ابن حجر علىٰ هذه الرواية واستفادته منها في مواطن عديدة من «فتح الباري»؛ منها علىٰ سبيل المثال: (٣/ ٣١٣).

٤ ـ محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِي (ت٣٢٠هـ):

وهو أشهر رواة «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن البخاريِّ، وقد سمع «الصحيح» من البخاريِّ مرتين.

ولد سنة (٢٣١هـ)، قال أبو بكر السمعاني فيه: «كان ثقةً ورعاً»[(١)]. وقد استفاد علماً وزهداً من البخاريِّ رحمه الله تعالىٰ، قال بعد ذكره حديث: «من تَعارَّ من الليل فقال: لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو علىٰ كلِّ شيءٍ قدير. الحمدُ لله، وسبحان الله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال: اللَّهُمَّ اغفر لي ـ أو دعا ـ استجيب له، فإن توضأ وصلىٰ قُبِلَتْ صلاته». قال الفربري: «أجريتُ هذا الذكر علىٰ لساني عند انتباهي. ثم نمتُ فأتاني آتٍ فقرأ: ﴿وَهُدُوٓاْ إِلَى ٱلطَّيِّبِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾»[(٢)] [الحج: ٢٤].

والذين يروون «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن الفربري هم:

أ ـ محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو زيد المروزي:

ولد سنة (٣٠١هـ)، ولقي الفربري سنة (٣١٨هـ).

توفي سنة (٣٧١هـ).

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه كل من:

أولاً: أبو محمد الأصيلي، عبدُ الله بن إبراهيم بن محمد (ت٣٩٢هـ)[(٣)].

ثانياً: علي بن محمد بن خلف، أبو الحسن القابسيُّ (ت٤٠٣هـ)[(٤)].

ثالثاً: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت٤٣٠هـ).

وهناك نسخة خطية لقطعة من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» محفوظة ضمن مجموعة المستشرق منجانا، تعود إلىٰ

---

(١) «السير» (١٥/ ١١).

(٢) «فتح الباري» (٣/ ٥٦٦) عقب (١١٥٤)، ووقع للفربري زيادات علىٰ «صحيح البخاري»، انظر مثلاً: (١٠٠) وقبيل (١٩٨٤) و(٢٤٧٥) و(٣٤٠٢).

(٣) وهو يروي «الصحيح» أيضاً عن أبي أحمد الجُرجاني، عن الفربري، كما في «فهرست» ابن خير (ص٩٦)، وسيأتي.

(٤) وهو يروي ـ أيضاً ـ «الصحيح» عن أبي أحمد الجرجاني، عن الفربري، كما سيأتي.

القرن الرابع الهجري تقريباً، وهي رواية أبي زيد المروزي، وهي نسخة متقنة، عليها سماعات[(١)].

ب ـ إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي، أبو إسحاق المستملي (ت٣٧٦هـ).

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه:

أولاً: أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت٤٣٤هـ)[(٢)].

ثانياً: عبد الرحمٰن بن عبد الله الهمداني (ت٤١١هـ)[(٣)].

ج ـ أبو محمد عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ حمُّويه الحَمُّوييُّ[(٤)]، السَّرَخْسِيُّ (ت٣٨١هـ).

---

(١) انظر: «المختصر النصيح» (١/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٢) وأبو ذر الهروي يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن ثلاثة شيوخ هم: أبو إسحاق المستملي، وابن حمّويه، والكشميهني ـ وسيأتيان ـ، ثلاثتهم عن الفربري، وتمتاز رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة بالضبط والإتقان؛ حتىٰ قال العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ وهو من هو في معرفة الصحيح ـ: «فليقع الشروع في الشرح والاقتصار علىٰ أتقن الروايات عندنا، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة، لضبطه لها، وتمييزه لاختلاف سياقها، مع التنبيه إلىٰ ما يحتاج إليه مما يخالفها». من «فتح الباري» (١/ ٢٤ ـ ٢٥).
ونسخة أبي ذر الهروي من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» اشتدت عناية الحفاظ بها، ونقلتْ عنها نُسخ احتفىٰ بها الناس، كنسخة الصدفي ونسخة ابن سعادة ـ كما سيأتي ـ وهي إحدىٰ أصول نسخة اليونيني.

(٣) وهو يروي ـ أيضاً ـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن أبي علي ابن شبويه، عن الفربري، كما سيأتي.

(٤) هذه النسبة إلىٰ جده: «حَمُّويه»، ورَسْمها بياءين هو الأصل؛ إذ إحداهما في الكلمة والأخرىٰ ياء النسبة، وهو موافق لصنيع عز الدين ابن الأثير في كتابه «اللباب» (١/ ٢٦٥) إذ قال: «الحمويي: بفتح الحاء وتشديد الميم وضمها، وسكون الواو، وفي آخرها ياء»، ومن عادته عدم ذكر ياء النسب في الضبط، إذ يقول دائماً: «وفي آخرها» ثم يأتي بما قبل ياء النسب، وقال ابن نقطة في «إكمال الإكمال» (٢/ ٣٥٨): «باب الحمويي والحموي، أما الأول بفتح الحاء وضم الميم وتشديدها، وبعد الواو ياء مكررة فهو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه الحمويي السرخسي... وأما الحموي بفتح الحاء المهملة والميم، وكسر الواو منسوب إلىٰ حماة...». وقال ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣/ ٣٢٥) بعدما ذكر أن الذهبي نَسَب «الحموي» بياء نسبٍ بعد الواو: «نَسَبَهُ المصنف ـ كالجمهور ـ فجعلوا بعد الواو ياء نسب فقط، ونسبه ابن نقطة علىٰ الأصل فزاد قبيل ياء النسب أخرىٰ فقال: ...»، ثم ساق كلامه المنقول آنفاً. قال المعلمي تعليقاً علىٰ ما =

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه:

أولاً: أبو ذر الهرويُّ.

ثانياً: أبو الحسن عبدُ الرحمٰن بنُ محمدِ بن المظفر الداوودي (ت٤٦٧هـ).

وعن أبي الحسن الداوديِّ رواه أبو الوقت عبدُ الأول بنُ عيسىٰ السِّجْزيُّ الصيرفيُّ (ت٥٥٣هـ).

د ـ أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيهَنيُّ (ت٣٨٩هـ)، قال فيه أبو ذر الهروي: «أرجو أن يكون ثقةً»، وفي روايته أشياء يوهّمونه فيها، قال الحافظ ابن حجر: «..عزاه ابنُ دحية إلىٰ رواية أبي الهيثم الكُشميهني وضعّفها، وحكي عن ابن مغور أنَّ أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيراً من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد؛ لأنَّه لم يكن مِنْ أهل العلم، قلتُ ـ القائل ابن حجر ـ: وهذا ليس علىٰ إطلاقه، فإنَّ في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره»[(١)].

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن أبي الهيثم الكُشميهني:

أولاً: أبو ذر الهرويُّ.

ثانياً: كريمة بنت أحمد المروزية (ت٤٦٣هـ).

ثالثاً: أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي (ت٤٦٦هـ).

هـ ـ أبو علي سعيدُ بنُ عثمان بنِ سعيدِ بن السكن (ت٣٥٣هـ).

تنماز نُسخته بأنه قيّد فيها المهمل، وضبط فيها المتشابه، فهي من أنفس النسخ وأحسنها، ومعتمد أبي علي الجياني في ضبطه عليها، وينقل الحافظ ابن حجر فوائد عنها في شرحه.

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه

= في كلام ابن ناصر الدين في حاشيته علىٰ «الإكمال» لابن ماكولا (١/ ٥٣٢): ومن عادة ابن نقطة في ضبط المنسوب بياء النسبة: أن يضبط ما قبل ياء النسبة ويسكت عنها، أو يذكرها بقوله: «ثم ياء»، فقوله في المنسوب إلىٰ حمويه: «ياء مكررة» مع رسم النسخة في أمثاله بإثبات ياء قبل ياء النسبة يوضح صحة تفسير «التوضيح».

(١) «فتح الباري» (١/ ٤٣).

وأيامه» عنه: أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهنيُّ (ت٣٩٥هـ).

و ـ إسماعيلُ بنُ محمد بن أحمد بن حاجب، أبو علي الكُشاني (ت٣٩٢هـ).

يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه: جَعفرٌ المستغفري.

ز ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله بن نعيم النعيميُّ (ت٣٨٦هـ).

روىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه:

أولاً: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وعنه: الفقيه أبو يعلىٰ الحنبليُّ.

ثانياً: أبو عمر عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم المليحيُّ الوراق الهرويُّ (ت٤٦٣هـ)، وعنه: أبو بكر خلف بن عطاء الهرويُّ الماورديُّ.

ح ـ أبو أحمدَ محمدُ بنُ محمدِ بنِ يوسف بن مكي الجرجانيُّ (ت٣٧٣هـ).

يروي عنه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» كلٌّ مِنْ:

أولاً: أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

ثانياً: أبو الحسن القابسي (ت٤٠٣هـ)[١].

ط ـ أبو عليٍّ مُحمدُ بنُ عُمَر بن شَبُّويه الشَّبُّوييُّ[٢]. حدّث بمرو بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» في سنة (٣٧٨هـ)[٣].

روىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عنه كلٌّ مِنْ:

أولاً: سعيد بن أبي سعيد العيّار (ت٤٥٧هـ).

ثانياً: عبد الرحمٰن بن عبد الله الهمداني (ت٤١١هـ)[٤].

---

(١) هذا ما ذكره ابن حجر في «الفتح» (١/ ١١) أنَّ القابسي روىٰ عن أبي أحمد الجُرجاني، وفي «فهرست» ابن خير (ص٩٦) رواه ابن خير من طريق الأصيلي عن أبي زيد المروزي، وعن أبي أحمد الجُرجاني.

(٢) راجع التعليق علىٰ «الحمويي» الذي مرَّ قبل قليل.

(٣) «السير» (١٦/ ٤٢٣).

(٤) استفاد الحافظ ابن حجر من رواية ابن شَبُّويه في تعيين المهمَلين في مواضع من «هدي الساري».

نُسَخُ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» للبخاريِّ

ثمة نُسخ من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» اشتُهرتْ بأسماء أصحابها، فلا يُذكرون إلّا بها، وإنما اشتهرت هذه النُّسخ عما سواها من نُسخ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» الكثيرة لصحتها، والثقة بأصحابها، وهي علىٰ نوعين:

الأول: ما هو نسخة راوٍ واحدٍ، كنسخة أبي زيد المروزي، وكنسخة الأصيلي عن أبي زيد المروزي ـ وكان عند القاضي عياض تلك النسخة ـ، وكنسخة أبي سهل الحفصي الراوي عن الكُشْميهني، وقد طالعها الحافظ ابن حجر، واستفاد منها في مواضع من شرحه.

الثاني: ما جمع أصحابها فيها عدة روايات، كنسخة أبي ذر عن شيوخه الثلاثة، وكالنسخة اليونينية[(١)] ـ وسيأتي ذكرها ـ.

ومن أشهر هذه النُّسخ[(٢)]:

١ ـ نسخة أبي زيد المروزي.

هذه النسخة من أقدم نسخ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» الموجودة، والموجود منها قطعة نشرها المستشرق

---

(١) ما سبق أعلاه منقول عن مقال: «نسخة الإمام الصغاني من «صحيح البخاري» وقيمتها العلمية» للدكتور أحمد بن فارس السلوم، منشور في مجلة «الجندي المسلم»، وفي الشبكة العنكبوتية علىٰ موقع «ملتقىٰ أهل الحديث».

(٢) لم أُشر إلىٰ النسخ التي أصحابُها من الرواة الذين سبق ذكرهم عند ذِكْر روايات البخاري، كأبي ذر وأبي الوقت وكريمة، ففيما تقدم هناك كفاية.

منجانا في كمبردج عام (١٩٣٦م)، وتقع هذه القطعة في (٥٢) ورقة، تشمل كتاب الزكاة، ثم الصوم ـ وفيه سَقَط ـ، ثم الحج، ويصرّح ناسخها بداية الإسناد بالسماع من أبي زيد المروزي ـ راوية «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عن الفربري ـ، ويعود تاريخ نسخِها إلىٰ القرن الرابع، وهي متقنة جدّاً، ومقابَلة، لا يُعلم ناسخُها، لكن عليها سماعات من القرن الخامس وما بعدها، وتملّكها علماء؛ منهم: ابن دحية الكلبي (ت٦٣٣هـ)[(١)].

٢ ـ نسخة الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصَّدَفيِّ الأندلسي (ت٥١٤هـ).

وهي فرعٌ عن رواية الحافظ أبي ذر، حيث نَسَخَها الحافظ الصدفيُّ عن نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءةٍ علىٰ أبي ذر وعليها خطه، وقد أشار في هامشها إلىٰ اختلاف الروايات والرمز إليها، وقد كتب علىٰ أولها جماعة من العلماء؛ كالدمياطي، وابن جماعة، وابن العطّار، والسخاوي قائلاً: «هذا هو الأصل الذي ظفر به شيخنا ابنُ حجر العسقلاني، وبنىٰ عليه شرحه: الفتح»[(٢)].

وكانت هذه النسخة منذ عهدٍ قريب في بعض جهات ليبيا[(٣)]، ولا خبر عنها الآن.

٣ ـ نسخة الشيخ محمد بن يوسف بن سعادة المُرْسي (ت٥٦٦هـ).

قال المقَّري: «سمع أبا عليٍّ الصدفيَّ واختص به، وأكثر عنه، وإليه صارتْ دواوينهُ وأصولهُ العِتاق وأمهات كتبه الصحاح، لِصِهرٍ كان بينهما»[(٤)].

وقال أيضاً نقلاً عن ابن عياذ: «وحُكي أنَّه كانت عنده أصول حِسان بخط عمِّه، مع «الصحيحين» بخط الصَّدَفيِّ في سِفْرين... ولم يكن عند شيوخنا مثل كُتُبه في صحتها وإتقانها وجودتها»[(٥)].

---

(١) أفاده الدكتور أحمد السلوم في مقدمة تحقيق: «المختصر النصيح» (١/ ٧٦ ـ ٨٦)، وانظر أيضاً: «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٢٨).

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٠٧).

(٣) «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٠٩).

(٤) «نفح الطيب» (٢/ ٣٧٢).

(٥) «نفح الطيب» (٢/ ٣٧٣).

وهذه النسخة منسوخة عن نسخة الحافظ الصدفي، وقد صنّف الكتاني كتاباً عنها سمّاه: «التنويه والإشادة بمقام رواية ابن سعادة»[(١)].

ويوجد أغلب هذه النسخة في بعض مكتبات المغرب.

٤ ـ نسخة العلامة اللغوي الحسن بن محمد البغدادي الصغاني (ت٦٥٠هـ)[(٢)].

وتسمىٰ: «النسخة البغدادية»؛ لأنه ضبَطها هناك، وتلقّاها بالإسناد عن أصحاب أبي الوقت السجزي، عن أبي الوقت، بإسناده المذكور سابقاً. ومن أجلِّ ميزات هذه النسخة: أن الصغاني قابلها علىٰ نسخة الفربري الأصل ـ التي هي بخط الفربري ـ كما أشار إلىٰ ذلك الحافظُ ابنُ حجر، وقد وقعت النسخة هذه إلىٰ الحافظ ابن حجر، فاستفاد منها ونبّه علىٰ فضلها.

ومن ميزاتها: زيادة في الأحاديث، وفي الأسانيد ـ من وَصْل معلّق وغيره ـ، وغير ذلك.

قال الدكتور أحمد السلوم: «مع أنَّ ابن حجر احتفل بنسخة أبي ذر، واحتشد لها، فإنّه كما ظهر لي من شرحه أكثر اعتماداً علىٰ هاتين النسختين ـ نسخة أبي ذر، ونسخة الصغاني ـ مما سواهما»[(٣)].

٥ ـ نُسخة الحافظ شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليُونينيِّ البَعْلَبَكّي الحنبلي (ت٧٠١هـ).

وهي أشهر نُسَخ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» علىٰ الإطلاق.

وُلد اليونيني سنة (٦٢١هـ) ببعلبك، وسمع بها والده وجماعة، ثم ارتحل إلىٰ دمشق فسمع ابن الزَّبيدي وابن اللَّتِّي وغيرهما، ودخل مصر وسمع بها. وقد أثنىٰ عليه الذهبي والبرزالي وغيرهما.

---

(١) «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٣٢).

(٢) الكلام علىٰ هذه النسخة مستفاد من الدكتور أحمد بن فارس السلوم في مقاله آنف الذكر عن نسخة الصغاني.

(٣) مقاله المذكور في التعليق السابق.

توفي يوم الخميس في الحادي عشر من رمضان سنة (٧٠١هـ) ببعلبكّ[١].

وقد كانت لليونيني عناية كبيرة بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، حتىٰ قال تلميذه الذهبي: «حدثني أنه في سنة واحدة قابله وأسمعه إحدىٰ عشرة مرة»[٢].

وقد اشتُهرت النسخة التي ضبطها اليونيني أيَّما اشتهار، وقُطعت لتحصيلها الفيافي والقفار، ذلك أن الحافظ اليونيني قابلَ أصل الصحيح بأصلٍ مسموعٍ علىٰ الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصلٍ مسموعٍ علىٰ الأصيلي، وبأصل الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، وبأصلٍ مسموعٍ علىٰ أبي الوقت ـ بقراءة الحافظ أبي سعد السمعاني ـ، وقد حضر المقابلة تلك: جمال الدين بن مالك، ضابطاً لألفاظه موجهاً ما ظهر له أنه مخالف لقوانين العربية، ومن ثَمَّ وضع ابنُ مالك كتابه المسمىٰ: «شواهد التوضيح»[٣].

وقد التزم اليونيني ذِكر اختلافات النسخ والروايات، منبهاً علىٰ ذلك في الأصل والهامش، ووضع رموزاً أشار بها إلىٰ الروايات والنسخ التي اعتمدها.

وقد وقع فرعٌ عن أصل اليونينية للشهاب القسطلانيّ (ت٩٢٣هـ) فبنىٰ شرحه «إرشاد الساري» عليه، ثم وقف علىٰ المجلد الأخير من أصل اليونيني فراجع عليه شرحه. ثم وجد الجزء الأول من الأصل فقابل عليه مَتْن شرحه، قال القسطلاني: «فكَمَلت مقابلتي عليه جميعه حسب الطاقة، ولله الحمد»[٤]. وقد اعتنىٰ الشهاب القسطلاني في شرحه بذكر خلافات الروايات والنسخ تبعاً لِمَا في اليونينية.

ويلاحظ أنَّ اليونيني قد تحصّلت له من النسخ التي اعتمدها الروايات الآتية:

١ ـ روايات شيوخ أبي ذر الثلاثة، وهم: الحمويي والمستملي والكشميهني.

٢ ـ رواية كريمة عن الكشميهني.

٣ ـ رواية أبي الوقت عن الداوودي، عن الحمويي.

---

(١) «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢).

(٢) «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٣٠).

(٣) «إرشاد الساري» (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٤) «إرشاد الساري» (١/ ٥٨).

٤ ـ رواية الأصيلي، وهو يروي عن أبي زيد المروزي، وعن أبي أحمد الجرجاني.

وأما نسخة ابن عساكر فلمْ يُشِر اليونيني عمن هي، وابنُ عساكر يروي «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من طرقٍ عن جمعٍ من الآخذين عن الفربري.

وقد طبعت النسخة اليونينية ـ عن نسخة بالغة الصحة من فروع اليونينية ـ بأمر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بالمطبعة الأميرية بمصر، واعتنىٰ بها جمعٌ من العلماء. وقد أعيد تصويرها مع عناية وبعض التصحيح وإضافة ترقيمات محمد فؤاد عبد الباقي للأحاديث، وربطٍ بـ «فتح الباري» و«إرشاد الساري» و«تحفة الأشراف» بدار طوق النجاة ودار المنهاج، وهي أفضل من الطبعة السابقة التي صُوِّرت في ثلاثة مجلدات في كل مجلد ثلاثة أجزاء، فقد أُصلح في طبعة دار طوق النجاة ـ والتي هي بتحقيق محمد زهير الناصر ـ عدد من الأخطاء ليس باليسير.

توضيح حول ما يقع في أَصل اليونينية مخالفاً لرواية الأَربعة

لقد أوضحتُ في كلامي علىٰ نسخة الحافظ شرف الدين اليونيني، أنَّ اليونيني قابَل أصله من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» بأربعة أصول هي: نسخة الحافظ أبي ذر الهروي، ونسخة الحافظ الأصيلي، ونسخة أبي الوقت السجزي، ونسخة الحافظ ابن عساكر.

وحين القراءة وإمعان النظر في النسخة اليونينية ـ عن طريق المطبوعة «السلطانية» التي طُبعت عن أصحِّ فروع اليونينية ـ يُلاحظ أنَّ اليونيني اعتنىٰ بذكر رموز الأربعة المذكورين مع رموز شيوخ أبي ذر الثلاثة: الكشميهني، والحمّويي، والمستملي، وما يقع بين هؤلاء من اختلاف، وهذا لا إشكال فيه كما هو ظاهر.

لكن في مواضعَ كثيرة من النسخة اليونينية يُثبتُ اليونينيُّ في الأصل شيئاً ما، ثم يشير إلىٰ خلافه في الحاشية، رامزاً للذي في الحاشية برمز الأربعة: أبي ذر والأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت، وهؤلاء هم عمدة اليونيني في نُسخته كما لا يخفىٰ، فمن هو المخالف لهم الذي أثبت اليونينيُّ روايتَه في الأصل؟

وقد رأيتُ القسطلانيَّ ـ وهو أشهر من اعتنىٰ بالنسخة اليونينية ـ حين يقع له مثل هذا الأمر يقول: «ولغير الأربعة كذا»، أو: «وسقط لفظ كذا لغير الأربعة»، ولا ينصُّ علىٰ من هو مخالف الأربعة.

وقد ظهر لي ـ بعدَ نوعِ تتبعٍ ـ أنَّ المخالف المذكور هي كريمة المروزية، وذلك بمقارنة تلك المواضع مع ما يقابلها من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

وهذه مجموعة من الأحاديث التي جاء فيها أصل اليونينية مخالفاً لرواية الأربعة، وظهر من كلام ابن حجر في «الفتح» أنَّ ما وقع في أصل اليونينية هو رواية كريمة:

(٧١)، (١٣٧) وما وقع في رواية كريمة فيه خطأ، (١٥٢)، (١٩٣) وما وقع في رواية كريمة خطأ، عقيب (٢٩١)، عقيب (٥١٨)، (٦٤٦)، عقيب (٧٣١)، قبيل (٨٦٦) وما وقع في رواية كريمة خطأ، (١١٢٧)، عقيب (١١٤٩)، عقيب (١٢١٠)، (١٢٢٤)، عقيب (١٢٥١)، (١٨١٥)، (٥٣٠٥)....

فهذه أمثلة علىٰ ما وقع في اليونينية مخالفاً لرواية الأربعة، وظهر من كلام ابن حجر في «الفتح» أنَّ المخالف هو كريمة المروزية، وهناك أمثلة أخرىٰ لمخالفة ما في أصل اليونينية لثلاثة من هؤلاء الأربعة، وأشار ابن حجر كذلك إلىٰ أنَّ المخالف هو كريمة المروزية، ولا يعكّر علىٰ ذلك مواضع علىٰ هذا النحو لا تتفق مع ما ذكرنا؛ إذ ثمة اختلافات بين النُّسخ التي اعتمدها الحافظ ابن حجر مثلاً عن النسخ التي اعتمدها اليونيني، مع أسبابٍ أخرىٰ، وكم من مرةٍ يشير ابن حجر إلىٰ أنَّ رواية أبي ذر ـ مثلاً ـ كذا، وبمراجعة رموز اليونينية يظهر أنَّ رواية أبي ذر خلاف ما عزاه لها الحافظ ابن حجر، والله تعالىٰ أعلم بالصواب.

عنايةُ الأمةِ بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

لقد كانت أهمية «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ومكانته دافعاً لعناية الأمة به عناية عظيمة أثارت الإعجاب، وحيَّرت الألباب. بل قد بلغ الأمر مبلغاً جعل الباحثين يصنفون في مسألة العناية بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» تصانيف مستقلة[١].

وقد بدأت العناية بـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» منذ تصنيفه؛ أي: في حياة الإمام البخاري، فقد سمع «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من البخاري تسعون ألفاً كما سبق نقلهُ عن الفربري. وتعاقب الناس بعد ذلك علىٰ العناية به وخدمته بنَسْخه وقراءته وإقرائه وسماعه، والتصنيف حوله.

ففي جانب قراءته وسماعه وإقرائه بلغ الأمر مبلغاً عظيماً، ويكفي في ذلك تتبع روايات «الصحيح» التي سبق الإشارة إليها باختصار، ذلك في القرنين الأولَيْنِ اللذَينِ أعقبا تصنيفه، أما بعد ذلك فقد صارت مجالس قراءة «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أمراً مشهوراً معروفاً، زيادة علىٰ تعاهد الناس له حفظاً. والمتتبع لكتب التراجم والتواريخ والمعاجم والمشيخات وغيرها يقف علىٰ شيء غزير في هذه الجوانب.

وقد اعتنىٰ العلماء من ناحية ثانية عناية كبيرة بـ «الجامع المسند الصحيح

(١) من تلك المصنفات علىٰ سبيل التمثيل: «إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء علىٰ صحيح البخاري» لمحمد عصام الحسني.

المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» وخِدمته عن طريق التأليف حوله. وقد تنوّعت أنواع خِدمته بالتأليف، فمن ذلك:

١ ـ المستخرَجات:

والمستخرج: هو أنْ يأتي محدِّثٌ ما إلىٰ كتابٍ معيّنٍ من كتب الحديث المسندة، فيخرِّج ذلك المحدِّث أحاديث هذا الكتاب المعيَّن بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب الأصل، فيلتقي في أثناء السند مع شيخ صاحب الكتاب الأصل أو شيخ شيخه، وشرطه: أنْ لا يصل إلىٰ شيخٍ أعلىٰ حتىٰ يفقد السند الذي يوصله إلىٰ الأقرب، إلّا لفائدة من علوٍّ أو زيادة أو غيرها.

وللمستخْرَجات فوائد عديدة؛ كتعيين المهمَلين والمبهَمين في الأسانيد والمتون، وفوائد أُخر مذكورة في محلها من كتب المصطلح.

ومن المستخرجات علىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»:

١ ـ مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)[(١)].

٢ ـ مستخرج أبي أحمد الغطريفي العبدي (ت٣٧٧هـ)[(٢)].

٣ ـ مستخرج أبي بكر بن مردويه الأصبهاني (ت٤١٠هـ)[(٣)].

٤ ـ مستخرج أبي محمد عبد الصمد بن محمد بن عبد الله بن حيَّويه البخاري (ت٣٦٨هـ)[(٤)].

٥ ـ مستخرج أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)[(٥)].

٦ ـ «جامع الصحيحين»: لأبي نعيم الحداد (ت٥١٧هـ)، وهو مستخرج علىٰ «الصحيحين»، مطبوع.

---

(١) «السير» (١٦/ ٢٩٣)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٢١).

(٢) «الرسالة المستطرفة» (ص٢١).

(٣) «السير» (١٧/ ٣١٠)، و«الرسالة المستطرفة» (ص٢١) مع خطأ فيها في تأريخ وفاته.

(٤) «المصنفات التي تكلم عليها الذهبي» (١/ ٣٥٢).

(٥) «المصنفات التي تكلم عليها الذهبي» (١/ ١١٦).

٢ ـ الشروح:

وقد اعتنىٰ العلماء بشرح كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» وتبيين مقاصده فيه، وقد حاول بعضهم[١] تتبُّع عدد شروح البخاري فبلغ به العدد (١٤٣) شرحاً.

فمن تلك الشروح:

١ ـ **أعلام الحديث:** لحَمْدِ بن محمد البُستي الخطابي (ت٣٨٨هـ). اهتم فيه المصنف بالجوانب اللغوية، وضَبْط الألفاظ والكلمات، وقلما يتعرض لذكر الفوائد الفقهية، والتعليقات العقدية. وهو مطبوع.

٢ ـ **شرح ابن بطال:** لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال البكري (ت٤٤٩هـ). وهو شرح نفيس عُني مصنفه فيه بالفقه، وينقل فيه كثيراً عن المهلب بن أبي صفرة (ت٤٣٥هـ) أحد شُرّاح الصحيح. وكتاب ابن بطّال أحد مصادر الشراح ممن بعده. وهو مطبوع.

٣ ـ **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري:** لمحمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي (ت٧٨٦هـ). قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «هو شرح مفيد علىٰ أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذ إلا من الصحف»[٢]. وهو مطبوع.

٤ ـ **التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح:** لمحمد بن عبد الله الزركشي الشافعي (ت٧٩٤هـ). ومضمون الكتاب: إيضاح ما وقع في الصحيح من لفظٍ غريب، أو إعراب غامض، أو نسب عويص، أو راو يُخشىٰ في اسمه التصحيف. وقد طُبع الكتاب.

٥ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي (ت٧٩٥هـ). من أوله إلىٰ آخر كتاب السهو، وفيه سَقَط كثير، قال الحافظ ابن ناصر الدين ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «شرَحَ ـ أي: ابن رجب ـ من أول صحيح البخاري إلىٰ الجنائز شرحاً نفيساً»[٣]. وقال جمال الدين بن عبد الهادي: «وشرح قطعةً من البخاري إلىٰ كتاب الجنائز، وهو

---

(١) هم محققو «التوضيح» لابن الملقن (١/ ١٠٠ ـ ١٩٤)، وقد استفدتُ من كلامهم هناك في كثير مما هنا، فجزاهم الله خيراً. علىٰ أنهم قد ذكروا ضمن ذلك كثيراً من الكتب التي هي ليست شروحاً للبخاري وإن كان لها تعلّق به. فليُعلم ذلك.

(٢) «الدرر الكامنة» (٤/ ٣١١).

(٣) «الرد الوافر» (ص١٨٨).

من عجائب الدهر، ولو كَمَل كان من العجائب»[(١)]. وقد نقل فيه ابن رجب كثيراً من كلام المتقدمين، ولم يَدَع فيه فنّاً إلا أبدعه. وقد طُبع الكتاب.

٦ ـ **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشافعي المعروف بابن الملقن (ت٨٠٤هـ). وهو شرح حافل ضخم فيه فوائد فقهية وحديثية وغيرها. وقد طُبع الكتاب.

٧ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني الشهير بابن حجر (ت٨٥٢هـ). وهو من أنفس الشروح وأكثرها فائدة. وقد انتشر انتشاراً عظيماً وانتفعت الأمة به، وصار رمزاً علىٰ ابن حجر، لا يُذكر ابنُ حجر إلا وذُكر «فتحُ الباري» معه. وقد اعتنىٰ به الحافظ عنايةً بالغةً، وقد اهتم بالجوانب الفقهية والحديثية واللغوية وغيرها اعتناءً كبيراً دون إخلال بمقاصد الشرح، وقد انفرد عن عامة الشروح بذكر ابن حجر فيه لروايات «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» اعتماداً علىٰ نُسخ قديمة متقنة، وروايات لا ينقلها من المتأخرين غيره؛ كرواية النسفي وابن شبّويه وغيرهما، وقد كان لابن حجر خدمة أخرىٰ للصحيح بِوَصْلِ معلقاته في كتاب مستقل كما سيأتي، فاستفاد من كل ذلك. وقدَّم لكتابه «فتح الباري» بمقدمة سمّاها: «هدي الساري» ذكر فيها بعض ما يحتاج إليه قارئ الشرح من ضبط غريب المتون، وضبط الأسماء المُشكلة، وتبيين المهمَلين والمبهَمين، والجواب عمَّا انتقده الحفاظ من أحاديث في البخاري وأمور أُخَر. وقد طُبع هذا الشرح مع مقدمته، وعامة من أتىٰ بعده من الشراح إنما ينهل من نبعه.

٨ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين محمود بن أحمد العَيْني الحنفي (ت٨٥٥هـ). يمتاز هذا الشرح بتنظيم الشرح والتعليق علىٰ الحديث، وغالباً ما يَقسم الشرح إلىٰ فقرات معنوناً كل فقرة، فيبدأ ببيان تعلّق الحديث أو الآية بالترجمة، ثم بيان رجال ورواة الحديث، ثم ذِكر المواضع التي تكرر فيها الحديث، وبيان اللغة والإعراب، ثم بيان معنىٰ الحديث العام. وهكذا. وعلىٰ هذا الشرح انتقادات ومؤاخذات، أهمها: نَقْلُه عن كثير مِن المصنفين دون عزوٍ لهم، وفي طليعتهم الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وقد ذكر

(١) «الذيل علىٰ طبقات ابن رجب» (ص٣٨).

ابن حجر أنَّ العيني كان يستعير بعض نُسخ «فتح الباري» فينقله إلىٰ شرحه من غير أنْ ينسبه لابن حجر[(١)]. وقد طبع هذا الشرح.

٩ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الشافعي القسطلاني (ت٩٢٣هـ). وقد اعتنىٰ فيه مصنفه عناية بالغة بضبط ألفاظ الصحيح، معتمداً النسخة اليونينية كما سبق بيانه، وانتفع بشروح من سبَقه وخاصة شرح ابن حجر وشرح العيني. ويندر أنْ يأتي بفائدة مبتكرة في شرحه، بل عامة ما فيه إنما هو عن ابن حجر والعيني والزركشي والدماميني وأمثالهم، وقد أثنىٰ علىٰ شرحه جَمْع، حتىٰ قال العيدروس في «النور السافر»: «لعله أجمع شروح البخاري وأحسنها»[(٢)]. وقال عبد الحي الكتاني: «وكان بعض شيوخنا يفضّله علىٰ جميع الشروح من حيث الجمع، وسهولة الأخذ، والتكرار والإفادة، وبالجملة فهو للمدرس أحسن وأقرب من «فتح الباري» فمَن دونه»[(٣)].

٣ ـ الانتقادات:

وقد كان من عناية العلماء به تتبّع ما أخرجه من أحاديث أدىٰ اجتهاد أولئك العلماء بهم إلىٰ تضعيفها، ومن أولئك: الدارقطني في كتاب سمّاه: «التتبع»، انتقد فيه طائفة من أحاديث البخاري ومسلم. والكتاب مطبوع.

٤ ـ ترجمة رجاله:

ومن مظاهر العناية بالصحيح: التصنيف في معرفة رجاله أو شيوخ البخاري فيه، ومن تلك المصنفات:

١ ـ أسامي من روىٰ عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح: لأبي أحمد بن عدي (ت٣٦٥هـ)[(٤)].

---

(١) «انتقاض الاعتراض» (١/ ٢٦)، وانظر: «الضوء اللامع» (١٠/ ١٣٣ ـ ١٣٤).

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٦٨).

(٣) «فهرس الفهارس» (٢/ ٩٦٨)، ولا يخفىٰ ما في هذين المدحين من مبالغة، فليس في «إرشاد الساري» غير نقل ما في النسخة اليونينية، مع نُقول من «الفتح» لابن حجر، و«العمدة» للعيني، وشروح الزركشي والدماميني وأمثالهم.

(٤) طبع بتحقيق الأخ الدكتور عامر حسن صبري وفّقه الله.

٢ ـ أسامي مشايخ الإمام البخاري: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْده (ت٣٩٥هـ)[١].

٣ ـ الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد أو: (رجال صحيح البخاري): لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)[٢].

٤ ـ التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ)[٣].

٥ ـ المُعْلِم بشيوخ البخاري ومسلم: لأبي بكر بن خَلَفون (ت٦٣٦هـ)[٤].

وغيرها.

٥ ـ وَصْل معلقاته:

وقد تصدىٰ لهذا الشأن الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه القيّم: «تغليق التعليق»، وهو مطبوع.

٦ ـ مختصراته:

اختصر «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» عدد من العلماء بحذف مكرره، ونحو ذلك لِتَسْهُل مطالعته وحِفظه، ونحو ذلك من الأغراض التي تدعو للاختصار، ومن تلك المختصرات:

١ ـ المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح: للمهلب بن أبي صفرة الأندلسي (ت٤٣٥هـ)[٥].

٢ ـ التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح: لأبي العباس أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت٨٩٣هـ).

وثمة مختصرات أخرىٰ للمحدّثين.

---

(١) طبع بتحقيق نظر الفاريابي.
(٢) طبع بتحقيق عبد الله الليثي.
(٣) طبع بتحقيق أبي لبابة حسين.
(٤) طبع بتحقيق عادل بن سعد.
(٥) طبع بتحقيق الدكتور أحمد بن فارس السلوم.

٧ ـ الجمع بينه وبين صحيح مسلم:

ومن مظاهر الاعتناء بصحيح البخاري: الجمعُ بينه وبين صحيح الإمام مسلم؛ لكونهما أصح كتابين بعد كتاب الله تعالىٰ علىٰ الأرض. فصنّف جَمْع من أهل العلم في الجمع بين الصحيحين كتباً، منها:

١ ـ الجمع بين الصحيحين: لمحمد بن فتوح الحُميدي (ت٤٨٨هـ) مطبوع.

٢ ـ الجمع بين الصحيحين: لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت٥٨٢هـ) مطبوع.

٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرَّر من البَيْن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (ت٦٢٢هـ) مطبوع.

٨ ـ أطرافه مع صحيح مسلم:

وكُتب الأطراف يُقتصر فيها علىٰ ذِكْر طرف الحديث الدال علىٰ بقيته مع الجمع لأسانيده؛ إمَّا علىٰ سبيل الاستيعاب أو علىٰ جهة التقيد بكتب مخصوصة. ومن كُتب الأطراف التي جمعت أطراف الصحيحين معاً:

١ ـ أطراف الصحيحين: لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠١هـ)[(١)].

٢ ـ أطراف الصحيحين: لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت بعد ٤٠٠هـ بيسير)[(٢)].

٩ ـ ثلاثياته:

الثلاثيات: هي الأحاديث التي يكون بين منتهاها ـ وهو النبي ﷺ ـ وبين مصنِّف الكتاب الذي أخرجها فيه ثلاثةُ رواة[(٣)].

وثمة العديد من النسخ المخطوطة لثلاثيات البخاري ـ وهي اثنان وعشرون حديثاً[(٤)] ـ من رواية جَمْع من العلماء كالضياء المقدسي وغيره، في مكتبات

---

(١) «السير» (١٧/ ٢٢٨)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٢٥).

(٢) «السير» (١٧/ ٢٦٠)، و«الرسالة المستطرفة» (ص١٢٥).

(٣) «لسان المحدّثين» (الثلاثيات).

(٤) «الرسالة المستطرفة» (ص١٢٥).

المخطوطات حول العالم[١].

١٠ ـ المستدركات علىٰ الصحيح:

قد استدرك علىٰ «الصحيحين» جماعةٌ من العلماء أحاديث قالوا: إنها صحيحة ولم يُخرجها صاحبا «الصحيحين»، فمن أولئك: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) في كتابه: «المستدرك علىٰ الصحيحين» وهو مطبوع، لكن عليه انتقادات كثيرة لكثرة ما فيه من الواهي والضعيف من الحديث.

وممن استدرك علىٰ «الصحيحين»: الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ) في كتاب «الإلزامات» وهو جزء صغير مطبوع، يذكر فيه جمعاً من الأسانيد التي يرىٰ أن طريقة البخاري ومسلم كانت تقتضي تخريجها.

١١ ـ غريب ألفاظه:

وقد جمع بعضهم في تفسير غريبه مع غريب كتاب مسلم تصانيف، منها:

١ ـ تفسير غريب ما في «الصحيحين»: لأبي عبد الله الحُميدي (ت٤٨٨هـ) وهو مطبوع.

٢ ـ مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار: للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) مطبوع.

٣ ـ مطالع الأنوار: لابن قُرْقُول (ت٥٦٩هـ) مخطوط. وغيرها.

١٢ ـ تراجمه:

لمّا كانت تراجم البخاري لأحاديث صحيحه من الأهمية بمكان حتىٰ قيل: إنَّ فقه البخاري في تراجمه؛ اعتنىٰ العلماء بتراجم الصحيح وأفردوها بالتصنيف لبيان مناسبتها لأحاديثها، وما فيها من فقه، ومن ذلك:

١ ـ المتواري علىٰ أبواب البخاري: لناصر الدين ابن المنيّر (ت٦٨٣هـ) مطبوع.

٢ ـ مناسبات تراجم البخاري: لبدر الدين بن جَماعة (ت٧٣٣هـ) مطبوع.

---

(١) انظر: «الفهرس الشامل» (١/ ٤٧٢) فما بعدها.

صنعة الحديث في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

نظراً لأهمية الكتاب بين المسلمين، وأثره فيمن بعده رأيت أن أبيّن معالم صنعة الحديث في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»؛ نفعاً للقارئ وإرشاداً لمكانة البخاري، وهذه الدراسة والنتائج جاءت حصيلة عناية طويلة بالكتاب:

١ ـ المعلقات بصيغة الجزم لا يستفاد من الجزم تصحيحُها، كما أنَّ المعلَّق بصيغة التمريض لا يستفاد تضعيفُه، قال الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٣/ ١٣٤) عند حديث أبي موسىٰ: «كنَّا نتناوب إلىٰ النبي ﷺ عند صلاة العشاء، فأعْتَمَ بها»، والذي علقه البخاري بصيغة التمريض، ثم ساقه مسنداً برقم (٥٦٧): «وقد علَّقه هنا بقوله: «ويُذكر» فدلَّ علىٰ أنَّ هذه الصيغة عنده لا تقتضي ضَعْفاً فيما علقه بها، وأنَّه يُعلِّق بها الصحيح والضعيفَ، إلا أنَّ أغلب ما يعلقُ بها ما ليس علىٰ شرطه»، وقال أيضاً: «وأما الأثر الذي ذكره عن الحسن فقال: «ويُذْكَر عن الحسن، قال: ما خافه إلا مؤمنٌ، ولا أمِنه إلا منافقٌ»، فهذا مشهورٌ عن الحسن، صحيحٌ عنه، والعجب من قوله في هذا: «ويُذْكر». وفي قوله في الذي قبله: «وقال ابنُ أبي مليكةَ» جزماً». «فتح الباري» لابن رجب (١/ ١٨٣).

وما ذكره بعضهم أنَّ ما علقه بصيغة الجزم فهو صحيح إلىٰ من علقه إليه، ويبقىٰ النظر فيمن أبرز من رجاله؛ فهو قيدٌ أغلبيٌّ استنتجه العلماء، ولم ينص عليه البخاري، ولم يُبنَ علىٰ استقراءٍ تام.

٢ ـ إنَّ البخاري قد يأتي بالمرسَل معطوفاً علىٰ الموصول؛ لبيان أنَّه لا يُعلّه، أو لفوائد أخرىٰ كما في حديث (٢١٩٦).

٣ ـ للبخاري طريقة متينة في انتقاء أحاديث الضعفاء، فمن ذلك أنْ يوجد الحديث عند غيره من الثقات، نقلَ العقيلي في «الضعفاء» (٤/ ٣٣٨) (١٩٤٣):

عن سفيان بن عيينة قال: «لم نكن نأخذ عن هشام بن حجير ما لا نجده عند غيره»[(١)].

٤ ـ علىٰ الرغم من أنَّ البخاري لا يكرر حديثاً إلا لفائدة متنيَّة أو إسنادية، وإذا كرّر المتنَ غايرَ في الإسناد لفوائدَ عديدةٍ سيأتي ذكرها؛ إلَّا أنّه قد وُجد في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أحاديث بإسنادها ومتنها في موضعين:

١ ـ حديث (٣١) أورده في كتاب الإيمان، وكرّره بإسناده ومتنه في كتاب الديات برقم (٦٨٧٥).

٢ ـ حديث (٥٧) أورده في كتاب العلم، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الشروط برقم (٢٧١٥).

٣ ـ حديث (٤٦٥) أورده في كتاب الصلاة، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب المناقب برقم (٣٦٣٩).

٤ ـ حديث (١٠١٠) أورده في كتاب الاستسقاء، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٠).

٥ ـ حديث (١١٣٢) أورده في كتاب التهجد، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرِّقاق برقم (٦٤٦١).

٦ ـ حديث (١٣٦٢) أورده في كتاب الجنائز، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التفسير برقم (٤٩٤٨).

٧ ـ حديث (١٥٥٧) أورده في كتاب الحجِّ، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب المغازي برقم (٤٣٥٢).

٨ ـ حديث (١٧٢٢) أورده في كتاب الحجِّ، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الأيمان والنذور برقم (٦٦٦٦).

٩ ـ حديث (١٨٧٩) أورده في كتاب فضائل المدينة، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الفتن برقم (٧١٢٥).

---

(١) إلا أنَّ النص في «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ١٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣٢) فيه زيادة «إلا» لكن المعنىٰ سيختلف، وما ذكرته عن «الضعفاء» للعقيلي هو في طبعة الصميعي أيضاً، وهو كذلك في المخطوط كما في هامش «تهذيب الكمال».

١٠ ـ حديث (٢٠٥٩) أورده في كتاب البيوع، وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٢٠٨٣).

١١ ـ حديث (٢٣٦٩) أورده في كتاب المساقاة، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٤٦)[(١)].

١٢ ـ حديث (٢٦٥٢) أورده في كتاب الشهادات، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٦٥١)[(٢)].

١٣ ـ حديث (٢٦٦٣) أورده في كتاب الشهادات، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الأدب برقم (٦٠٦٠).

١٤ ـ حديث (٢٧٧٦) أورده في كتاب الوصايا، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فرض الخُمس برقم (٣٠٩٦).

١٥ ـ حديث (٢٨٨٦) أورده في كتاب الجهاد والسير، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٤٣٥).

١٦ ـ حديث (٣١٥٣) أورده في كتاب فرض الخمس، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الذبائح والصيد برقم (٥٥٠٨).

١٧ ـ حديث (٣١٦٦) أورده في كتاب الجزية والموادعة، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الديات برقم (٦٩١٤)[(٣)].

١٨ ـ حديث (٣٢٤١) أورده في كتاب بدء الخلق، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٤٤٩).

١٩ ـ حديث (٣٣٩١) أورده في كتاب الأنبياء، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٩٣).

---

(١) **تنبيه**: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها، إلا أنه وقع فيه زيادة كلمة في أحد الموضعين علىٰ الآخر.

(٢) **تنبيه**: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها، إلا أنه وقع فيه زيادة من كلام أحد الرواة.

(٣) **تنبيه**: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها، إلا أنه وقع فيه زيادة كلمة في متن الحديث.

٢٠ ـ حديث (٣٦٢٥) أورده في كتاب المناقب، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٥).

٢١ ـ حديث (٣٦٢٦) أورده في كتاب المناقب، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (٣٧١٦).

٢٢ ـ حديث (٣٦٤١) أورده في كتاب المناقب، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٦٠).

٢٣ ـ حديث (٣٧١٤) أورده في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٣٧٧٦).

٢٤ ـ حديث (٣٨١١) أورده في كتاب مناقب الأَنصار، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب المغازي برقم (٤٠٦٤).

٢٥ ـ حديث (٣٩٨٢) أورده في كتاب المغازي، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٥٥٠).

٢٦ ـ حديث (٣٩٩٥) أورده في كتاب المغازي، وكرره بإسناده ومتنه في نفس الكتاب برقم (٤٠٤١)[(١)].

٢٧ ـ حديث (٤٧٧١) أورده في كتاب التفسير، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم برقم (٦٩١٨).

٢٨ ـ حديث (٥٩٦٧) أورده في كتاب اللباس، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الرقاق برقم (٦٥٠٠).

٢٩ ـ حديث (٦٠٢٨) أورده في كتاب الأَدب، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب التوحيد برقم (٧٤٧٦).

٣٠ ـ حديث (٦٤٩٧) أورده في كتاب الرقاق، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الفتن برقم (٧٠٨٦).

---

(١) **تنبيه**: هذا الحديث وإن كان من الأحاديث التي كررها الإمام البخاري بإسنادها ومتنها، إلا أنه في الأول: «يوم بدر»، وفي الثاني: «يوم أُحُد».

٣١ ـ حديث (٧١٤١) أورده في كتاب الأَحكام، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة برقم (٧٣١٦).

وثمة حديثان آخران أوردهما في ثلاثة مواضع هما:

٣٢ ـ حديث (٤٤٨٥) أورده في كتاب التفسير، وكرره بإسناده ومتنه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة برقم (٧٣٦٢)، وفي كتاب التوحيد برقم (٧٥٤٢).

٣٣ ـ حديث (٦٣٣٤) أورده في كتاب الدعوات، وكرره بإسناده ومتنه في الكتاب نفسه برقم (٦٣٨٠) ورقم (٦٣٨١).

٥ ـ الإمام البخاري قد يروي بعض الأحاديث بالمعنىٰ، قال أُحَيْدُ بن أبي جعفر والي بخارىٰ: «قال محمد بن إسماعيل يوماً: ربَّ حديثٍ سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورُبَّ حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، قال: فقلت له: يا أبا عبد الله، بكماله؟ قال: فسكت»[(١)]. وقد روىٰ حديثاً بإسنادٍ واحد في موضعين بلفظين مختلفين، وهو حديث عيسىٰ بن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: في سِحْر النبي ﷺ... الحديث.

رواه في بدء الخلق (٣٢٦٨) عن إبراهيم بن موسىٰ: أخبرنا عيسىٰ بن يونس، فذكره بلفظ: سُحِرَ النبيُّ ﷺ، انتهىٰ الحديث إلىٰ هنا.

وأَعَادَهُ بإسناده في الطِّب (٥٧٦٣) بلفظ: سَحرَ رسولَ الله ﷺ رجلٌ من بني زريق يقال له: لَبيد بن الأعصم.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٠٨): «وهذا من نَوادر ما وقع في البخاري أن يُخَرِّجَ الحديث تامّاً بإسناد واحد بلفظين».

٦ ـ استفاد الإمام البخاري ممن سبقه، ومن ذلك أنَّه انتفع بعلم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المشهورة؛ فأبو حنيفة علىٰ الرغم من أنَّ البخاريَّ لم يُخْرج له شيئاً في «صحيحه»، فإنَّه أشار إليه في قضايا تتعلق بالفقه منها:

قبيل (١٤٩٩): «وقال بعض[(٢)] الناس: المعدن ركاز، مثل دَفْن الجاهلية؛ لأنه يقال: أركز المعدن، إذا خرج منه شيء».

---

(١) «تأريخ بغداد» (٢/ ٣٢٩).

(٢) والمعنيُّ ببعض الناس: الإمام أبو حنيفة رحمه الله.

قبيل (٢٦٣٥): «إذا قال: أَخْدَمتك هذه الجارية علىٰ ما يتعارف الناس، فهو جائز. وقال بعض الناس: هذه عاريّة».

قبيل (٢٦٣٦): «إذا حمل رجل علىٰ فرس فهو كالعمرىٰ والصدقة. وقال بعض الناس: له أن يرجع فيها».

قبيل (٢٦٤٨): «وقال بعض الناس: لا تجوز شهادة القاذف، وإن تاب».

قبيل (٢٧٤٩): «وقال بعض الناس: لا يجوز إقراره لسوء الظن به للورثة».

قبيل (٥٣٠٠): «وقال بعض الناس: لا حدَّ ولا لِعان».

قبيل (٦٦٨٥): «إن حلف أن لا يشرب نبيذاً، فشرب طِلاءً أو سَكَراً أو عصيراً، لم يحنث في قول بعض الناس، وليست هذه بأنبذة عنده».

قبيل (٦٩٤٧): «إذا أُكره حتىٰ وَهَب عبداً أو باعه لم يَجُز، وبه قال بعض الناس».

قبيل (٦٩٥١): «وقال بعض الناس: لو قيل له: لَتشربن الخمر، أو لتأكلن الميتة، أو لنقتلنَّ ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم، لم يَسَعه».

قبيل (٦٩٥٦): «وقال بعض الناس: في عشرين ومئة بعير حِقَّتان. فإن أهلكها متعمداً، أو وهبها أو احتال فيها فراراً من الزكاة، فلا شيء عليه».

عند (٦٩٥٨): «وقال بعض الناس في رجل له إبل، فخاف أن تجب عليه الصدقة، فباعها بإبل مثلها، أو بغنم، أو ببقر، أو بدراهم، فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً، فلا بأس عليه».

عند (٦٩٥٩): «وقال بعض الناس: إذا بلغت الإبل عشرين، ففيها أربع شياه، فإن وهبها قبل الحول أو باعها، فراراً واحتيالاً لإسقاط الزكاة، فلا شيء عليه».

عند (٦٩٦٠): «وقال بعض الناس: إن احتال حتىٰ تزوج علىٰ الشِّغار، فهو جائز، والشرط باطل».

عند (٦٩٦١): «وقال بعض الناس: إن احتال حتىٰ تمتّع، فالنكاح فاسد، وقال بعضهم: النكاح جائز والشرط باطل».

قبيل (٦٩٦٦): «إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت، فقُضِي بقيمة الجارية

الميتة، ثم وجدها صاحبها، فهي له، ويردّ القيمة، ولا تكون القيمة ثمناً، وقال بعض الناس: الجارية للغاصب لِأَخْذه القيمة».

عند (٦٩٦٨): «وقال بعض الناس: إن لم تُستأذن البكر ولم تَزَوَّج، فاحتال رجل فأقام شاهدَي زُور أنه تزوجها برضاها، فأثبت القاضي نكاحها، والزوج يعلم أن الشهادة باطلة، فلا بأس أن يطأها، وهو تزويج صحيح».

عند (٦٩٧٠): «وقال بعض الناس: إن احتال إنسان بشاهدَي زُور علىٰ تزويج امرأة ثيّب بأمرها، فأثبت القاضي نكاحها إياه، والزوج يعلم أنه لم يتزوجها قط، فإنه يَسَعه هذا النكاح».

عند (٦٩٧١): «وقال بعض الناس: إن هَوِي رجل جارية يتيمة أو بكراً، فأبت فاحتال فجاء بشاهدَي زُور علىٰ أنه تزوجها، فأدركت فرَضِيَت اليتيمة، فقَبِل القاضي شهادة الزور، والزوج يعلم ببطلان ذلك، حلَّ له الوطء».

قبيل (٦٩٧٥): «وقال بعض الناس: إن وَهَبَ هبة ألف درهم أو أكثر، حتىٰ مكث عنده سنين، واحتال في ذلك، ثم رجع الواهب فيها، فلا زكاة علىٰ واحد منهما».

عند (٦٩٧٦): «وقال بعض الناس: الشفعة للجوار».

عند (٦٩٧٧): «وقال بعض الناس: إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتال حتىٰ يبطل الشفعة».

عند (٦٩٧٨): «وقال بعض الناس: إن اشترىٰ نصيبَ دارٍ، فأراد أن يُبطل الشفعة، وَهَب لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين».

عند (٦٩٨٠): «وقال بعض الناس: إن اشترىٰ داراً بعشرين ألف درهم، فلا بأس أن يحتال حتىٰ يشتري الدار بعشرين ألف درهم».

قبيل (٧١٦٢): «وقال بعض الناس: كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود».

عند (٧١٩٥): «وقال بعض الناس: لا بدَّ للحاكم من مترجَمَينِ».

وفي هذا الأخير تعيينٌ بأنه محمد بن الحسن كما قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «والمراد ببعض الناس: محمد بن الحسن؛ فإنه الذي اشترط أنْ لا بد في الترجمة من اثنين، ونزّلها منزلة الشهادة، وخالف أصحابه الكوفيين ووافقه الشافعي، فتعلّق

بذلك مغلطاي فقال: فيه ردٌّ لقول من قال: إن البخاري إذا قال: «قال بعض الناس» يريد: الحنفية. وتعقبه الكرماني فقال: يُحمل علىٰ الأغلب، أو أراد هنا: بعض الحنفية؛ لأن محمداً قائل بذلك، ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعي، كما لا يمنع أن يوافق الحنفية في غير هذه المسألة بعض الأئمة»[1]. ولبدر الدين العيني كلام نحو كلام مغلطاي ردَّ فيه علىٰ ابن التين، فانظره في: «عمدة القاري» (١٤/ ١٢١).

أما الإمام مالك فقد أكثر عنه البخاري في صحيحه، بل إنَّه لا يقدِّم عليه أحداً في طبقته؛ وذلك لمكانته عند البخاري وشدة إتقانه للحديث وانتقائه للرجال وعلوّ سنده، ولهذا كان البخاري يَعُدّ إسناده أصح إسناد؛ قال محمد بن إسحاق السراج: «سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن أصح الإسناد فقال: مالك، عن نافع، عن ابن عمر». «الكفاية» (١٢٣٩). ومن عناية البخاري بحديث مالك: أنَّه حمل «الموطأ» عن جماعة من الرواة عن مالك.

ثم إنَّ البخاري ذكر مذهب مالك قبيل (١٤٩٩): «وقال مالك وابن إدريس: الرِّكاز دَفْن الجاهلية، في قليله وكثيره الخُمس، وليس المعدن بركاز».

قبيل (٢١٩٢): «وقال مالك: العَرِيَّة أن يُعري الرجل النخلة ثم يتأذىٰ بدخوله عليه، فرخّص له أن يشتريها منه بتمر. وقال ابن إدريس: العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يداً بيد، لا يكون بالجِزاف».

أما الشافعي فإنَّ البخاري لم يرو عنه لحرصه علىٰ العلو، فلو روىٰ من طريقه الموطأ لنزل درجة؛ إذ إنَّ البخاريَّ أدرك الشافعي بالسن، ولم يدركه بالسماع فلو روىٰ له لروىٰ بواسطة فيكون حديثه نازلاً، والموطأ عند البخاري عن جماعة بواسطة بينَه وبين مالك، ولو رواه من طريق الشافعي لكان بينه وبين مالك اثنان.

أما الإمام أحمد فقد حدَّث عنه البخاري في صحيحه حديثاً، وعن أحمد بن الحسن عنه حديثاً آخر في المغازي. انظر: «أسامي مشايخ الإمام البخاري» لابن منده (ص٢٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨١)، و«المعجم المشتمل علىٰ ذكر أسماء شيوخ الستة النُّبَل» (ص٥٨).

---

(١) «فتح الباري» (١٧/ ٢٧ ـ ٢٨).

والموضعان هما:

ـ الأول عند (٤٤٧٣) قال: حدثني أحمد بن الحسن، حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، حدثنا معتمر بن سليمان، عن كهمس، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: غزا مع رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة. وقد ذكر الكلاباذي أنّه الحديث الواحد الذي أخرج له، وأمّا الأحاديث الأخرىٰ فقال عنها: «إلا ما لعله استشهد به في بعض المواضع». «رجال البخاري» (١/ ٤٣). وكذا قال ابن منده في «أسامي مشايخ الإمام البخاري» (ص٢٨).

ـ الحديث الثاني عند (٥١٠٥): وقال لنا أحمد بن حنبل: حدثنا يحيىٰ بن سعيد، عن سفيان: حدثني حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: حُرِّم من النسب سَبْع، ومن الصِّهر سبع... إلخ.

واختُلف في الموضع الثالث: هل هو من رواية أحمد بن حنبل؟ لأنَّ البخاريَّ أبهمه ولم يعيّنه؛ فلهذا وقع الاختلاف.

حيث قال البخاري عند (٥٨٧٨): «حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس، أن أبا بكر رضي الله عنه لمّا استُخلف كَتَب له، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر: محمد: سطر، ورسول: سطر، والله: سطر».

عند (٥٨٧٩) قال أبو عبد الله: وزادني أحمد: حدثنا الأنصاري، قال: حدثني أبي، عن ثمامة، عن أنس قال: «كان خاتم النبي ﷺ في يده، وفي يد أبي بكر بعده، وفي يد عمر بعد أبي بكر، فلما كان عثمان جلس علىٰ بئر أريس، قال: فأخرج الخاتم يعبث به، فسقط. قال: فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فَنزَح البئر، فلم نجده».

وهنا أحمد أُبهم، وقد جزم الحميدي في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٩٣) (١٠) أنَّه أحمد بن حنبل [لكنه نسب الموضع إلىٰ كتاب الصدقات، وهو كما ترىٰ في كتاب اللباس] والمزي في «تحفة الأشراف» (٥/ ٩) حيث قال: «وقال في اللباس: وزادني أحمد بن حنبل، عن الأنصاري...»، فذكر قصة الخاتم.

لكن ابن حجر توقف في نسبته حيث قال: «قوله: وزادني أحمد: حدثنا الأنصاري إلىٰ آخره: هذه الزيادة موصولة، وأحمد المذكور جزم المزي في

«الأطراف» أنه أحمد بن حنبل، لكن لم أر هذا الحديث في مسند أحمد من هذا الوجه أصلاً». «الفتح» (١٣/ ٣٧٥).

وأما عن سبب ترك البخاري الرواية عن أحمد بن حنبل سوىٰ النزر اليسير فهو ما ذكره ابن حجر حيث أفصح عنه قائلاً: «وكأنَّه لم يُكثر عنه؛ لأنَّه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنىٰ بهم، وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحدث إلا نادراً، فمن ثَمَّ أكثر البخاري عن علي ابن المديني دون أحمد». «الفتح»: (١١/ ٣٩٦).

٧ ـ روىٰ البخاري في صحيحه عن عدد من الشيوخ، ثم نزل فحدَّث عنهم بواسطة، كما في الأحاديث الآتية:

(١٠١٠) و(١٠٤٥) و(١١٣٩) و(١٥٨٢) و(١٦١٨) و(٤٠٣٩) و(٤١٠٢) و(٤١٦٣) و(٤١٧١) و(٤١٨٩) و(٤١٩٣) و(٤٢٥٢) و(٥٦٨٧).

٨ ـ جرىٰ البخاريُّ علىٰ طريقة واضحة، وسلك جادّة، هي تمثل منهج أهل الحديث قاطبة فيما يتعلق بزيادة الثقة، فهي غير مقبولة عنده مطلقاً ولا مردودة مطلقاً، وإنَّما يكون القبول والرد علىٰ حسب القرائن التي تَحُف الرواية، وهذا يُدرَك من خلال تخريج بعض الزيادات وتَرْك أخرىٰ، والإشارة إلىٰ الزيادة أحياناً، وقد أثبتت الدراسة أنَّ الزيادات التي تركها البخاري، وهي تتعلق بمسائل مهمة من الفقه والاعتقاد مع تخريجه لأصل الحديث، تدلّ علىٰ عدم صحتها عنده، فعلىٰ هذا يكون الترجيح عند البخاري بين الرواة إذا اختلفوا في زيادة المتن أو الإسناد، لا يلزم عنده حالة واحدة مطردة، بل إنَّ ذلك يدور مع القرائن والمرجحات التي تحف الرواية، ويكون لكلِّ حديثٍ ترجيحه الخاص. ومن هذا ندرك خطأ من أطلق هذا بالقبول، وهو مذهب كثير من المتأخرين، أو الرد وهو مذهب جماعة، مع أنَّ هذه المسألة من المسائل الخطيرة؛ فحذفُ شيء صحيح من السُّنَّة خطير، وإضافة شيء إلىٰ السُّنَّة ليس منها خطيرٌ جدّاً. وأختم كلامي في هذه الفقرة بالتنبيه علىٰ أنه ينبغي التنبه إلى أن ما تركه البخاري مما اختُلف فيه، وخرّج أصله يكون معياراً لردّ المتروك في الأعم الأغلب.

وانظر في إشارة البخاري إلىٰ الزيادات عند الأحاديث الآتية:

(١٩٢) و(٢٦٤) و(٣٤٧) و(٤٥٥) و(٥٠٣) و(٥٨١) و(٥٧٢) و(٦٤٩)[١] و(٦٦٤) و(٨٩٣) و(٩٥٣) و(٩٧٤) و(١٠٢٠) و(١٠٧٧) و(١٠٩٢) و(١١٢٠) و(١١٩٤) و(١٢٥٠) و(١٣٠٧) و(١٣٦٩) و(١٣٧٢) و(١٤٧٥) و(١٤٨٣)[٢] و(١٤٨٤)[٣] و(١٥٥٨) و(١٦٤٩)[٤] و(١٧٩٠) و(١٨٠٢) و(١٨٥٧) و(١٩٤٠) و(١٩٦٤) و(١٩٨٤) و(٢١٠٨) و(٢١٣٦) و(٢٥٨٥) و(٢٦٥٥) و(٢٧٠٣) و(٢٩٠١) و(٢٩٢٣) و(٢٩٢٩) و(٣٠٨٩) و(٣١٠٨) و(٣١٤٠) و(٣١٤٤) و(٣١٤٥) و(٣٢١٤) و(٣٤١٢) و(٣٤٣٥) و(٣٥٥٣) و(٣٥٦٤) و(٣٦٠٢) و(٣٦٨٩) و(٣٦٩٥) و(٣٧٢٩) و(٣٨٥٢) و(٤٠٩٠) و(٤١٢٤) و(٤٢٥٦) و(٤٢٥٩) و(٤٣٢٤) و(٤٣٤٨) و(٤٣٥٢) و(٤٤٥٨) و(٤٦٢٠) و(٤٦٣٢) و(٤٧٠١) و(٤٧١٠) و(٤٩٣١) و(٥٢٨٤) و(٥٣٢٦) و(٥٣٣٢) و(٥٦١٨) و(٥٨٧٩) و(٥٨٨٠) و(٥٨٨٢) و(٦١٢٢) و(٦١٣٥) و(٦٢٤٩) و(٦٣٩١) و(٦٤٨١) و(٦٥٩٢) و(٦٨١٧) و(٧٠٤٢) و(٧١٧٤) و(٧٣٢٩) و(٧٣٧٤) و(٧٤١٤) و(٧٤٨٩) و(٧٥١٢) و(٧٥٢٧).

٩ ـ كثرة التكرار في أحاديث الصحيح، فيكرر الحديث الواحد مرات عديدة لمقتضياتٍ وفوائد وعوائد تتعلق بالمتن والإسناد، فمن ذلك: أنَّه يسوق ألفاظ الشيوخ فبعضهم يرويه تامّاً، وبعضهم مختصراً فيرويه البخاري في كل موضع كما جاء، ويتفرّع علىٰ هذه الفائدة: بيان اختلاف ألفاظ الرواة، وننتفع بتكرار المتون: اختلاف الأسانيد إذا حصل فيها اختلاف غير قادح، وفي هذا دربة للحديثي في معرفة الاختلاف القادح من غير القادح، وينتفع بالتكرار للمتون الحديثية: إبراز المتابعات والتصريح بالسماع، وإخراج الحديث عن حد الغرابة، فتلخَّص أنَّ فوائد التكرار:

١ ـ معرفة التفرد بالحديث من عدمه.

٢ ـ تعدد الرواة مع الاتفاق.

٣ ـ الاختلاف بالزيادة والنقصان في المتون والأسانيد.

---

(١) وفي هذا الموضع من زيادة الصحابي علىٰ الصحابي، وقد ألمح إليه البخاري بطريقة فنية بألخص عبارة وأوجز إشارة.

(٢) نصَّ هنا فقال: «والزيادة مقبولة».

(٣) وقال هنا: «ويؤخذ أبداً في العلم بما زاد أهل الثبت أو بيّنوا».

(٤) وهي زيادة السماع.

٤ ـ الاختلاف بالتباين.

٥ ـ ما يستفاد من أحكام فقهية. بل إنَّ البخاري ينزل بالإسناد من أجل المغايرة؛ كما في حديث (٢٨١) ساقه عن عبدان عن ابن المبارك عن سفيان الثوري، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/٦٥٨): «قوله: أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك، وسفيان هو الثوري، وقد تقدم الحديث في أول الغُسل للمصنف عالياً إلىٰ الثوري، ونزل فيه هنا درجة، وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة؛ لأنه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الأعمش؛ والسبب في ذلك: اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام».

١٠ ـ يُقَطِّع البخاري الحديث أحياناً، فيذكر ما يناسب الباب الذي ساق الحديث تحته.

١١ ـ إذا ساق البخاري الحديث عن شيخين من شيوخه أو أكثر فإن اللفظ يكون للآخِر منهما[١]، ونظير هذا: إذا تحوّل من إسناد لآخر، قال ابن حجر في «الفتح» (٢/١٣) عقب (٣٣٥): «وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري: أنَّه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإنَّ اللفظ يكون للأخير».

١٢ ـ إنَّ البخاري يُكثر من ذِكر المتابعات، وهو يتفنن بجمع المتابعات التامة والنازلة، مع ذكر المتابعات لجميع الحديث أو لبعضه.

انظر ما يأتي:

(٤) و(٧) و(٢٧) و(٤٧) و(٦٣) و(١١٣) و(١٤٢) و(١٥٢) و(١٧٨) و(١٨٠) و(٢٠٤) و(٢٠٥) و(٢١١) و(٢٧٥) و(٢٧٩) و(٢٨١) و(٢٩١) و(٣٠٢) و(٣٠٣) و(٥٣٨) و(٥٨٣) و(٦٣٨) و(٦٦٣) و(٦٨٢) و(٧٠٥)[٢] و(٧١٢) و(٧٣٩) و(٧٥٣) و(٧٨٢)[٣] و(٨٤٤) و(٨٦٥) و(٩٢٤) و(٩٢٥) و(٩٢٦) و(٩٨٦) و(١٠٣٢) و(١٠٤٨) و(١٠٦٦)[٤] و(١٠٧١) و(١٠٨٥)[٥] و(١٠٨٧)

---

(١) انظر: الحديث (١٨٢٣).

(٢) إشارة إلىٰ المتابعة، وهي متابعة في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه.

(٣) ذَكر متابعين، أحدهما عن أصل الحديث بخلاف الآخَر.

(٤) وقد خصص المتابعة أنها في الجهر.

(٥) وقد سمىٰ الشاهد: متابعة، والأمر في هذا واسع.

و(١٠٨٨) و(١١٠٠) و(١١٠٨) و(١١٤١) و(١١٥٢) و(١١٥٥) و(١١٧٣) و(١١٨٢) و(١١٨٧) و(١٢١٩) و(١٢٣٠)[١] و(١٢٤٠) و(١٢٤٣) و(١٢٤٤) و(١٣٠٣)[٢] و(١٣٣٤) و(١٣٩٣) و(١٣٩٦) و(١٤١٠) و(١٤٤٣)[٣] و(١٤٦٠)[٤] و(١٤٦١) و(١٤٦٨) و(١٥٠١) و(١٥٥٠) و(١٥٥٣)[٥] و(١٥٩٣) و(١٦٠٤) و(١٦٠٧)[٦] و(١٧٠٦) و(١٧٣٣)[٧] و(١٨٣٨) و(١٧٤٠) و(١٧٤٥) و(١٧٥٦) و(١٧٥٨) و(١٧٦٢) و(١٨٣٨) و(١٨٧٨) و(١٨٨٥) و(١٩٤١) و(١٩٥٢) و(١٩٧٢) و(١٩٩٩) و(٢٠١٤) و(٢٠٢٢) و(٢٠٧١) و(٢٠٧٧) و(٢١٢٥) و(٢٢١٤) و(٢٣٠٤) و(٢٣١٨) و(٢٣٦٣) و(٢٣٨٩) و(٢٥١٩) و(٢٥٢٥) و(٢٥٢٧) و(٢٦٤٧) و(٢٦٥٣) و(٢٦٩٧) و(٢٧٢٧) و(٢٧٣٨) و(٢٧٥٣) و(٢٨١٨) و(٢٨٤٥) و(٢٨٥٠) وقبيل (٢٩٩٠) و(٢٩٩١) و(٣٠٦٥) و(٣١٢٧) و(٣٢٠٩) و(٣٢٢٠)[٨] و(٣٢٣٧) و(٣٢٦٧) و(٣٢٩٩) و(٣٣٠٨) و(٣٣١٧) و(٣٣٥٦)[٩] و(٣٣٦١)[١٠] و(٣٣٦٧)[١١] و(٣٣٧٩) و(٣٣٩٣) و(٣٤١٧) و(٣٤٣٤) و(٣٤٤٩) و(٣٤٥٨) و(٣٤٦٠) و(٣٤٨٥) و(٣٤٨٨) و(٣٥٨٣) و(٣٥٩٠) و(٣٦٧٣) و(٣٦٩٧) و(٣٧٢٧) و(٣٨٠٢) و(٣٨٥٦) و(٣٨٦٩) و(٣٨٧٩) و(٣٩٠٩) و(٣٩٢٧) و(٣٩٣٥) و(٣٩٩١) و(٤٠٢٩) و(٤١٣٠) و(٤١٥٣) و(٤١٥٤) و(٤١٥٥) و(٤١٧٥) و(٤٢٠٤) و(٤٢٨٨) و(٤٢٩٠) و(٤٣٤٣) و(٤٣٤٤) و(٤٥٥٩) و(٤٥٦٨) و(٤٥٧٦) و(٤٥٩٦) و(٤٦٠٩) و(٤٦٢١) و(٤٦٧٩) و(٤٦٨٩) و(٤٧٧١) و(٤٧٨٦) و(٤٧٨٩) و(٤٨٦٢) و(٤٨٩١) و(٤٨٩٤) و(٤٩٣١) و(٤٩٥٨) و(٤٩٦٥) و(٥٠٠٣) و(٥٠٣٢) و(٥٠٣٧) و(٥٠٦١) و(٥١٤٥) و(٥١٩٥) و(٥١٩٨)

(١) وقد قَصَر المتابعة علىٰ التكبير.
(٢) أراد: أصل الحديث.
(٣) وقد بيَّن أنَّ المتابعة في الجُبَّتين.
(٤) وهو شاهد.
(٥) نصَّ أنَّ المتابعة في الغُسل.
(٦) وهي متابعة مهمة لحصول اختلاف علىٰ الحديث.
(٧) وهي متابعة مهمة لدفع ما قد يتوهم.
(٨) ذكر حديث ابن عباس، وأشار إلىٰ شاهدين من حديث أبي هريرة وفاطمة.
(٩) ذكر المتابعة في التخفيف والتشديد.
(١٠) وهي متابعة للصحابي.
(١١) وهو شاهد.

و(٥٢٤٦) و(٥٢٥٤) و(٥٤٢٤) و(٥٥٠٧) و(٥٥١٥) و(٥٥٢٢) و(٥٥٢٧) و(٥٥٣٠) و(٥٥٤١) وعقب (٥٥٤٤) و(٥٥٥٤) و(٥٥٥٦) و(٥٥٧٦) و(٥٦١٨) و(٥٦٣٩) و(٥٦٥٣) و(٥٧١٦) و(٥٧٣٤) و(٥٧٣٩) و(٥٧٦٣) و(٥٧٩٠) و(٥٧٩١) و(٥٧٩٧) و(٥٨٠١) و(٥٨٦٨) و(٥٨٨٥) و(٥٩٣٤) و(٦٠١٦) و(٦٠٤٤) و(٦١٥١) و(٦١٦٩) و(٦١٧٠) و(٦١٨٠) و(٦٢٤٩) و(٦٢٨٤) و(٦٣٠٨) و(٦٣٢٠) و(٦٣٢٩) و(٦٤١٩) و(٦٤٢٠) و(٦٤٤٥) و(٦٤٤٩) و(٦٤٩٤) و(٦٥٠٥) و(٦٥٣٦) و(٦٥٧٦) و(٦٦٧٣) و(٦٧٢١) و(٦٧٢٢) و(٦٧٨٩) و(٦٧٩٨) و(٦٨٣٩) و(٦٨٤٠) و(٦٨٥١) و(٦٩٨٨) و(٦٩٩٦) و(٧٠٠٠) و(٧٠٤٢) و(٧٠٦١) و(٧١٣٩) و(٧١٦٧) و(٧٢٤١) و(٧٢٤٥) و(٧٢٨١) و(٧٣١٨) و(٧٣٣٦) و(٧٣٤٩) و(٧٣٩٨).

١٣ ـ أكثرَ الإمام البخاري من العوالي في كتابه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وأعلىٰ العوالي عنده: ما كان ثلاثيّاً، وهي تزيد علىٰ عشرين حديثاً، وقد أفردها بعضهم بالعناية وآخرون بالرواية.

١٤ ـ أكثر الإمام البخاري مما قيل فيه: إنه من أصح الأسانيد.

١٥ ـ أبان البخاري عن مذهبه في كثير من المسائل التي اختُلف فيها، ولها تعلق بالرواية، من ذلك: أنه لا يفرق بين التحديث والإخبار، والإنباء والسماع، وقد عقد لهذا باباً، وقد ذهب آخرون إلىٰ الفرق، ولذا التزم مسلم ببيان تلك الألفاظ وتحريرها.

١٦ ـ البخاري يذكر واو العطف عقب حاء التحويل حينما يحوّل الإسناد من إسناد إلىٰ آخر، ويكون عطف جملة فعلية علىٰ جملة فعلية. وحاء التحويل حاء مهملة تكتب هكذا: (ح) وينطق بها: (حا) من غير مد، ويؤتىٰ بها للانتقال من إسناد إلىٰ إسناد، ومن أجل رفع التوهم أنَّ إسناد هذا الحديث فيه سَقْط، ولكي لا يتركب الإسناد الثاني علىٰ الأول، كما فصّله ابن الملقن في: «التوضيح» (٢/ ٣٥٨).

وما ورد من (ح) هو في الأحاديث الآتية:

(٦) و(١٥) و(٣٢) و(٥٩) و(٨٩) و(٢٤٠) و(٢٩١) و(٣٣٥) و(٥٠٩) و(٦٢٢) و(١١٢١) و(١١٤٦) و(١١٥٢) و(١١٨٨) و(١٣٣٥) و(١٣٣٨) و(١٣٨٩) و(١٤٠٧) و(١٤٢٩) و(١٤٣٤) و(١٤٣٩) و(١٤٤٣) و(١٤٥٦) و(١٤٦٤) و(١٥٤١) و(١٥٩٢) و(١٥٩٤) و(١٦٢٦) و(١٦٥١) و(١٦٥٤) و(١٦٦٤) و(١٨٢٦) و(١٨٢٧)

و(١٨٢٨) و(١٨٥٣) و(١٨٩٨) و(١٩١٢) و(١٩١٧) و(١٩٢٥) و(١٩٤٢) و(١٩٨٣) و(١٩٨٦) و(١٩٨٨) و(٢٠١٩) و(٢٠٣٨) و(٢٠٤٠) و(٢٠٥١) و(٢٠٦٩) و(٢٢١٢) و(٢٢٥٩) و(٢٣٢٠) و(٢٣٣٨) و(٢٣٤٨) و(٢٣٩٧) و(٢٤٢٦) و(٢٤٣٩) و(٢٥٢٦) و(٢٥٤٣) و(٢٥٥٩) و(٢٦٣٧) و(٢٦٤٨) و(٢٦٥٩) و(٢٧١٠) و(٢٨٠٥) و(٢٨٠٧) و(٢٩١٣) و(٢٩٢٠) و(٢٩٥٥) و(٢٩٩٨) و(٣٠٦٢) و(٣٢٠٧) و(٣٢٩٢) و(٣٣٤٢) و(٣٤١٢) و(٣٤٣٧) و(٣٥٠٤) و(٣٥٨٦) و(٣٦٣٧) و(٣٧٦٩) و(٣٨١٥) و(٣٨٨٩) و(٣٩١٣) و(٣٩٢٣) و(٣٩٢٧) و(٣٩٣٢) و(٣٩٥٥) و(٣٩٦٢) و(٤٠٠٢) و(٤٠٠٣) و(٤٠١٩) و(٤١٢٠) و(٤١٨٥) و(٤٢١١) و(٤٢١٤) و(٤٢٩٧) و(٤٣١٩) و(٤٣٢٠) و(٤٣٣٩) و(٤٤٧٦) و(٤٤٨٧) و(٤٥٠٨) و(٤٥٣٣) و(٤٥٩٥) و(٤٦٠٩) و(٤٦٩٠) و(٤٧٠٩) و(٤٨٧٥) و(٤٩٢٥) و(٤٩٣٩) و(٤٩٥٦) و(٤٩٨٥) و(٥٠٥٣) و(٥٠٥٥) و(٥٠٨٤) و(٥٢٠٢) و(٥٢١٩) و(٥٣٩٢) و(٥٤٠٦) و(٥٤٨٨) و(٥٦٤٦) و(٥٦٦٩) و(٥٨٤٠) و(٥٩١٩) و(٥٩٨٢) و(٦٠٢٩) و(٦٠٩٣) و(٦١١٣) و(٦١٢٨) و(٦١٥٢) و(٦٢٠٧) و(٦٢١٩) و(٦٢٤٣) و(٦٢٤٦) و(٦٢٦٦) و(٦٢٧٧) و(٦٢٧٨) و(٦٢٨٨) و(٦٣٠٩) و(٦٥٣٨) و(٦٥٧٣) و(٦٥٨١) و(٦٦٥٤) و(٦٦٧٩) و(٦٧٧٣) و(٦٨٠٧) و(٦٨٧١) و(٦٩٠٤) و(٦٩١٥) و(٦٩١٩) و(٦٩٣٧) و(٧٠٦٠) و(٧٠٦٩) و(٧١٣٥) و(٧١٨٩) و(٧١٩٢) و(٧٢٦٦) و(٧٢٩٤) و(٧٣٠٨) و(٧٣٤٧) و(٧٣٥٧) و(٧٤٦٥) و(٧٤٧٢) و(٧٤٧٩) و(٧٥٣٤) و(٧٥٣٩) و(٧٥٦١).

١٧ ـ أكثر البخاري من التعليق في المرفوعات والموقوفات والمقطوعات، والتعليق في المرفوعات أقل من المقطوعات والموقوفات.

١٨ ـ أحسن البخاري تصنيف الكتب والأبواب، وإذا كان للباب فصل يدخل تحته يذكره بقوله: «باب» من غير تسمية؛ إشارة إلىٰ أنه كالفصل من الباب السابق، ونحا نحوه الترمذي في «جامعه»، والخطيب البغدادي في كتاب: «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية».

١٩ ـ ومن دقة البخاري: أنه كثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام إذا كان في المسألة أكثر من مذهب، ولم يجزم بالراجح، وفي هذا ثروة اجتهادية للناظر حتىٰ يُعمل النظر ويوازن ويقارن؛ ليتوصل إلىٰ الراجح من أقوال المختلفين.

٢٠ ـ يجزم البخاري في مواضع كثيرة حصل فيها اختلاف، ويبوّب لِمَا يراه

راجحاً من مسائل الاختلاف إذا كانت قوة الدليل ظاهرة، وفي هذا تنشيط أذهان القارئين؛ ليأخذوا بالراجح من مسائل الخلاف.

٢١ ـ إنَّ البخاري يراعي إتقان الأبواب الفرعية بذكر ما يحسم النزاع، وكذلك يذكر في مقدمات الأبواب ما يدحض مذهباً ليس بقويٍّ.

٢٢ ـ منهج البخاري في الاختلافات: أنَّه يعتمد الراجح عنده؛ سواء كان ذلك في الروايات أو الأحكام أو السماع أو الوفيات أو الأسماء.

٢٣ ـ صنيع البخاري أنَّه إذا روىٰ حديثاً اختُلف في إسناده أو في بعض ألفاظه، أنْ يذكر الاختلاف في ذلك إذا كان في ذكر الاختلاف فائدة.

وانظر الأحاديث:

(٤) و(٢٢) و(١٠٢) و(١٤٢) و(١٨٠) و(١٩٢) و(٢٥١) و(٢٥٣) و(٢٨١) و(٤٥٦) و(٥٠٥) و(٥٤١) و(٥٤٦) و(٦٨٢) و(٧٣٩) و(٨٢٨) و(٨٥٠) و(٨٥٤) و(٨٥٥) و(٩٠٦) و(١٠٤٨) و(١٢٦٨) و(١٣٣٤) و(١٣٤٩) و(١٣٥٥) و(١٣٩٨) و(١٤٣٣) و(١٤٤٤) و(١٤٦١) و(١٥٩٠) و(١٥٩٣) و(١٦٨٨) و(١٧٢٧) و(١٧٦٢) و(١٨٣٨) و(١٩٠٠) و(١٩٦٤) و(١٩٧٢) و(١٩٨٣) و(٢٠٥٥) و(٢٠٧٧) و(٢٠٩٠) و(٢٢١٤) و(٢٢٣٩) و(٢٢٤٥) و(٢٢٥٣) و(٢٣١٨) و(٢٣٢٢) و(٢٣٣٣) و(٢٦٢٩) و(٢٦٥٠) و(٢٧٠٠) و(٢٧٠٩) و(٢٧٢٧) و(٢٧٦٩) و(٢٩٠٧) و(٢٩١٥) و(٢٩١٦) و(٢٩٢٣) و(٢٩٣٤)[١] و(٣٠٦٠) و(٣٠٧٣) و(٣٠٧٦) و(٣٠٨٩) و(٣١١٤) و(٣٢٠٧) و(٣٢٤٣) و(٣٣١٦) و(٣٣٥٦)[٢] و(٣٤٧٩) و(٣٥٦٤) و(٣٦٣٣) و(٣٧٥٦) و(٣٨٠٥) و(٣٨١٣) و(٣٨٦٩) و(٣٨٨٥) و(٣٩٠١) و(٣٩٣٦) و(٤١٠٨) و(٤١٩٢) و(٤١٩٣) و(٤١٩٦) و(٤٢٠٤) و(٤٢٥٢) و(٤٢٨٣) و(٤٣١٧) و(٤٥٣٢) و(٤٥٥٤) و(٤٦٧٩) و(٤٧١١)[٣] و(٤٧٤٣) و(٤٩٣١) و(٤٩٤٢) و(٥٠٥٢) و(٥٠٦١) و(٥١٨٩) و(٥١٩١) و(٥٣٧٢) و(٥٤٠٠) و(٥٤٦٥) و(٥٤٧١) و(٥٥٧٢) و(٥٥٥٤) و(٥٥٥٦) و(٥٦١٠) و(٥٦١١) و(٥٦٨٠) و(٥٧٣٩) و(٥٧٦٨) و(٥٧٩٠) و(٥٧٩١) و(٥٧٩٧) و(٥٨٠١) و(٥٨٦٨) و(٥٩١٨) و(٥٩٢٠)

(١) بيّن الاختلاف ورجّح.
(٢) أشار إلىٰ التخفيف والتشديد.
(٣) اهتم بضبط الحركات وبيّن الاختلاف.

و(٥٩٩٢) و(٦٠٤٢) و(٦١٣٢) و(٦١٦٦) و(٦٢٩٨)[١] و(٦٣٢٠) و(٦٥٠٧) و(٦٦٤٠) و(٦٧٩٨) و(٦٨٢٠) و(٦٨٤٠) و(٦٨٨٤) و(٦٩٣٩) و(٧١١٩) و(٧١٧٤) و(٧٢٣٩) و(٧٢٦١) و(٧٢٨٤) و(٧٣٤٣) و(٧٣٥٩) و(٧٣٨٥) و(٧٥٠٨).

٢٤ ـ الإجمال في موضع عدم الإشكال، كما أنَّ البخاري إذا أطلق الرواية عن عليٍّ فإنَّما يقصد به علي ابن المديني، لكنَّه قد يُجمل ما ينبغي فيه البيان؛ فتختلف الأنظار.

٢٥ ـ إنَّ إتقان صنعة العلل لدىٰ البخاري جعلت من عادته إذا صحت الطريق موصولة، أن يورد ما ظاهره الإرسال اعتماداً علىٰ الموصول، انظر مثلاً ـ لا حصراً ـ (١٣٥٨) و(٤١٧٧) و(٤٣٠٤) و(٤٣٥٨) و(٤٩٤٤) و(٥١١٣) و(٥٣٧٨)، وقد يذكره تباعاً، وقد يذكره في غير موضع اكتفاءً بما أورده سابقاً أو لاحقاً. وله نحو هذا؛ إذ قد يجيء إبهام في الإسناد، ثم يُفصح عن المبهَم فتزول العلة، كما في الحديث (٤٩٨٠) وفيه: «عن أبي عثمان، قال: أنبئت»، وقد جاء في آخر الحديث التصريح بمن حدّث أبا عثمان، وله نحو هذا نظائر كثيرة في الكتاب.

وقد يأتي بالرواية المرسلة كما في (٥٧٦٠)، ثم يسندها في موضع آخر (٦٧٤٠)، وهو نادر عنده جدّاً.

وقد يذكر ما صورته الإرسال، ويؤخذ من الرواية السابقة واللاحقة أنه موصول؛ كما في الحديث (٦٩٠٧).

٢٦ ـ تأثر البخاري بمن سبقه، وانتفع به علىٰ قَدْر ما عند مَن سبَقه مِن صواب؛ فكان كتابه بمنزلة حلقة من سلسلة ممتدة إلىٰ المصنفين الأوائل، أمثال: ابن جريج والأوزاعي ومالك وابن المبارك ووكيع، كما أنَّه أثّر فيمن بعده أيَّما تأثير، بل كل من جاء بعده تأثر به.

٢٧ ـ أتقن البخاري الحرفة في صنعة الحديث، فجعل كتابه جامعاً لأنواع علوم الدين من عقيدة وتفسير ومغازٍ وسِيَر وزهد ورقائق وفضائل وآداب، بخلاف من سبقه، إذ صنَّف علىٰ بعض تلك الأبواب، ولمّا جمع كتاب البخاري خصائص من سبقه إبداعاً وابتكاراً؛ فاق كتابه كتب الحديث قاطبة.

---

(١) أشار فيه إلىٰ التخفيف والتشديد.

٢٨ ـ للبخاري السبق في اشتراط الصحة، بينما من سبَقه يجمع الأخبار ولا يلتزم الصحة.

٢٩ ـ ضمّن البخاريُّ كتابه «الصحيح» تأصيل نقد المرويات وقواعد صنعة الحديث، انظر مثلاً: الأحاديث (٦٨٧) و(١١٨٦) و(١٢٨٩) و(٢٨٢٢).

٣٠ ـ روىٰ البخاري في صحيحه عمن في حفظهم شيءٌ انتقاءً مما عَلِم صحته من أحاديثهم، ومما تمكّن فيه تمييز أحاديثهم الصحيحة عما وَهِموا فيه، قال البخاري عن نفسه: «كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه»[(١)]؛ لذا عندما ساق الترمذيُّ حديثاً، قال: «فسألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن، وحديث سالم مولىٰ دوس عن عائشة حديث حسن، وحديث أبي سلمة عن معيقيب ليس بشيء، كان أيوب لا يُعرَفُ صحيحُ حديثه من سقيمه فلا أُحدّثُ عنه». «العلل الكبير» للترمذي (١/ ١٢٠).

وقد قال الترمذي: «قال محمد بن إسماعيل: ابن أبي ليلىٰ هو صدوق، ولا أروي عنه لأنَّه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئاً»، قال المعلمي معلقاً علىٰ هذا القول: «وهذا يقتضي أنَّ البخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرىٰ أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي علىٰ الأقل صدوقاً في الأصل، فإنَّ الكذاب لا يمكن أنْ يعرف صحيح حديثه»[(٢)].

٣١ ـ من عادة البخاري في الأسانيد المختلفة، ولم تكن مضطربة تخريج الحديث مسنداً، ثم تعليق ما فيه اختلاف، ولم يكن اضطراباً، قال ابن حجر في «النُّكَت»: «ومن عادة البخاري: أنه إذا كان في بعض الأسانيد التي يحتجُّ بها خلاف علىٰ بعض رواتها، ساق الطريق الراجحة عنده مسندةً متصلةً، وعلَّق الطريق الأخرىٰ إشعاراً بأنَّ هذا الاختلاف لا يضرُّ؛ لأنَّه إمّا أنْ يكون للراوي فيه طريقان؛ فحدَّث به تارةً عن هذا وتارةً عن هذا، فلا يكونُ ذلك اختلافاً يلزمُ منه اضطرابٌ يوجب الضَّعف، وإما أنْ لا يكون له فيه إلّا طريقٌ واحدةٌ، والذي أتىٰ عنه بالطريق الأخرىٰ واهمٌ عليه، ولا يضرُّ الطريق الصحيحة الراجحة وجود الطريق الضعيفة المرجوحة، والله أعلم»[(٣)].

---

(١) «العلل الكبير» للترمذي (٢/ ٩٧).
(٢) «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ١٢٣).
(٣) (١/ ٣٦٣) ط. المدخلي، و(١٦٤) في طبعتنا.

٣٢ ـ آثر البخاريُّ الخفيَّ علىٰ الجليِّ في كثير من المواضع، قال المعلمي اليماني في مقدمته «للموضح» (١/ ١٤): «للبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ولوع بالاجتزاء بالتلويح عن التصريح، كما جرىٰ عليه في مواضع من «جامعه الصحيح» حرصاً منه علىٰ رياضة الطالب، واجتذاباً له إلىٰ التنبه والتيقظ والتفهم».

٣٣ ـ احتج البخاري بالمكاتَبة، وهي أنْ يقول أحد الرواة: «كتب إليَّ فلان» فيذكر حديثاً أو أحاديث، وهي تُنزَّل منزلة اللقاء من حيث الاحتجاج بالحديث المعنعن، وقد بوَّب البخاري علىٰ ما يدل علىٰ صحة المكاتبة قبيل (٦٤) ساق فيه ما يدل علىٰ صحة المكاتبة، واحتج بالمكاتبة عمليّاً كما في الأحاديث: (٦٣٧) و(٨٥٠) و(٢٢٣٦) و(٢٥٤١) و(٢٦٦٨) و(٢٨١٨) و(٣٠٢٤) و(٣٢٦٨) و(٣٨١٦) و(٣٨٢٨) و(٣٩٦٤) و(٤٦٣٣) و(٥٣١٩) و(٥٨٢٨) و(٥٨٢٩) و(٥٨٣٠) و(٦٣٣٠) و(٦٦١٥) و(٦٦٧٣)[1] و(٧٢٩٢).

٣٤ ـ انتفع البخاري من كتبه الأخرىٰ في خدمة «الصحيح» كما في حديث (٦٢٩٩) من «صحيحه»، قال: «حدثنا محمد بن عبد الرحيم: أخبرنا عباد بن موسىٰ: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، قال: سئل ابن عباس: مِثل من أنت حين قُبض النبي ﷺ؟ قال: أنا يومئذ مختون. قال: وكانوا لا يختنون الرجل حتىٰ يُدرك». فأبو إسحاق معروف بالتدليس، وليس في «صحيح البخاري» التصريح بسماع أبي إسحاق من سعيد بن جبير، لكنك تجد التصريح في «التأريخ الصغير» (١/ ١٥٤).

٣٥ ـ إنَّ في قراءة «صحيح البخاري» مع «التأريخ» فوائد للقارئ يستنبط منها خدمة التأريخ لـ «الصحيح»، فحديث: «لا تشد الرحال إلا إلىٰ ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصىٰ» ساقه في «الصحيح» (١١٨٩) من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري، وتجده ساقَ في «التأريخ الكبير» (٧١٨): «خثيم بن مروان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَال: «لا تُشد المُطِي إلا إلىٰ مسجد الخيف ومسجدي ومسجد الحرام»، ولا يتابَع في مسجد الخيف، ولا يُعرف لخثيم سماع من أبي هريرة، سمع منه كلثوم بن جبر». وهنا ألمح البخاري إلىٰ سبب النكارة، وهو عدم السماع الذي يدل علىٰ الانقطاع.

(١) المحدّث بالكتابة هو البخاري نفسه، وقد كاتبَه شيخه محمد بن بشار.

٣٦ ـ جمع البخاري صناعة الحديث وصناعة الفقه في كتابه «الصحيح»، بخلاف مسلم الذي اقتصر علىٰ صناعة الحديث، وكلا الصناعتين تظهر جلية عند البخاري لمن تأمّل «الصحيح»، وتبويبه يدل علىٰ فقه واسع وذكاء مُفْرِط، وكم من حديث يظنه المتعجل لا يتعلق بالباب، ولكن بعد التأمل يجد أنَّ فيه إشارة إليه.

٣٧ ـ إعمال قواعد العلل، وهي كثيرة، منها: الترجيح بالأكثر عقب (٥٠٦١)، قال البخاريّ في صحيحه عقب سَوْقه اختلافاً: «وجندب أصحّ وأكثر»، وعلّق أيضاً عند الأحاديث:

(٩٨٦) وقبيل (١٩٣٨) قال: والأول أصح. و(٢٧١٨) قال: أكثر وأصح. و(٢٨٣٩) قال: والأول أصح. وقبيل (٣٠٧٤) قال: وهذا أصح. و(١٩٢٦) قال: والأول أسند. و(٣٤٢٤) قال: وهو أصح. و(٥٠٦١) قال: أصح وأكثر. و(٥٢٠٢) قال: والأول أصح. وعقب (٥٨٣٧) قال: أكثر وأصح. و(٦٨٤٠) قال: والأول أصح.

٣٨ ـ شَرْط البخاري أشد من شرط مسلم وأوثق، وهو أعلمُ منه بالعلل وبالفقه، وهو لم يكتفِ بمجرد المعاصرة بين الراوي غير المدلِّس ومَن فوقه في الحديث المعنعَن ليحكم عليه بالاتصال، بل لا بدَّ من ثبوت التحديث بين هذين ولو مرة واحدة، بخلاف مسلم الذي يكتفي بالمعاصرة.

٣٩ ـ البخاري قد يروي بالمعنىٰ وهو نادرٌ جدّاً كما ثبت بالمقارنة، وكما أشار إليه العلماء، ومسلم شديد العناية باللفظ ولا يحدّث إلا من أصوله، فإذا اختلف اللفظ بينهما عن الشيخ نفسه، كان لفظ مسلم هو الراجح، وقد يكون غير ذلك إن اختلف الشيخ.

٤٠ ـ البخاري سار علىٰ ما انتهجه الأئمة، وهو الترخص يسيراً في غير أحاديث الأحكام، وهي التي لا تُشترط فيها أعلىٰ مراتب الصحة.

٤١ ـ البخاري في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنَّما ينقله عن أهل ذلك الفن؛ كأبي عبيدة معمر بن المثنىٰ والنضر بن شميل والفراء وغيرهم، وأما المباحث الفقهية: فغالبها مستمدة من الشافعي وأبي عبيد وأمثالهما، وأما المغازي: فمن مغازي موسىٰ بن عقبة ومحمد بن إسحاق.

٤٢ ـ الغرض من التعاليق: حَشْد فوائد متعددة، منها: الاحتجاج بمسائل

الأبواب، قال النووي: «اعلم أنَّ هذا التعليق إنَّما يفعله البخاري لأنَّ مراده بهذا الكتاب: الاحتجاج بمسائل الأبواب، فيُؤْثِر الاختصار، وكثيرٌ من هذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هذا الكتاب في باب آخر، وربما كان قريباً». «شرح صحيح البخاري» للنووي (ص١٤).

٤٣ ـ للبخاري أغراض في تكرار الحديث، فمنها: أنَّه يكرر الحديث الصحيح، ويكون لأحدهم غلطٌ، فيأتي بالصحيح ويُعرض عن الغلط؛ ليبيّن غلط الغالط، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السُّنَّة النبوية» (٥/ ١٠١) ـ في حديث رواه البخاري وفيه غلط ـ: «والبخاري رواه في سائر المواضع علىٰ الصواب؛ ليبيّن غلط هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك».

٤٤ ـ إنَّ شرط البخاري في الحديث المعنعن والمُؤَنْأَن وما يلحق بهما هو ثبوت لقاء الراوي بشيخه وتصريحه بالسماع منه، وهو مذهب عليِّ ابن المديني، ومِن قبلُ هو مذهب يحيىٰ بن سعيد القطّان شيخ عليِّ ابن المديني، قال عليُّ ابن المديني: «قلت ليحيىٰ ـ يعني: القطان ـ: سمع زرارة من ابن عباس؟ قال: ليس فيها شيءٌ: سمعت». «جامع التحصيل» (ص١٧٦)، وذكر البخاريُّ في «التأريخ الكبير» (٥/ ١٦٩): «قال يحيىٰ القطان: قلت لابن أبي روّاد: من ابن زبيبة؟ قال: قد أدرك عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال يحيىٰ: أظنه قال: أدرك ابن عمرو، ولم يقل: سمعت ابن عمرو ولا رأيت». وهذان النصان ـ وغيرهما مما نُقل عن يحيىٰ ـ فيهما دلالة علىٰ مذهبه في عدم الاكتفاء بالمعاصرة، بل هو يطلبُ السماع.

ويحيىٰ بن سعيد القطان أخذ هذا من شيخه شعبة بن الحجاج، فكان شعبة يفتش عن السماع في حديث المدلسين، وغير المدلسين مما يدلُّ علىٰ أنَّه لا يكتفي بالمعاصرة، بل يشترط ثبوت السماع، قال وكيع بن الجراح: «قال شعبة: فلان عن فلان مثله لا يجزي». «العلل» لأحمد برواية ابنه عبد الله (٢/ ٢٠)، وقال شعبة أيضاً: «كلُّ حديث ليس فيه: «حدثنا» و«أخبرنا» فهو مثل الرجل بالفلاة، معه البعير ليس له خِطام». «المجروحين» (١/ ٢٧)، وقال حجّاج بن محمد: «قلت لشعبة: قد أدرك رِبعي عليّاً؟ قال: نعم، حدَّث عن عليٍّ، ولم يقل: سمع». «الطبقات الكبرىٰ» (٦/ ١٧٩)، و«تأريخ دمشق» (١٩/ ٣١)، ومعلوم لدىٰ كل دارس أنَّ شعبة أولُ من تكلم في الرجال، وفتّشَ في الأسانيد، وتخرّج

عليه الكبار، ونسجوا منواله في تأصيل القواعد؛ فمذهبُ البخاريِّ إذن مذهب أهل العلم الراسخين في هذا الفن، وقد اعتنىٰ البخاري في كتبه في تحقق هذا الشرط لتحقيق الصحة في الحديث، واعتنىٰ غاية العناية أَنْ يوجد هذا الشرط في أحاديث الكتاب، فهو يشترطه في أصل الصحة، ويشترطه في كتابه «الصحيح».

وقد اهتم البخاري بالسماع غاية الاهتمام، انظر الأحاديث الآتية:

(١٠) و(٢١٨) و(٢٤١) و(٤٠٢) و(٥٩٧) و(٧٢٤)[١] و(٧٣١) و(٧٨٨) و(٨٢٨)[٢] و(١٠٤٠)[٣] و(١١١٥) و(١١٢٠) و(١٣٠٧) و(١٣٧٥) و(١٣٩٧) و(١٤٩٥) و(١٥٥٠) و(١٥٩٣) و(١٥٩٤) و(١٦٤٩) و(١٧٠٢) و(١٧١٣) و(١٩٨٢) و(١٩٨٦) و(٢٠٩٩) و(٢١٢٢) و(٢٢٢٥) و(٢٢٧٦) و(٢٣٠١) و(٢٣٦٩) و(٢٤٣٩) و(٢٤٤٠) و(٢٤٨١) و(٢٧٠٤) و(٢٨٦٨) و(٢٨٧٥) و(٣١١٢) و(٣١٩٨)[٤] و(٣٤٧٨) و(٣٦٠٤) و(٣٧٥٢) و(٣٧٨٩) و(٣٨٠٣) و(٤٤١٦) و(٤٤٨٣) و(٤٤٨٧) و(٤٥٢٩) و(٤٥٨٠)[٥] و(٤٦٨٥) و(٤٧٤٨) و(٤٧٨٩) و(٤٧٩٤) و(٤٨٤٢) و(٥١٠٠) و(٥٢٨٩) و(٥٣١٧) و(٥٤٢٣) و(٥٤٧٢) و(٥٦٠٠) و(٥٨٦٤) و(٥٨٧٠) و(٥٩٤٩) و(٥٩٥٨) و(٦٠٨٦) و(٦١٦٧) و(٦٢٤٥) و(٦٣٠٨) و(٦٣٣٠) و(٦٣٤٦)[٦] و(٦٤٢١)[٧] و(٦٤٤٣) و(٦٦١٥) و(٥٨٦٤) و(٥٨٧٠) و(٥٩٤٩) و(٥٩٥٨) و(٦٠٨٦) و(٦١٦٧) و(٦٢٤٥) و(٦٣٠٨) و(٦٣٣٠) و(٦٣٤٦)[٨] و(٦٤٢١)[٩] و(٦٤٤٣) و(٦٦١٥)

---

(١) وقد ساق لعقبة بن عبيد معلقاً، وليس في الصحيح سوىٰ هذا المعلَّق، وإنما ساقه لبيان سماع بشير بن يسار من أنس.

(٢) وقد علّق هنا ليثبت السماع؛ إعلاماً منه أن العنعنة الواقعة في إسناد الحديث بمنزلة السماع.

(٣) ينظر مع الحديث (١٠٤٨).

(٤) إذ إنه ساق إسناداً فيه بيان لقاء عروة لسعيد بن زيد.

(٥) نصَّ البخاري فيه علىٰ السماع.

(٦) راجع ما علقته علىٰ الحديث؛ لتدرك قوة ملحظ البخاري (رحمه الله تعالىٰ).

(٧) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة، ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

(٨) وراجع ما علقته علىٰ الحديث؛ لتدرك قوة ملحظ البخاري (رحمه الله تعالىٰ).

(٩) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة، ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

و(٧٢٦٨)[١] و(٧٣٣٠) و(٧٣٦٤) و(٧٤٥٠) و(٧٤٨١) و(٧٤٨٩) و(٧٥١٤).

٤٥ ـ روايات المدلسين التي فيها العنعنة في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» لا تطعن في صحة تلك الروايات؛ وذلك لثبوت السماع أو ما يقوم مقامه إما عقب الحديث، وإما في موضع آخر من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وإما خارجه في كتب الحديث الأخرىٰ، وقد أَولىٰ أصحاب المستخرجات لذلك عناية فائقة، ومعلوم أنَّ التدليس طعنٌ في المروي لا في الراوي، فإذا زال ذلك الطعن في المروي فلا إشكال.

وقد تتبّع البخاري المدلسين بالسماع كما في الأحاديث:

(١٥٦) و(٢٩١) و(٥٧٢) و(٥٩٧) و(٧٨٨) و(١٧٠٢) و(١٩٨٢) و(١٩٨٦) و(٦٦١٥).

٤٦ ـ رجال «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ليسوا علىٰ مرتبة واحدة من حيث الضبط، ففيهم الحافظ الثقة، وفيهم دون ذلك، لكنَّ البخاريَّ لا يُخرج لراو إلا إذا علم صحة حديثه من عدمه، ولا يضع في صحيحه إلا ما كان صحيحاً.

٤٧ ـ خَرّج البخاريُّ عن بعض من لم يرو عنه إلا واحد بندرة عالية، انتقاءً مما عَلم صحة تِلْكم الأحاديث عن هذا الراوي، وأكثر ما ورد من ذلك في المتابعات، أو من رواية بعض كبار الأئمة عنهم، مما جعل الجزم ظاهراً بقوة حديثهم.

٤٨ ـ كتاب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أصحُّ ما أُلّفَ في الإسلام في علمٍ اختصَّ الله به المسلمين، وكان البخاري دقيقَ النظر، كثيرَ الاستنباط يضع الحديثَ في المكان الذي يريد أنْ يستنبط منه، وقد عاش البخاري في أزهىٰ عصور السُّنَّة، وهو القرن الثالث، وفيه ازدهر علم الحديث وبلغ الذروة، ولذا كان لكتابه ما لم يكن لغيره.

٤٩ ـ تفنَّن البخاري في صياغة المتون علىٰ حسب مقتضىٰ الباب الذي ساقه، فتارة يذكر المتون والأسانيد، وأحياناً يشير إلىٰ المتون حينما يقول: «فيه عن فلان عن النبي ﷺ»، وتارة يشير فقط إلىٰ الأحاديث باعتبار أنَّ تِلْكم الأحاديث تدخل في الأبواب، قال النووي في شرحه لـ «صحيح البخاري» (٩): «ليس مقصوده بهذا

---

(١) فقد أشار أن الحديث رواه شعبة عن قتادة، ومعلوم تحري شعبة للمدلسين.

الكتاب: الاقتصار علىٰ الحديث وتكثير المتون، بل مراده: الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها: من الأصول والفروع والزهد والآداب والأمثال وغيرها من الفنون، ولهذا المعنىٰ أخلىٰ كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث، واقتصر علىٰ قوله: فيه فلان الصحابي عن النبي ﷺ، أو فيه حديث فلان ونحو ذلك».

كما في الأحاديث:

(٢٩) و(٦١) و(٦٨) و(٨٧) و(٩٤) و(١٠٤) و(١٦١) و(١٦٤) و(١٩٠) و(٢٤١) و(٢٤٤) و(٢٩٣) و(٣١٤) و(٣٢١) و(٣٤٩) و(٣٥٣) و(٣٥٤) و(٣٧١) و(٣٨٢) و(٣٩١) و(٣٩٩) و(٤٣١) و(٤٤٠) و(٤٤٣) و(٤٦٤) و(٥٠٤) و(٥٣٢) و(٥٤٠) و(٥٦٤) و(٥٧٢) و(٥٩٠) و(٦٣٦) و(٦٨٤) و(٧٣٨) و(٧٤٦) و(٧٥٣) و(٧٧١) و(٧٧٣) و(٧٨٤) و(٧٩٠) و(٧٩٢) و(٨٠٠) و(٨٠٨) و(٨٢٢) و(٨٨٧) و(٩١٧) و(٩٢٠) و(٩٢٦) و(٩٣٤) و(٩٧٦) و(٩٩٥) و(١٠٣٩) و(١٠٤٦) و(١٠٤٨) و(١٠٦٠) و(١٠٧٠) و(١١١١) و(١١٣٠) و(١١٤٦) و(١١٦٨) و(١١٧٨) و(١١٨٥) و(١٢٠٥) و(١٢١٥) و(١٢٢٠) و(١٢٣٤) و(١٢٤٧) و(١٢٥٣) و(١٣٠٣) و(١٣٥٠) و(١٣٦٦) و(١٣٩٥) و(١٤٢١) و(١٤٢٥) و(١٤٢٦) و(١٤٥٢) و(١٤٦٠) و(١٤٦٦) و(١٤٨٤) و(١٥١٦) و(١٥٤٦) و(١٥٥٧) و(١٥٩٥) و(١٦٥٣) و(١٦٩٩) و(١٧١٤) و(١٧٤٨) و(١٧٥٠) و(١٧٥١) و(١٧٩١) و(١٨٣٢) و(١٨٣٤) و(١٨٦٤) و(١٩٠١) و(١٩١٦) و(١٩٤٢) و(١٩٧٧) و(٢٠٥٦) و(٢٠٨٦) و(٢٠٨٩) و(٢٠٩٦) و(٢٠٩٧) و(٢١٢٨) و(٢١٤٤) و(٢١٤٦) و(٢١٨٣) و(٢٢٢٢) و(٢٢٢٣) و(٢٢٢٦) و(٢٢٧٦) و(٢٣٢٦) و(٢٤٠٣) و(٢٤٣٣) و(٢٤٦٥) و(٢٤٦٧) و(٢٤٧٤) و(٢٥٣٣) و(٢٥٣٧) و(٢٥٤١) و(٢٥٦١) و(٢٥٦٩) و(٢٥٧١) و(٢٥٩٩) و(٢٦٠١) و(٢٦١٥) و(٢٦٨٥) و(٢٦٨٦) و(٢٧٠٠) و(٢٧٢١) و(٢٧٤٩) و(٢٨١٨) و(٢٨٧١) و(٢٨٧٣) و(٢٨٩٨) و(٢٩٤٧) و(٢٩٥٢) و(٢٩٦٨) و(٢٩٧٧) و(٢٩٩٩) و(٣٠١٨) و(٣٠٣٤) و(٣٠٦٦) و(٣١٢٨) و(٣١٤٣) و(٣١٤٦) و(٣١٦٧) و(٣١٧٣) و(٣٢٠٧) و(٣٢٢١) و(٣٢٥٧) و(٣٣٤٣) و(٣٣٥٤) و(٣٣٦٢) و(٣٣٦٨) و(٣٣٧٤) و(٣٤٦١) و(٣٥٢٥) و(٣٥٦٩) و(٣٦٣٣) و(٣٦٥٢) و(٣٦٥٤) و(٣٦٥٦) و(٣٧٠١) و(٣٧١٧) و(٣٧٢٢) و(٣٧٢٣) و(٣٧٣٠) و(٣٧٤٦) و(٣٧٧٩) و(٣٧٩٢) و(٣٨٠٣) و(٣٨٧٢) و(٣٨٩٧) و(٣٩٣٧) و(٤٠٨٣) و(٤١٢٦) و(٤١٢٨) و(٤١٣٨) و(٤٣١٤) و(٤٣٤٦) و(٤٣٨٤) و(٤٤٤٦) و(٤٩١٤) و(٤٩٩٧) و(٥٠٧١) و(٥٠٧٧) و(٥٠٧٩) و(٥١٣١) و(٥١٣٤)

و(٥١٤٠) و(٥١٤٨) و(٥١٥١) و(٥١٥٣) و(٥١٦٦) و(٥١٩٧) و(٥١٩٩) و(٥٢٣١) و(٥٢٦٤) و(٥٢٩٣) و(٥٢٩٤) و(٥٣٨٨) و(٥٤٠٢) و(٥٤٢٣) و(٥٤٥١) و(٥٥٢١) و(٥٥٤٦) و(٥٦٧٥) و(٥٦٩٥) و(٥٧٩٣) و(٥٨٠٧) و(٥٨٠٩) و(٥٨٨٣) و(٥٩٥٩) و(٥٩٩١) و(٦٠٢٣) و(٦٠٣٣) و(٦٠٦٢) و(٦٠٧٨) و(٦٠٨٠) و(٦٠٨٢) و(٦٠٨٤) و(٦١٠٦) و(٦١٣٣) و(٦١٤١) و(٦١٧٦) و(٦١٨٥) و(٦١٨٧) و(٦١٩٤) و(٦١٩٧) و(٦٢٠٠) و(٦٢٠١) و(٦٢٠٧) و(٦٢٦٣) و(٦٢٧٣) و(٦٣٠٢) و(٦٣٣١) و(٦٣٤١) و(٦٣٥٢) و(٦٣٩٢) و(٦٥١٩) و(٦٥٤٦) و(٦٥٧٥) و(٦٥٩٦) و(٦٦٢٨) و(٦٦٦١) و(٦٦٧٤) و(٦٧٠٧) و(٦٧٢١) و(٦٨٤٤) و(٦٨٧٥) و(٦٨٩٨) و(٦٩١٦) و(٧٠١٩) و(٧٠٥٢) و(٧٠٦٢) و(٧١١٨) و(٧٢١٣) و(٧٢٣٢) و(٧٢٣٧) و(٧٣٦٤) و(٧٣٠٦) و(٧٣٠٩) و(٧٣٨٢) و(٧٣٨٣) و(٧٤٢٩) و(٧٥٣٠) و(٧٥٣٣) و(٧٥٥٥).

وإمّا أن يشير إلىٰ الحديث عقب الباب ثم يسوقه مباشرة، ومثال ذلك قُبيل الأحاديث الآتية:

(٢٢٨٥)، (٢٧٥٣)، (٣٠٤٦).

وإمّا ألا يروي الحديث في الكتاب، ولكن يروي أحاديث بمعناه في الباب، فتكون إشارته للحديث من باب التعليق، ومثال ذلك قُبيل الأحاديث الآتية:

(٦٨) و(١٦١) و(١٧٦) و(٢٧٨) و(٢٨٠) و(٣٦٧) و(٣٧٤) و(٦٣٤) و(٦٩٢) و(١٢٢٠) و(١٣٠٣) و(١٣٥٠) و(١٤١١) و(١٤٥٢) و(١٤٨٤) و(١٤٩٨) و(١٥٥٩) و(١٧٣٢) و(١٧٤٦) و(١٨٦٤) و(١٩٣٤) و(٢٣٢٣) و(٢٣١٥) و(٢٧١٩) و(٢٧٣١) و(٢٧٣٢) و(٢٧٥٢) و(٢٧٥٣) و(٣١٤٥) و(٣٣٧٩) و(٣٤١٨) و(٣٥٨٤) و(٣٦٥٢) و(٣٩٤٩) و(٤٠٦٩) و(٤١١٥) و(٤١٣٨) و(٤٢٤٩) و(٤٢٥١) و(٤٣٢١) و(٤٣٤٦) و(٤٦٢٤) و(٤٧٢٠) و(٥٣٧٧) و(٥٤٦١) و(٥٧٢٢) و(٥٧٧٧) و(٥٩٩١) و(٦٢٤٦) و(٦٣٢١) و(٦٣٣٠) و(٦٤٠٩) و(٦٤٨٢) و(٦٥٠٨) و(٦٥٧٧) و(٦٦٤٨) و(٧٠٦٢) و(٧٢٨٢) و(٧٣٥٠) و(٧٤٥١) و(٧٥٢٤).

وصنيعه الأخير لينفع به الفقيه والمحدث، فالفقيه لا بُدَّ أن يجمع الطرق لأنَّ الحديث يفسّرُ بعضه بعضاً، وصاحب صنعة الحديث به حاجةٌ إلىٰ هذا أيضاً، لأجل علل الحديث واختلاف الطرق وما إلىٰ ذلك.

٥٠ ـ ذكر في بعض الأبواب الآيات أو أقوال الصحابة والتابعين، وهذا منه مصير أنَّه أراد أنْ يكون كتابه جامعاً لأبواب العلم حتىٰ ولو خلت من الأحاديث، فكأنَّه أشار بكتابه إلىٰ أنَّه (هذا هو الإسلام).

٥١ ـ عنصر الاحتساب لدىٰ البخاري ظاهر جدّاً؛ إذ كانت حياته كلها جهاداً، وعملاً وتحصيلاً للخير، وركوباً للمتاعب، وصبراً علىٰ المشاق، فكانت حياته نبراساً للخير.

٥٢ ـ التحويل بين الأسانيد، فكان البخاري يسوق الأسانيد المتعددة للحديث الواحد، ثم تلتقي هذه الأسانيد علىٰ راو من الرواة فمن فوقه إلىٰ آخر السند، وطريقته في ذلك: أنَّه يذكر الإسناد الآخر إلىٰ نقطة الالتقاء، ويأتي بالحرف المهمل (ح) ويذكر بعده الإسناد الآخر إلىٰ نقطة الالتقاء، ثم يتمّم الإسناد من مبدأ الالتقاء حتىٰ آخر السند، وأحياناً لا يأتي بحاء التحويل في أسانيد متعددة تلتقي بمَدار؛ إشارة منه إلىٰ عدم وجوب ذكر حاء التحويل.

٥٣ ـ الإحالة إلىٰ المتون بقوله: «نحوه» و«مثله» و«بهذا»، فقد يسوق البخاري السند ثم يأتي بالمتن بعده كاملاً، وهذا هو الأعم الأغلب، وقد يكتفي عند تعدد الإسناد بعد الحديث بالإشارة إلىٰ لفظ الحديث بكلمة: «مثله» أو «نحوه» أو «بهذا»، ومعلوم أنَّ (مثل) تُستعمل في اتفاق اللفظ، و(نحو) في اتفاق المعنىٰ.

وقد جمعت ما ذكره البخاري مختصراً متنه كما قال:

نحوه:

(٦) و(٢٠٢) و(٣٩٠) و(٥٣٠) و(٥٩٧) و(٦١٢) و(٦٦٨) و(٦٩٠) و(٨٠٧) و(٩٧٤) و(١١٩٩) و(١٨١٠) و(١٨٩٠) و(٢٦٢٦) و(٢٦٦٠) (أو نحوه) و(٣٢٢٠) و(٣٤٠٧) و(٣٦٩٥) و(٣٩٦٨) و(٣٩٩٤) و(٤٠٩٠) و(٤٢٢٥) و(٤٦٢٣) و(٤٧١٠) و(٤٧٥٤) و(٤٨١٧) و(٥٠١٤) و(٥١٣٩) وقبيل (٥٢٩٢) و(٥٤٦٤) و(٥٥٧٣) و(٥٦١٠) و(٥٧٤٣) و(٥٧٥٠) و(٥٧٩٠) و(٥٨٣٤) و(٦٢٦٨) و(٦٨٩٥) و(٧٠٤٥) و(٧٠٦٧).

وساق الحديث:

(٣٤٢) و(٢٠٦٣) و(٢٤٣٠) و(٢٩٥٣) و(٥٤٧٠) و(٦٣٩١) و(٧٠٠٠).

مثله:

(٢٦٣) و(٢٩١) و(٣٦٦) و(٣٩٤) و(٥٧٤) و(٦١٢) و(٧١٠) و(١٠٦٦)

و(١١٥٢) و(١٢٤٣) و(١٣٤٩) وقبيل (١٤٥٠) و(١٤٦٨) و(١٦٤٩) و(١٧٧٤) و(١٨١٨) و(١٩٩٩) و(٢٢٤٦) و(٢٣٨٤) و(٢٤٧٥) و(٢٦٦١) و(٢٩١٤) و(٣٢٨٣) و(٣٣١٧) و(٣٣١٨) و(٣٤٧١) و(٣٦٥٧) و(٣٧٥٦) و(٣٧٩٥) و(٣٨٠٣) و(٣٩٢٧) و(٤١٣١) و(٤٢٤٧) و(٤٤٠٨) و(٤٤٦٦) و(٤٦٣٣) و(٤٧٢٩) و(٤٧٧٩) و(٤٨٦١) و(٤٩٣١) و(٤٩٣٢) و(٥١٠٠) و(٥٤٠٧) و(٥٤٩١) و(٥٧٩١) و(٥٩٢٥) و(٦١٢٢) و(٦١٣٥) و(٦٢٧٤) و(٦٣٢٣) و(٦٣٤٦) و(٦٣٧٨) و(٦٤٠٤) و(٦٤١٢) و(٦٥٣٦) و(٦٦١٤) و(٦٧٧٢) و(٦٧٩٢) و(٦٨١١) و(٦٨٩٦) و(٦٩٠٨م) و(٦٩٨٦) و(٧٠٦٥) و(٧١١٩) و(٧٣٥٢م) و(٧٣٨٢).

فذكر الحديث نحوه: (٤٩٤٥).

وبإسناده: (٢٣٩).

بهذا:

(٦٣) و(١٠٢) و(١١٩) و(٣٣٩) و(٣٥١) و(٤٨٠) و(٥٧٤) و(٥٨١) و(٨٤٤) و(٩٩٣) و(١٣٦٩) و(١٣٩٦) و(١٣٩٧) و(١٤٢٨) و(١٤٤٧) و(١٧٤٧) و(١٨٠٨) و(٢١٠٨) و(٢٢١٤) و(٢٢٢٥) و(٢٢٣٩) و(٢٢٤٥) و(٢٢٧٦) و(٢٤٣٧) و(٢٦٣٠) و(٢٨٧٥) و(٢٨٧٦) و(٣١٤٥) و(٣٢٢٠) و(٣٣٣٦) و(٣٣٨٣) و(٣٥٨٣) و(٣٦٩٢) و(٣٨٨٥) و(٣٩٩٣) و(٤٣٢٤) و(٤٥٣١) و(٤٥٦٨) و(٤٦٢٣) و(٤٦٤٧) وقبيل (٤٨١٦) و(٤٨٣١) و(٤٨٣٢) و(٤٩٣١) و(٥٠٠٧) و(٥٢٥٧) و(٥٥٩٢) و(٥٥٩٣) و(٥٥٩٤) و(٥٦٠٦) و(٥٩١٩) و(٦٠٦٨) و(٦١٩٠) و(٦٢٤٥) و(٦٢٦٧) و(٦٤٤٣) و(٦٦٨٧) و(٦٧٢١) و(٧٠٠٤) و(٧٠٨٣) و(٧٠٩٠) و(٧٠٩١) و(٧١٢٦) و(٧١٩٨) و(٧٢٣٢) و(٧٣٤٩) و(٧٣٨٥) و(٧٤١٢) و(٧٤٢٥).

بذلك: (١٢٧).

فذكر الحديث: (١٨٦٦) و(٢٧٢٨) و(٣٢٧٥) و(٤٠٠٠) و(٤١٨٢) (فذكره بطوله) و(٤٩٥٧) و(٥٠٨٨) و(٥٢٧٧) و(٥٣١٧) و(٦٩٦٥) و(٧١٩٦).

اختصره: (٢٥٢٣) و(٢٧٣٠).

مختصراً: (٢٥٢٦).

٥٤ ـ البخاري في الأعمِّ الأغلب عندما يشير إلىٰ العلل يقدِّم الرواية الصحيحة، ثم يذكر المتابعات، ثم يلمّح إلىٰ الرواية المعلولة، وطريقته هذه أخصر، وهي أنفع في الدُّربة علىٰ هذه الصنعة؛ لتكون الرواية الصحيحة مقياساً لردّ الرواية المعلولة.

٥٥ ـ ليس في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» حديث ضعيف. وقد وُجِّهت بعض الانتقادات لبعض الأحاديث، وقد تكلَّم الحافظ ابن حجر في «هدي الساري» (٢/ ٩٢٣ ـ ٩٢٥) على الانتقادات الموجهة إلىٰ الصحيحين فقال: «الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثاً حديثاً علىٰ سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك... والجواب عنه علىٰ سبيل الإجمال: أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم علىٰ أهل عصرهما ومَن بعده مِن أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي ابن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتىٰ كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني، ومع ذلك فكان علي ابن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأىٰ مثل نفسه. وكان محمد بن يحيىٰ الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروىٰ الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالىٰ وتيقّنت صحته... فإذا عُرف وتقرر أنهما لا يُخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك علىٰ غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة...». ثم قال في «النكت»[1]: «والكلام علىٰ هذه الانتقادات من حيث التفصيل من وجوه:

منها: ما هو مندفع بالكلية.

ومنها: ما قد يندفع.

أ ـ فمنها: الزيادة التي تقع في بعض الأحاديث إذا انفرد بها ثقةٌ من الثقات

(١) (١/ ٣٨١) ط. المدخلي و(ص١٨١ ـ ١٨٣) في طبعتنا.

ولم يذكرها من هو مثله أو أحفظ منه، فاحتمال كون هذا الثقة غلطَ، ظنٌّ مجردٌ. وغايتها: أنها زيادةُ ثقةٍ، فليس فيها منافاة لِمَا رواهُ الأحفظُ والأكثرُ، فهي مقبولةٌ.

ب ـ ومنها: الحديث المروي من حديث تابعيٍّ مشهورٍ عن صحابيٍّ سمع منه، فيعلَّلُ بكونه روي عنه بواسطة، كالذي يروىٰ عن سعيد المقبريِّ عن أبي هريرة. ويُروىٰ عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وأنَّ مثل هذا لا مانعَ أن يكون التابعيُّ سمعه بواسطة، ثم سمعه بدون ذلك الواسطة... إلىٰ أن قال: وهذا إنما يطّردُ حيثُ يحصلُ الاستواءُ في الضبطِ والإتقانِ.

ج ـ ومنها: ما يشير صاحب الصحيح إلىٰ علته، كحديث يرويه مسنداً ثم يشير إلىٰ أنه يروىٰ مرسلاً، فذلك مصيرٌ منه إلىٰ ترجيحِ رواية من أسنده علىٰ من أرسله.

د ـ ومنها: ما تكون علّته مرجوحةً بالنسبة إلىٰ صحته، كالحديث الذي يرويه ثقاتٌ متصلاً، ويخالفُهم ثقةٌ فيرويه منقطعاً، أو يرويه ثقةٌ متصلاً ويرويهِ ضعيفٌ منقطعاً».

٥٦ ـ كتاب البخاريِّ أصله للأحاديث المرفوعة، ووُجدت الموقوفات والمقطوعات شرحاً للأحاديث، وإتماماً لمقاصد الفقه، فقد قصد الفقه والاستنباط من أحاديث كتابه وتفريع تبويباته، واعتنىٰ بذلك غاية الاعتناء.

٥٧ ـ كتاب البخاري مؤلَّف علىٰ طريقة أبواب الفقه، وهي طريقة أصعب من التأليف علىٰ المسانيد؛ إذ يتعيَّن علىٰ المصنِّف أنْ يفكر في كلِّ حديث في أيِّ باب يندرج، ويُحكم منه علىٰ عقل المؤلف قبل أنْ يُحكم علىٰ علمه، فرحمه الله ما أحسن عقله، وأجود فكره، رحمه الله رحمة واسعة.

٥٨ ـ من منهج البخاري: أنْ يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له؛ فيذكر الحديث كاملاً أو بعضه. وفيه إشارة إلىٰ قضية حديثية، وهو أنَّه ذاهب إلىٰ أصل معنىٰ الحديث.

٥٩ ـ من منهج البخاري: أنْ يأتي في التراجم بحديث مرفوع ليس علىٰ شرطه، ويُخرج في الباب حديثاً علىٰ شرطه شاهداً لذلك المعنىٰ، أو يترجم بحديث قد خرّجه في موضع آخَر؛ فيذكره معلقاً اختصاراً. ثمَّ إنَّ في ذلك فائدة أخرىٰ، وهي إشارته إلىٰ الشاهد باللفظ والشاهد بالمعنىٰ.

جاء في «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٩): «قال ابن حزم في تراجم أبواب

«صحيح البخاري»: منها: ما هو مقصور علىٰ آية، إذ لا يصح في الباب شيء غيرها، ومنها: ما ينبه بتبويبه علىٰ أن في الباب حديثاً يجب الوقوف عليه، لكنه ليس من شرط ما ألَّف عليه كتابه، ومنها: ما يبوّب عليه، ويذكر نبذة من حديث قد سطّره في موضع آخر، ومنها: أبواب تقع بلفظ حديث ليس من شرطه، ويذكر في الباب ما هو في معناه».

٦٠ ـ من منهج البخاري: أنْ يترجم بعبارة شرطية محذوفة الجواب فيقول: باب إذا كان كيت وكيت، ولا يذكر جواب الشرط؛ فيبقىٰ باب الاجتهاد مفتوحاً للقارئ؛ لينظر في الأدلة المختلفة.

٦١ ـ لم يكن مقصود البخاري كغيره أن يملأ القرطاس بما سُبق إليه، بل كان ديدنه الحداثة والجِدَّة والإفادة، فهو في كثير من الأحيان يَعْدل عن الواضح المطابق إلىٰ الأخذ بالإشارة والرمز، ودقة الاستنباط مما تتفاوت فيه العقول.

٦٢ ـ استعمل الترجيح من خلال التبويب، فكان يجعل الباب علىٰ أحد القولين أو الأقوال المختلفة، ثم يسوق ما ورد عنده من أحاديث وآثار، فيكون اختياره لأحد الأقوال أو القولين علىٰ وَفْق ما بوّب له، كما في باب: «من لم يستلم إلا الركنين اليمانيين»؛ ثم ساق الآثار في استلام الركنين، واستلام جميع الأركان، لكنَّه رجّح اختصاص اليمانيين بالاستلام، فلهذا ترجم علىٰ اختصاصهما، وساق القولين المتعارضين عن الصحابة في التعميم، فنَبّه بالترجمة علىٰ أنَّ الاختصاص مرجّح؛ لأنَّ مستنَده: السُّنَّة في ترْك ما عداهما، ومستند التعميم: الرأي، وقياس بعضها علىٰ بعض في التعظيم[1].

٦٣ ـ إنَّ البخاري يذهب إلىٰ جواز تقطيع الحديث؛ إذا كان ما يَفْصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده، تعلقاً يفضي إلىٰ فساد المعنىٰ.

٦٤ ـ كتاب البخاري خاص بالأحاديث المسنَدة، وقد علَّق كمية من الأخبار لفوائد أخرىٰ، وكان لهذه التعاليق أسباب، فقد ذكر الحافظ ابن حجر في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) و(ص١٣٦ ـ ١٣٧) بتحقيقي أنَّ أسباب التعليق تختلف باختلاف الحديث المعلَّق:

---

(١) «المتواري علىٰ أبواب البخاري» (ص١٤٦).

أ ـ إن كان الحديث المعلَّق موصولاً في موطن آخر من الصحيح، فإنَّ سبب التعليق: أنَّ البخاريَّ لا يكرر حديثاً في «صحيحه» بإسناده ومتنه تماماً إلا نادراً، فإنْ كرّر الحديث فإنه: إما أنْ يختصرَ متنه، أو يختصرَ إسناده فيعلِّقه.

ب ـ إنْ كان المعلّقُ غير موصول في موطن آخر من الصحيح، وعلّقه بصيغة الجزم إلىٰ من علقه عنه، فإنَّهُ يعلقه: إمّا لكونه أخَذه علىٰ طريق المذاكرة أو الإجازة، أو أنّه خرّج ما يقوم مقامه، أو لكونه يتقاعد عن شرطه.

ج ـ إن كان المعلقُ لم يَصِله في موطن آخر من الصحيح، وعلَّقه بصيغة التمريض، فإنَّه يعلقه بصيغة التمريض: إمّا لكونه ضعيفاً، أو لكونه صحيحاً ليس علىٰ شرطه، لكن أورده بالمعنىٰ.

٦٥ ـ إنَّ الآثار التي يوردها البخاري في التراجم تدلُّ علىٰ اختيار ما تضمّنته عنده إذا لم تكن مختلفة، فإذا كانت مختلفة: فالترجيح عنده يؤخذ من التبويب إذا جزم بأحد الأقوال المتعارضة، وقد لا يجزم إذا احتمل القولان.

٦٦ ـ يؤخذ من صنيع البخاري: أنَّ الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه، وأمكن حَمْل بعضها علىٰ بعض تعيّن ذلك.

٦٧ ـ جرىٰ البخاري في كتابه «الصحيح» علىٰ عادته في التبويب علىٰ ما يستفاد من المتن.

٦٨ ـ أحياناً يسوق البخاري إسناداً، ثم يعطف عليه إسناداً آخر للحديث نفسه، ويسوق لفظ الآخَر منهما فقط، وقد يكون بين الإسنادين تغاير في الألفاظ، والبخاري يصنع مثل هذا نظراً إلىٰ أصل الحديث، لا إلىٰ خصوص ألفاظه.

٦٩ ـ قد يكون الحديث علىٰ شرط البخاري، ويعارضه عنده ما هو أَولىٰ بالعمل به من حديث آخر، فلا يُخرج ذلك الحديث في بابه، ويُخرجه في باب آخر؛ لينبّه بذلك علىٰ أنَّه صحيح، إلا أنَّ ما دلَّ ظاهره عليه غير معمول به عنده.

٧٠ ـ عادة البخاري أنْ لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر؛ فيهملها استغناءً بما سبق.

٧١ ـ خرّج البخاري لبعض الرواة تعليقاً، وقد اعتنىٰ العلماء فيما بعد بذلك وبيّنوه، وسمّوا ذلك استشهاداً، وهو معنىٰ يختلف عن معنىٰ الاستشهاد عند

المتأخرين، الذي هو الرواية عن الراوي من غير احتجاجٍ به، قال ابن منده في كتاب «الإيمان» (١/ ٣٧٠) (٢٠٨) في حمّاد بن نجيح: «البخاري استشهد بحماد هذا، وهو صالح». وقد استعمل المزيُّ في «تهذيب الكمال» هذا الاصطلاح في عدد من التراجم يريد به: التعليق؛ فأخطأ الدكتور بشار عواد معروف في التعقب عليه، انظر: «منهج الحافظ أبي عبد الله بن منده في الحديث وعلومه» (ص٢٨١) للدكتور عمر المقبل.

٧٢ ـ لم يكن البخاريُّ مدلساً، ولم يُعرف عنه التدليس، ولم يصفه أحدٌ بالتدليس، وإنَّما هي شطحة قلم من ابن منده، قال أبو زرعة ابن الحافظ العراقي في كتاب «المدلسين» (٨٣): «وما علمنا لابن منده موافقاً علىٰ ذلك، ولم ينسب أحدٌ البخاري إلىٰ شيءٍ من التدليس»، وقال ابن حجر في «تعريف أهل التقديس» (٩١): «ولم يوافَقِ ابنُ منده علىٰ ذلك». انظر: «منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه» (ص٤٧٣) للدكتور عمر المقبل.

٧٣ ـ من منهج البخاري: أنَّه يضم إلىٰ الحديث الذي يذكره ما يناسبه من آيات القرآن، أو تفسير له، أو يعلِّق حديثاً ليس علىٰ شرطه، أو أثراً عن بعض الصحابة أو التابعين بحسب ما يناسب المقام، وقد تأثر بطريقة البخاري آخرون، منهم: ابن منده، انظر: «منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه» (ص٧٠١) للدكتور عمر المقبل.

٧٤ ـ من منهج البخاري: أنْ يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث، ولو لم يوردها، وهي إشارة منه إليها، وفي ذلك تنشيط للباحثين في البحث والتنقيب.

٧٥ ـ من منهج البخاري: عدم إطالته في تراجم الأبواب في صحيحه.

٧٦ ـ حسن الترتيب بين الترجمة والتي تليها؛ بحيث يظهر الترابط بينهما بشكل واضح؛ كأنْ تكون الأُولىٰ عامة، والتي تليها مخصّصة، أو تكون الترجمة الأُولىٰ مطلَقة والتي تليها مقيّدة، ونحو ذلك.

٧٧ ـ أثَّرَ البخاريُّ فيمن بعده تأثيراً عجيباً، ومن ذلك: أنَّ ابن خزيمة تأثر بشيخه البخاري في عموم أبواب الكتاب، انظر: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في

كتابه الصحيح» (٤٠٤)، وقد تأثر ابن خزيمة بالبخاري في مسلك التنويع في التراجم علىٰ الحديث الواحد؛ للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد علىٰ عدة مسائل.

٧٨ ـ سبب تصنيف البخاري لكتابه «الصحيح»: أنَّ البخاري نظر في الكتب التي سبقته، فوجد كثيراً منها يشمله التضعيف؛ فحرّك همته لجمع الحديث الصحيح، وقوّىٰ عزمه ما سمعه في مجلس شيخه وأستاذه إسحاق بن راهويه من بعض أصحابه، فعلىٰ هذا فإنَّ كتاب البخاري حلقة وَصْل مع جهود من سبقه، وثمرة نُصح وتوجيه من شيخ نبيل.

٧٩ ـ أطلق البخاري الشاهد علىٰ المتابَعة وكذا العكس، وقد ترخّص أهل الحديث في إطلاق المتابعة علىٰ الشاهد، والشاهد علىٰ المتابعة؛ لأنَّه لا يترتب علىٰ ذلك شيءٌ في التصحيح والتضعيف؛ ولأنَّ المتابعة والشاهد كلاهما يُستعمل للتقوية.

٨٠ ـ تعليقات البخاري علىٰ الأحاديث قليلة جدّاً، كما علَّقَ عقب الحديث (٥٠).

٨١ ـ إشارته إلىٰ الشواهد عند التبويب، فيذكر قبل الأحاديث المسندة: «فيه حديث فلان»؛ أي: يدخل في الباب حديث فلان، وفائدته: الإشارة إلىٰ أنَّ للحديث طريقاً غير الطريق المساقة، كما ذكر حديث (٢٩) وهو حديث عبد الله بن عباس، وكتب قبله: «فيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ». والأحاديث التي يشير إليها البخاري قد تكون موصولة عنده في موضع آخر، وقد تكون غير موصولة، ولربما انتفع آخرون من البخاري في طريقته هذه؛ منهم الترمذيُّ لمّا يشير إلىٰ أحاديث الباب.

٨٢ ـ روعة ترتيب الكتب في كتابه؛ فقد ختم كتاب الإيمان بباب النصيحة؛ مشيراً إلىٰ أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد إلىٰ العمل بالحديث الصحيح دون السقيم، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه. فأومأ بقوله: «فإنما يأتيكم الآن»، إلىٰ وجوب التمسك بالشرائع حتىٰ يأتي من يقيمها، إذ لا تزال طائفة منصورة، وَهُم فقهاء أصحاب الحديث، وبقوله: «استعفوا لأميركم»

إلىٰ طلب الدعاء له لعمله الفاضل، ثم ختم بقول: «استغفر ونزل»، فأشعر بختم الباب، ثم عقّبه بكتاب العلم؛ لِمَا دلّ عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم. بحروفه من «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١). وهذا لم يكن خاصّاً بترتيب الكتب؛ بل هو حسن أيضاً في تبويب أحاديث الكتاب، كما في الإبراد في شدة الحر، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٣٠١): «رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً، فبدأ بالحديث المطلق، وثنّىٰ بالحديث الذي فيه الإرشاد إلىٰ غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد، وهو ظهور فيء التُّلول، وثلّث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المُطلَق محمولاً علىٰ المقيد، وربّع بالحديث المُفصِح بالتقييد».

٨٣ ـ حرَصَ البخاري علىٰ العلو في الأسانيد، ولا ينزل إلا لفائدة، كما في الحديث (١٠١)، فقد رواه عن آدم عن شعبة، ثم نزل به درجة (١٠٢)، فساقه عن محمد بن بشار عن غندر عن شعبة؛ لأنَّ فيه تسمية المبهَم في الرواية الأولىٰ. وقد نبّه الذهبي علىٰ علو أسانيد البخاري، فقال في «السير» (١٢/ ٤٠٠): «وأما «الصحيح» فهو أعلىٰ ما وقع لنا من الكتب الستة في أول ما سمعت الحديث، وذلك في سنة اثنتين وتسعين وست مائة، فما ظنك بعلوه اليوم وهو سنة خمس عشرة وسبع مائة؟ لو رحل الرجل من مسيرة سنة لسماعه لَمَا فرّط.

كيف وقد دام علوّه إلىٰ عام ثلاثين، وهو أعلىٰ الكتب الستة سنداً إلىٰ النبي ﷺ في شيء كثير من الأحاديث، وذلك لأن أبا عبد الله أسنُّ الجماعة، وأقدمهم لُقيّاً للكبار، أخذ عن جماعة يروي الأئمة الخمسة عن رجل عنهم».

٨٤ ـ من منهج البخاري: الإشارة إلىٰ الروايات المومَأ إليها تطويلاً واختصاراً، فحينما ذكر حديث (٢٤١) ألمح إلىٰ رواية مطوّلة، وحينما ذكر حديث (٢٤٦) أشار إلىٰ رواية مختصرة.

٨٥ ـ من منهج الإمام البخاري: التفنن في العبارة، فلمّا ساق حديث (٢٧٥) قال: «تابعه عبد الأعلىٰ، عن معمر، عن الزهري، ورواه الأوزاعي عن الزهري»، فعَدَل عن قوله: «تابعه» إلىٰ: «رواه»؛ تجنباً لتكرار العبارة، وتنبيهاً لذهن القارئ.

٨٦ ـ أظهرت صنعة الحديث لدىٰ البخاري: أنَّ المتابَعات لا يُشترط فيها

ما يشترط في الأصول، من ذلك: تخريجه ليحيىٰ بن أيوب الغافقي، فقد خرّج له البخاريُّ في المتابعات، لا سيما ما صرّح فيه بالتحديث لحميد عن أنس، ويحيىٰ بن أيوب في حفظه شيءٌ، لكنَّه يغتفر في المتابعات.

٨٧ ـ مذهب البخاري في قضايا مصطلح الحديث التي حصل فيها اختلاف، يظهر جليّاً من خلال اختياراته، كما في اشتراط قول: (نعم) في الإخبار إذا قرئ علىٰ الشيخ بلفظ الاستفهام، فبعضهم يشترط قول المحدّث: (نعم)، والصحيح لا يشترط، ويظهر من حديث (٤٥١) أنَّ البخاري لا يشترط قول: (نعم).

٨٨ ـ من عادة الإمام البخاري: إذا وقع في الحديث لفظة توافق ما وقع في القرآن، أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن جمعاً بين المصلحتين، وليبقىٰ طالب الحديث مرتبطاً بالقرآن لا ينفك عنه، وانظر مثال ذلك قبيل: (٣٠١٢)، وقبيل (٣٠٣٨).

٨٩ ـ إنَّ البخاري وسائر النقّاد ممن ألَّف في الصحاح يُخرّجون طرقاً كثيرة للحديث، وألفاظاً متعددة للموازنة بين الراجح والمرجوح منها، وهذا واضح جدّاً عند البخاري، بل هو ينصُّ في كثير من الأحيان علىٰ الترجيح.

٩٠ ـ احتوىٰ «صحيح البخاري» علىٰ بعض الأحاديث المنقولة عن طريق الوجادة، والوجادة: نقل الأحاديث من المصنّفات وغيرها من غير تحمّل بسماع أو عَرْض أو إجازة، وهي مأخوذة من صيغتها المستعملة عند المحدّثين: «وجدت في كتاب فلان بخط يده» أو: «قرأت في كتاب فلان» إذا كان خط صاحب الكتاب معروفاً لديه.

٩١ ـ إنَّ البخاريَّ ألَّفَ كتبه، وهي خادمة لكتابه «الصحيح»، وهو الذي أصل الأصول، وغالب من جاء بعده تَبَع له، قال الحاكم: «ومن تأمَّل كتاب مسلم في الأسماء والكنىٰ علمَ أنَّه منقولٌ من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْو القُذَّة بالقُذَّة، حتىٰ لا يزيد عليه إلَّا ما يَسْهُل عنده، وتجلَّد في نَقْله حقَّ الجلادة، إذْ لم ينسبه إلىٰ قائله. وكتاب محمد بن إسماعيل في التأريخ كتابٌ لم يُسْبَقْ إليه. منهم من نَسَبَه إلىٰ نفسه مثل أبي زُرْعَة، وأبي حاتم، ومسلم. ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه، فإنَّه الذي أصّل الأُصُول». «مصطلح الحديث مع التطبيقات العملية لكثير من مسائله» (ص٢٥٧).

٩٢ ـ ضَمّنَ البخاريُّ كتابه الصحيح تعريفاتٍ علميةً مهمةً كان الجزم بها ضروريّاً، حتىٰ صارت من بعدُ مصادر أصلية للمختصين، ومن ذلك: تعريفه للصحابي؛ فقد عرّفه بقوله: «من صحب النبيَّ ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه». «صحيحه» قبيل (٣٦٤٩)، وهذا التعريف اعتمده العلائي في كتابه: «منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة» (ص٣٠ ـ ٣١)، وابن حجر في «الإصابة» (١/ ١٩)، وقد أسنده الخطيب في «الكفاية» (١/ ١٨٥) عن البخاري، قال ابن الملقن في «التوضيح» (٢٠/ ٢٣٧): «ما ذكره البخاريُّ من أنَّ الصحبة ثبتت بالرؤية من المسلم، هو المعروف من طريقة أهل الحديث».

٩٣ ـ قبول البخاري زيادة الثقة إذا كانت الزيادة من الصحابة، فزيادة الثقة كما عرّفها ابن رجب: «أنْ يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة»[(١)]. وقوله: «بإسناد واحد ومتن واحد» هذا قيْد مهم، قال ابن رجب: «فإذا رُوي حديثان مستقلان في حادثة، وفي أحدهما زيادة فإنَّها تُقبل من الثقة، كما لو انفرد الثقة بأصل الحديث، وليس هذا من باب زيادة الثقة..»[(٢)]، وقال الحافظ ابن حجر: «واعلم أنَّ هذا كله إذا كان للمتن سند واحد، أما إذا كان له سندان فلا يجري فيه هذا الخلاف»[(٣)].

وبهذا يُعلم أنَّ الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة علىٰ صحابةٍ آخرين لا تدخل تحت هذه المسألة، قال الحافظ ابن حجر: «واحتجَّ بعضُ أهل الأصول بأنَّه من الجائز أنْ يقول الشارعُ كلاماً في وقتٍ، فيسمعهُ شخصٌ، ويزيدهُ في وقتٍ آخر فيحضره غيرُ الأول، ويؤدي كلٌّ منهما ما سمع... والجواب عن ذلك: أنَّ الذي يبحث فيه أهلُ الحديث في هذه المسألة، إنَّما هو في زيادة بعض الرواة من التابعين فمَن بعدهم، أما الزيادة الحاصلة من بعض الصحابة علىٰ صحابيٍّ آخر: إذا صحَّ السندُ إليه فلا يختلفون في قبولها»[(٤)]. قال العلائي: «الزيادة متىٰ كانت

---

(١) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٢٥) ط. عتر، و(٢/ ٦٣٥) ط. همام، ولْيُعلم أنَّ شرط المسألة المبحوث فيها: أنْ يكون الزائد ثقة، والمَزيد عليهم ثقات أيضاً.

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٢٤) ط. عتر، و(٢/ ٦٣٥) ط. همام.

(٣) «النكت» (٢/ ٦١١)، و(ص٣٨٢) بتحقيقي.

(٤) «النكت» (٢/ ٦٩١)، و(ص٤٦٧) بتحقيقي.

من حديث صحابيٍّ غير الصحابي الذي رواه بدونها، فلا خلاف في قبولها»[(١)].

وقال زكريا الأنصاري: «وهي ـ أي: الزيادات ـ من الصحابة مقبولةٌ اتفاقاً»[(٢)].

ومن تخريج البخاري لِتلْكم الزيادات: حديث ابن عمر (٣٢٦٤)، وعائشة (٣٢٦٣)، ورافع بن خديج (٣٢٦٢) رضي الله عنهم: «الحمىٰ من فيح جهنم فأبردوها بالماء»، وخَرّجَ حديث ابن عباس (٣٢٦١) وفيه: «بماء زمزم».

وخرَّج حديث أبي هريرة (٦٤٧): «صلاة الرجل في الجماعة تَضْعُف علىٰ صلاته في بيته وفي سُوقه خمساً وعشرين ضِعْفاً...»، وكان قد ساق حديث ابن عمر (٦٤٥)، وفيه: «صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذِّ بسبعٍ وعشرينَ درجةً».

ومن أمثلتها أيضاً: حديث (١٤٨٣).

٩٤ ـ إنَّ كُتُب «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» البالغة (٩٧) كتاباً قد أحكمها البخاري غاية الإحكام، ومن الأمثلة الظاهرة لكلِّ باحثٍ: اهتمامه بالتفسير؛ إذ إنَّ البخاري اهتمَّ بتفسير القرآن العظيم في عموم كتابه، ثم خصَّص كتاباً حافلاً في التفسير، وجعل التفسير هدفاً وغاية في كتابه؛ إذ أصَّل ستة وخمسين كتاباً تأصيلاً تفسيريّاً، وترجم أكثر من ألف ترجمة تفسيرية شملت الناسخ والمنسوخ، وأسباب نزول القرآن، وغريب ألفاظ القرآن، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسُّنَّة وبأقوال الصحابة والتابعين واللغة؛ فالبخاري إمامٌ من أئمة التفسير كما هو إمام في الحديث وعلوم الدين.

٩٥ ـ ما أورده البخاريُّ بصيغة: (قال فلان)، أو: (قال لي فلان)، أو: (قال لنا فلان) عن شيوخه فكلُّهُ مسنَدٌ متصلٌ، وليس معلقاً، وسأسوق إنْ شاء الله تعالىٰ أدلتي علىٰ ذلك بعد أنْ أستعرض أقوال المخالفين، فأقول: أوّل من فرّق: الكلاباذي في كتابه: «رجال صحيح البخاري»، إذ قال متكلماً على عدد شيوخ البخاري: «وعِدَّتُهم سوىٰ من أضيفَ منهم إلىٰ من هو مفرَد مجرَّد، وهُمْ سوىٰ من أخرج حديثه، فلم يذكر الخبر في أول الإسناد، ولكنَّه قال مكان: حدثني

(١) «نظم الفرائد» (ص٣٨٨).

(٢) «فتح الباقي» (١/ ٢٥١) بتحقيقي.

وحدثنا فلان: (وقال لي) و(قال لنا) و(زادني) و(زادنا فلان)، وعدّتهم سوىٰ من قال في أول إسناده: (وقال فلان)، وأرسل ذلك عن من قد رآه وسمع منه، وحدّث عنه في الجامع وغيره، ولم يُضفه إلىٰ نفسه. . . .»[١]. فكلامه واضح جدّاً في أنَّه يفرّق بين (قال لي) و(قال لنا) وبين (قال) فقط، فعدَّ الأول موصولاً، والثاني مرسلاً؛ أي: أنَّه معلَّق، وعلىٰ هذا سار المزيُّ في «تحفة الأشراف»؛ فرَقَم للأول بالرقم (خ)، ورَقَم للثاني بالرقم (خت) إشارة إلىٰ أنَّه تعليق، ومكانة المزي لا يختلف فيها اثنان.

ونحو قول الكلاباذي جاء الحافظ ابن منده محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيىٰ، أبو عبد الله الأصبهاني، فقال: «أخرج البخاريُّ في كتبه الصحيحة وغيرها: قال لنا فلان، وهي إجازة، وقال فلان، وهو تدليس، وكذلك مسلم أخرجه علىٰ هذا»[٢]. وكلام ابن منده مردودٌ أصلاً ورأساً بما قاله القاضي عياض: «الضرب الأول: السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلىٰ إملاء أو تحديث، وسواءٌ كان من حِفظه أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين، ولا خلاف أنَّه يجوز في هذا أن يقول السامع منه: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان وذكر لنا فلان»[٣]. وبعد هذا فلا حاجة لنا في حشد الأقوال للردِّ علىٰ ابن منده، وأنا سأثبت أنَّ لفظة (قال) من البخاري عن شيوخه تفيد الاتصال، ولا معنىٰ لوصف ابن منده البخاريَّ بالتدليس بسبب ذلك؛ فكلامه متهافت، وقد ردَّ عليه أهل العلم[٤].

ويظهر أنَّ عدَّ هذه الصيغة تعليقاً: مذهب الحميدي؛ إذ إنَّه قال في حديث المعازف في «الجمع بين الصحيحين» (١/ ٤٣٩) (٧٠٩): «أخرجه تعليقاً».

وكذلك ابن الجوزي، إذ قال في «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ١٥٣): «هو حديثٌ واحدٌ أخرجه البخاري تعليقاً».

---

(١) «رجال صحيح البخاري» (ص٢٣ ـ ٢٤).

(٢) «التقييد والايضاح» (١/ ٢٦٢)، وقد نقله العراقي من جزء لابن منده في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة.

(٣) «الإلماع» (ص٦٩).

(٤) «معرفة أنواع علم الحديث» لابن الصلاح (١٤٩) بتحقيقي، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ٢٧٦).

ثمَّ تكلم الذهبيُّ في «الموقظة» فقال: «فصيغة (قال) لا تدل علىٰ اتصال»[(١)]. وتبعه العلائيُّ في ذلك فقال: «وبهذا يتبيّن أنَّ رتبة (قال) مجردة منحطة عن رتبة (عن) و(إن) أيضاً، إلا أنْ يصرّح الراوي بأنَّه لا يقولها إلا فيما سمعه، أو يُعرف ذلك من عادته»[(٢)].

ومِن قَبْل الذهبي والعلائي: الضياءُ المقدسيُّ؛ فكتابه مبنيٌّ علىٰ تخريج الأحاديث الصحيحة التي لم يُخرجها الشيخان، وقد خرّج في كتابه حديث المعازف، وهو في «صحيح البخاري» بصيغة (قال).

والحافظ ابن حجر صنيعه صنيع المزيِّ المتقدم؛ إلا أنَّه اضطرب منهجه في بعض الأحيان[(٣)].

بعد هذا العرض أسوق أدلتي علىٰ ما قدمت به من أنَّ قول البخاري: «قال» مسندٌ متصل بمثابة (حدثنا)، بالأدلة التالية:

أولاً: كل من عرّف الحديث الصَّحِيح ابتدأ أولاً بذكر الاتصال، والاتصال: هُوَ سَمَاع الحَدِيْث لكل راوٍ من الرَّاوِي الَّذِي يليه[(٤)].

ويُعرف بتصريح الرَّاوِي بإحدىٰ صيغ السَّمَاع الصريحة، وَهِيَ: (حَدَّثَنَا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وَقَالَ لَنَا)، وغيرها من الصيغ الصريحة بالسماع.

هذا هُوَ الأصل، وربّما حصل التصريح في السَّمَاع في بَعْض الأسانيد، لَكِن صيارفة الحَدِيْث ونقّاده يحكمون بخطأ هَذَا التصريح، ثُمَّ الحكم عَلَىٰ الرِّوَايَة بالانقطاع، قَالَ ابن رجب: «وَكَانَ أحمد[(٥)] يستنكر دخول التحديث في كَثِيْر من

---

(١) (ص٥٨).

(٢) «جامع التحصيل» (ص١٢٤)، وقد عرفنا من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أنَّه يقولها في شيوخه، ويكون ذلك مسموعاً له، ويكون الحديث متصلاً.

(٣) والحافظ ابن حجر ممن أصّل تأصيل المحدثين في قبول المعنعَن بشرط عدم التدليس وإمكان اللقاء، بل إنَّ كلامه يقتضي أنَّ لفظة (قال) أمثل من (عن)؛ إذ قال في «تغليق التعليق» (٢/ ٩): إنَّ (عن) في عُرف المتقدمين محمولة علىٰ السماع قبل ظهور المدلسين، وكذا لفظةُ (قال)، لكنها لم تشتهر اصطلاحاً للمدلسين مثل لفظة (عن)؛ فحينئذ لا يلزم من استعمال البخاري لها أن يكون (مدلساً).

(٤) انظر: «مَعْرِفَة أنواع علم الحَدِيْث» (ص٧٩) بتحقيقي.

(٥) يعني: ابن حَنْبَل.

الأسانيد، ويقول: هُوَ خطأ؛ يعني: ذِكر السَّمَاع»[١]. وَقَدْ بحث ابن رجب ذَلِكَ بحثاً واسعاً، ثُمَّ قَالَ: «وحينئذٍ فينبغي التفطن لهذه الأمور، وَلَا يُغتر بمجرد ذكر السَّمَاع والتحديث في الأسانيد، فَقَدْ ذكر ابن المديني: أنَّ شُعْبَة وجدوا له غَيْر شيء يذكر فِيهِ الإخبار عن شيوخه، ويكون منقطعاً»[٢].

وأعود إلىٰ التفصيل السابق ثُمَّ أقول: أما إذا كَانَتِ الرِّوَايَة بصيغة من الصيغ المحتملة، مِثْل: (عن، أو أن، أو حدَّث، أو أخبر، أو قَالَ)، فحينئذٍ يَجِبُ توفر شرطين في الرَّاوِي لحمل هذِهِ الصيغة عَلَىٰ الاتصال:

الأول: السلامة من التَّدْلِيْس؛ أي: لا يَكُون من رَوَىٰ هكذا مدلساً.

الثاني: ثبوت اللقاء والمشافهة بين الراوي والمروي عنه، وأما الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فهو مذهب مرجوح، ومفاضلة الأول علىٰ الثاني بيّنة. وثمةَ نصوص تدلُّ علىٰ هذا الأصل، قال الخطيب في «الكفاية» (٩٢٦): «وقول المحدّث: (حدثنا فلان، قال: حدثنا فلان) أعلىٰ منزلة من قوله: (حدثنا فلان عن فلان)، إذ كانت (عن) مستعملة كثيرة في تدليس ما ليس بسماع».

وأسند عن بشر بن بكر قوله: «ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث، يقولون: عن فلان عن فلان، ولا يقولون: حدثنا ولا أخبرنا». ونقل عن الحافظ عبد الغني بن سعيد أنه قال: «حديث الأوزاعي وعمرو بن الحارث شهادات، كله: حدثني قال: حدثني».

وقال الخطيب أيضاً: «وأما قول المحدّث: (قال فلان): فإن كان المعروف من حاله أنَّه لا يروي إلّا ما سمعه، جُعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيره: حدثنا، وإن كان قد يروي سماعاً وغير سماع، لم يُحْتَجَّ من رواياته إلّا بما بيّن الخبر»[٣].

وقال ابن حزم: «وإذ عَلِمنا أنَّ الراوي العدل قد أدرك من روىٰ عنه من العدول فهو علىٰ اللقاء والسماع؛ لأنَّ شرطَ العدل: القَبولُ، والقبول يضاد تكذيبه في أنْ يُسند إلىٰ غيره ما لم يسمعه منه، إلا أنْ يقوم دليل علىٰ ذلك مِن فِعله،

---

(١) «شرح علل التِّرْمِذِي» (١/ ٣٦٩) ط. عتر، و(٢/ ٥٩٣) ط. همام.

(٢) «شرح علل التِّرْمِذِي» (١/ ٣٧٠) ط. عتر، و(٢/ ٥٩٤) ط. همام.

(٣) «الكفاية» (٩٢٨) وما بعده.

وسواء قال: حدثنا أو أنبأنا أو قال: عن فلان أو قال: قال فلان، كلُّ ذلك محمول علىٰ السماع منه»[(١)].

وقال ابن رجب: «واعلم أنَّ الراوي في روايته تارة يُصرِّح بالسماع أو التحديث أو الإخبار، وتارة يقول: «عن»، ولا يصرّح بشيء من ذلك، وقد ذكرنا حكم هذا كله آنفاً، وتارة يقول: قال فلان كذا، فهذا له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك ممن يُعلم منه عدم التدليس: فتكون روايته مقبولة محتجاً بها، كهمّام، وحمّاد بن زيد، وشعبة، وحجاج بن محمد، وغيرهم.

قال همّام: «ما قلت: قال قتادة، فأنا سمعته من قتادة».

وقال حماد بن زيد: «إني أكره إذا كنت لم أسمع من أيوب حديثاً أن أقول: قال أيوب كذا وكذا، فيُظن أني قد سمعته».

وقال شعبة: «لأنْ أزني أحبُّ إليَّ منْ أنْ أقول: قال فلان، ولم أسمعه منه». وكذلك حجّاج بن محمد كان إذا قال: «قال ابن جريج» فقد سمعه منه.

والحال الثاني: أنْ يكون القائل لذلك معروفاً بالتدليس: فحُكم قوله: قال فلان، حُكم قوله: عن فلان، كما سبق. وبعضهم كانت هذه عادته كابن جريج. قال أحمد: «كلُّ شيء قال ابن جريج: قال عطاء أو عن عطاء، فإنَّه لم يسمعه من عطاء». وقال أيضاً: «إذا قال ابن إسحاق: وذكر فلان، فلم يسمعه منه».

الحال الثالث: أنْ يكون حاله مجهولاً. فهل يُحمل علىٰ الاتصال أم لا؟ قد ذكر الفقهاء من أصحابنا[(٢)] وأصحاب الشافعي خلافاً في الصحابي إذا قال: قال رسول الله ﷺ: هل يُحمل علىٰ السماع أم لا؟ وأنَّ الأصح حَمْله علىٰ السماع»[(٣)].

ودليلي الثاني: أنَّ أهل العلم عدُّوا هذا من الموصولات، وأنَّه غير داخل في المعلقات، وأنَّه من المتصل، كقوله: «حدثنا» و«سمعت»، قال ابن الصّلاح:

---

(١) «الإحكام» (٢/ ١٥٨).
(٢) يعني: (الحنابلة).
(٣) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٩٩ ـ ٦٠٠) ط. همام، و(١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦) ط. عتر.

«إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس، حُمل ما يرويه عنه علىٰ السماع بأيِّ لفظ كان، كما يُحمل قول الصحابي: قال رسول الله ﷺ علىٰ سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير «قال» من الألفاظ»[(١)]. وقال العراقيُّ في «التقييد والإيضاح»[(٢)] مؤكداً كلام ابن الصلاح: «الذي ذكره في ثالث التفريعات: أنَّ من روىٰ عمن لقيه بأيِّ لفظ كان، فإنَّ حُكمه الاتصال بشرط السلامة من التدليس، وهذا حاصل ما ذكره، وهو الصواب».

وقال في «التبصرة والتذكرة»[(٣)]:

..... أَمَّا الَّذِي لِشَيْخِهِ عَزَا بِـ (قَالَ) فَكَذِي
عَنْعَنَةٍ كَخَبَرِ المَعَازِفِ لا تُصْغِ (لِابْنِ حَزْمٍ) المُخَالِفِ

وقال شارحاً كلامه: «أمَّا ما عزاهُ البخاريُّ إلىٰ بعضِ شيوخِهِ بصيغةِ الجزمِ، كقولِهِ: قالَ فلانٌ، وزادَ فلانٌ، ونحو ذلكَ فليسَ حكمُهُ حكمَ التعليقِ عن شيوخِ شيوخِهِ، ومَنْ فوقَهُم، بل حكمُهُ حكمُ الإسنادِ المعَنْعَن، وحكمُهُ ـ كما سيأتي في موضعِهِ ـ الاتصالُ بشرطِ: ثبوتِ اللقاءِ، والسلامةِ من التدليسِ. واللقاءُ في شيوخِهِ معروفٌ، والبخاريُّ سالمٌ من التدليسِ، فَلَهُ حكمُ الاتصالِ. هكذا جزمَ بهِ ابنُ الصلاحِ»[(٤)].

وقال ابن القيم رادّاً علىٰ من ضعّف حديث هشام بن عمّار في المعازف: «إنَّ البخاري قد لقيَ هشام بن عمّار وسمع منه، فإذا روىٰ عنه معنعناً حُمل علىٰ الاتصال اتفاقاً لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال: «قال هشام» لم يكن فَرْق بينه وبين قوله: «عن هشام» أصلاً»[(٥)].

وقال الحافظ ابن رجب بعد أنْ ذكر حديث المعازف: «هكذا ذكره البخاري في «صحيحه» بصيغة التعليق المجزوم به، والأقرب أنَّه مسند؛ فإنَّ هشام بن عمّار أحد شيوخ البخاري، وقد قيل: إنَّ البخاري إذا قال في «صحيحه»: قال فلان،

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٢٠).
(٢) (١/ ٢٦١).
(٣) البيتان (ص٤٥ و٤٦).
(٤) «شرح التبصرة والتذكرة» (١/ ١٤٣) بتحقيقي.
(٥) «تهذيب سنن أبي داود» (٤/ ١٨٠١)، وله نحو هذا في «إغاثة اللهفان» (ص٢٩٧).

ولم يصرِّح بروايته عنه، وكان قد سمع منه، فإنَّه يكون قد أخذه عنه عَرْضاً، أو مناولةً، أو مذاكرةً، وهذا كله لا يُخرجه عن أنْ يكون مسنَداً، والله أعلم»[(١)]، وقال في «فتح الباري» (٦/ ٦٠): «الظاهر أنَّه سمعه من هشام».

وقال الشيخ عبد الكريم الخضير: «ليس من صُوَر المعلَّق ما عزاه المصنف إلىٰ شيخه بصيغة: قال»[(٢)].

ثالثاً: بعض الأحاديث صدّرها البخاري بـ (قال)، وقال في موضع آخر من الصحيح: (حدثنا)، أو: (قال لنا)، أو: (قال لي)، مثل الأحاديث: (٢١٨) و(٨٤٢) و(٨٥٥) و(١٦٣٦) و(٣٢١٤) و(٦٦٩١)، فهذا مما يدل علىٰ أن (قال) مثل: (حدثنا) عند البخاري.

رابعاً: بعض الأحاديث صدّرها البخاري بـ (قال)، وصدّرها في خارج الصحيح بـ (حدثنا)، أو: (قال لنا) أو صدّرها خارج الصحيح بـ (قال)، وصدّرها في الصحيح بـ (حدثنا) و: (قال لنا)، مثل الأحاديث الآتية: (٣٨٤٩) و(٧٣٦١).

خامساً: بعض الأحاديث اختلف الرواة عن الفربري ـ أو عن البخاري ـ أو رواة الصحيح التالين، في اللفظ الذي صدّر به البخاري الحديث عن شيخه، فعند بعضهم جاءت تلك الأحاديث بلفظ: (قال)، وعند الآخَرين جاءت الأحاديث نفسها بلفظ: (حدثنا)، أو: (قال لنا)، فاختلافهم يدل علىٰ أنها سواء عنده، كالأحاديث: (١١٥١) و(١٤٠٤) و(١٥١٧) و(١٥٣٦) و(١٧٥٣) و(١٩٨٢) و(٢١١٥) و(٢٣٢٠) و(٢٦٠٣) و(٢٧٨٠) و(٢٩٠١) و(٣١٨٠) و(٣٣٤٢) و(٤١٢٥) و(٤٦٨٨) و(٥٢٥٣) و(٥٢٩١) وعقب (٥٢٩٢) و(٥٨٩٨) و(٦٦٩١) و(٧١٤٨).

وقد اضطرب بعض من عدَّ: (قال) معلَّقاً في بعض الأحاديث، مثل: (٣٢١٤) و(٣٨٢١) و(٣٨٢٥) و(٥٥٤١) و(٧٣٦١).

---

(١) في كتابه: «نزهة الأسماع في مسألة السماع» (ص٤٠).

(٢) «تحقيق الرغبة» (ص٨٣).

والأحاديث التي صدّرها البخاري عن شيوخه بقوله: «قال» هي الأحاديث:

(٩٢٢) ـ قال محمود.

(١٠٢٩) ـ قال أيوب بن سليمان.

(١٠٥١) ـ قال عبد الله بن مسلمة.

(١١٥٢) ـ وقال هشام.

(١٣٦٤) ـ وقال حجاج بن منهال.

(١٤٠٤) ـ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد.

(١٥٥٣) ـ وقال أبو معمر.

(١٥٧٢) ـ وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصري.

(١٦٣٦) ـ وقال عبدان.

(١٧٥٣) ـ وقال محمد.

(١٧٦٩) ـ وقال محمد بن عيسىٰ.

(١٨١٨) ـ وعن محمد بن يوسف.

(١٩٨٢) ـ قال ابن أبي مريم.

(٢١١٥) ـ وقال الحميدي.

(٢٦٣٣) ـ وقال محمد بن يوسف.

(٢٧٧٨) ـ وقال عبدان.

(٣١١٢) ـ قال الحميدي.

(٣١٨٠) ـ قال أبو موسىٰ.

(٣٢٧٥) ـ وقال عثمان بن الهيثم.

(٣٣٦٣) ـ وقال الأنصاري.

(٣٧٣٦) ـ وقال نعيم.

(٣٨٢١) ـ وقال إسماعيل بن خليل.

(٣٨٢٥) ـ وقال عبدان.

(٣٩٢٠) ـ وقال دحيم.

(٤١٢٥) ـ وقال عبد الله بن رجاء.

(٤١٥٥) ـ وقال عبيد الله بن معاذ.

(٤١٨٧) ـ وقال هشام بن عمار.

(٤٢٧١) ـ وقال عمر بن حفص بن غياث.

(٤٥١٤) ـ وزاد عثمان بن صالح.

(٤٦٤٤) ـ وقال عبد الله بن براد.

(٤٦٦١) ـ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد.

(٤٧٥٨) ـ وقال أحمد بن شبيب.

(٤٩١٠) ـ وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان.

(٥٠١٠) ـ وقال عثمان بن الهيثم.

(٥٠١٤) ـ وزاد أبو معمر.

(٥٠٧٦) ـ وقال أصبغ.

(٥١٢٧) ـ وقال يحيىٰ بن سليمان.

(٥٢٩٥) ـ وقال الأويسي.

(٥٣٤٣) ـ وقال الأنصاري.

(٥٤٤٢) ـ وقال محمد بن يوسف.

(٥٤٧٢) ـ وقال أصبغ.

(٥٥٩٠) ـ وقال هشام بن عمار.

(٥٧٠٧) ـ وقال عفان.

(٥٩٣٣) ـ وقال ابن أبي شيبة.

(٦٠٧٢) ـ وقال محمد بن عيسىٰ.

(٦١١٣) ـ وقال المكي.

(٦٣٠٠) ـ وقال ابن أبي إدريس.

(٦٣٤١) ـ وقال الأويسي.

(٦٥٥٢) ـ وقال إسحاق بن إبراهيم.

(٦٥٨٥) ـ وقال أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي.

(٦٦٥٣) ـ وقال عمرو بن عاصم.

(٧١٤٨) ـ وقال محمد بن بشار.

(٧٣٦١) ـ وقال أبو اليمان.

(٧٤١٣) ـ وقال أبو اليمان.

(٧٤٣٠) ـ وقال خالد بن مخلد.

(٧٤٤٠) ـ وقال حجاج بن منهال.

٩٦ ـ قد ضمَّن البخاري كتابه عدداً من قضايا مصطلح الحديث؛ فقد ذكر في كتاب العلم[١] من كتابه «الصحيح» عدداً من الأبواب تتعلق بمصطلح الحديث، فمن ذلك: «بابُ من سُئِلَ علماً وهو مشتغلٌ في حديثه، فأتمَّ الحديث ثم أجاب السائل»[٢].

وهو بوّب في كتاب العلم[٣] أيضاً: «باب من رفع صوته بالعلم»، وقال أيضاً: «باب قول المحدّث: حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا»[٤]. وقال أيضاً: «القراءة والعرض علىٰ المحدّث»[٥]. وقال أيضاً: «بابُ ما يُذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلىٰ البلدان»[٦]. وقال أيضاً: «بابٌ: متىٰ يصحُّ سماع الصغير؟»[٧]. وقال أيضاً: «بابُ من سمع شيئاً فراجع حتىٰ يعرفه»[٨]. وقال أيضاً: «بابُ كتابة العلم»[٩]. وقال أيضاً: «بابُ حفظ العلم»[١٠]. وقال في موضع آخَر من كتابه: «باب: إذا عدَّل رجلٌ أحداً فقال: لا نعلم إلا خيراً، أو قال: ما علمت إلا خيراً»[١١]. وقال أيضاً: «بابٌ: إذا شهد شاهدٌ، أو شهودٌ بشيءٍ، فقال آخرون: ما علمنا ذلك؛ يُحكم بقول من شهد»[١٢]. وقال أيضاً: «بابُ الشهداءِ العدول»[١٣].

---

(١) وقد تضمّن كتاب البخاري سبعةً وتسعين كتاباً.

(٢) قبيل (٥٩).

(٣) قبيل (٦٠).

(٤) قبيل (٦١).

(٥) قبيل (٦٣).

(٦) قبيل (٦٤).

(٧) قبيل (٧٦).

(٨) قبيل (١٠٣).

(٩) قبيل (١١١).

(١٠) قبيل (١١٨).

(١١) قبيل (٢٦٣٧).

(١٢) قبيل (٢٦٤٠).

(١٣) قبيل (٢٦٤١).

وقال أيضاً: «بابُ تعديلِ كم يجوز؟»[١]. وقال أيضاً: «بابُ شهادة القاذف والسارق والزاني»[٢]. وقال أيضاً: «بابُ تعديل النساء بعضهن بعضاً»[٣]. وقال أيضاً: «بابٌ: إذا زكّىٰ رجل رجلاً كفاه»[٤]. وقال أيضاً: «كتاب أخبار الآحاد»[٥]. وقال أيضاً: «باب خبر المرأة الواحدة»[٦].

٩٧ ـ نظراً لجودة صنيع البخاري في تجريد كتابه للصحيح خاصة، ومن ثَمَّ لجودة شرط مسلم في كتابه «الصحيح»، صار مستعمَلاً عند جماعة من أهل العلم مصطلح: «علىٰ شرط الشيخين» أو «علىٰ شرط البخاري» أو «علىٰ شرط مسلم». ومعنىٰ: «علىٰ شرط البخاري ومسلم»: أنَّ رجال الحديث الموصوف بهذه الصفة رجال البخاري ومسلم، علىٰ الهيئة والطريقة التي أخرج البخاريُّ ومسلم بها، أما إذا كان رجال سنده مخرّجٌ لهم في «صحيح البخاري» علىٰ الهيئة التي اختارها البخاري وروىٰ بها؛ فإنَّهم يصفون الحديث الذي هذه حاله بأنَّه علىٰ شرط البخاري، وإذا كان رجال سنده مخرّج لهم في «صحيح مسلم» يصفون الحديث بأنَّه علىٰ شرط مسلم، وما قررتُه هو ظاهر صنيع الدارقطني؛ إذ إنَّه ألّف كتاب «الإلزامات»؛ وألزم البخاريَّ ومسلماً إخراج أحاديث[٧]، أسانيدها أسانيد أخرج البخاريُّ ومسلمٌ لرواتها، ومِثل الدارقطني: أبو ذرٍّ الهرويُّ والحاكم في «المستدرك»، وابن منده، والبيهقي؛ إذ ذكر أنَّهما اتفقا علىٰ أحاديث من صحيفة همام بن مُنبِّه، وأنَّ كلَّ واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أنَّ الإسناد واحدٌ، ثم استعمل ذلك المصطلح جماعة من المتأخرين، كالنووي وابن دقيق العيد والذهبي وابن كثير وابن حجر وغيرهم.

بعد هذا التعريف العام لمصطلح: «علىٰ شرط الشيخين»، سأبيّن إنْ شاء الله

---

(١) قبيل (٢٦٤٢).
(٢) قبيل (٢٦٤٨).
(٣) قبيل (٢٦٦١).
(٤) قبيل (٢٦٦٢).
(٥) قبيل (٧٢٤٦) وهو الكتاب (٩٥).
(٦) قبيل (٧٢٦٧).
(٧) قال الدارقطني في مقدمة كتابه (٦٤): «ذِكر ما حضرني ذِكره مما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه علىٰ شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالىٰ. وبالله التوفيق».

تعالىٰ مرادَ شرط البخاري؛ لأنَّه المقصود الرئيس عندي في هذه الدراسة، ولأنَّ مسلماً تبعٌ له في الأعمِّ الأغلب، فأقول: شَرْط البخاري في كتابه «الصحيح» أنَّه ذَكَر الصحيح الجامع شروط الصحة من الاتصال وعدالة الرواة وضبطهم والسلامة من الشذوذ والعلل، وهذا ظاهرٌ مِن وَسْمه لكتابه الصحيح بـ **«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»**[(١)]، وقد قال البخاري: «ما أدخلت في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح لحال الطول»[(٢)]. فهذا ظاهر أنَّه اشترط الصحة في المسنَدات، وأنَّه لم يقصد الاستيعاب، وشرطُ البخاري في اتصال السند معروف، وقد بنىٰ كثيراً من الجهد علىٰ تحقيق الاتصال في كتابه «الصحيح» و«التأريخ» كما مرَّ في الفقرة (٩٥)، وهو أنَّه لا يكتفي بالمعاصرة، وإمكانية اللقاء، بل يشترط ثبوت اللقاء. وأما شَرْطه في عدالة الرواة وضَبْطهم: فإنَّه عمد إلىٰ الثقات الذين هم في أعلىٰ المراتب من الثقة، واحترز عمن هو دون ذلك، ولم يَخرج عن هذا القيد إلا إذا قام ما يعضده من ملازمة أو متابعة أو شاهد أو انتقاء، أو خصوصية توجب الطمأنينة إلىٰ حديث ذلك الراوي. ثم إنَّ تحرّي البخاري عن الخطأ في أحاديث الثقات معروف مشهور، وقد بلغ البخاري من التمكن في هذا العلم حتىٰ فاق أقرانه ومشايخه، بل إنَّه أشار إلىٰ علل أحاديث في كتابه «الصحيح»؛ لينبّه الباحث علىٰ ما يكون علة وما لا يكون علة؛ وليكون كتابه مِدْرساً لأهل العلم من بعده في دقائق هذا الفن.

علىٰ أنَّ هذا المصطلح غير جيّد؛ لأنَّ طريقة البخاري ومسلم في اختيار مرويات الراوي لا تُدرَك؛ لأنَّهما ينتقيان من أحاديث الراوي.

لذا فالصواب عدم الحكم علىٰ حديث أنَّه علىٰ شرط البخاري أو مسلم، وذلك لأنَّ قائل ذلك كأنَّه وضع نفسه بمنزلة ومكانة البخاري ومسلم، ثم معرفة كونه علىٰ شرطهما أو شرط أحدهما أمرٌ عسير يصعب معرفته، لصعوبة معرفة طريقة الانتقاء، وللمعرفة الواسعة لصاحبَي «الصحيحين» بأحوال الرواة في الأماكن والشيوخ ونوع الأحاديث.

---

(١) مرَّ ذكر اسم الكتاب مع شرح محترزاته.

(٢) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٧) ط. الغرب.

لكنَّ الذين أبَوْا إلا استخدام هذا المصطلح اشترطوا فيه شروطاً:

الشرط الأول: أنْ تكون هيئة رواة هذا الإسناد علىٰ الهيئة التي خرّج فيها الشيخان أو أحدهما، فهما لم يخرجا لسفيان بن حسين من حديثه عن الزهري، ولم يخرجا لهشيم بن بشير ما رواه عن الزهري، ونحو تِلْكم المحترَزات التي ذكرها العلماء.

الشرط الثاني: أنْ يكون رجال هذا الحديث ممن أخرج لهم الشيخان ـ أو أحدهما ـ احتجاجاً، لا في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً، فمن كان قد خرّج له البخاري ومسلم أو أحدهما في الشواهد والمتابعات والتعاليق أو مقروناً فلا يقال: علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما.

الشرط الثالث: أنْ تقع رواية رواة هذا الحديث في «الصحيحين» قصداً، لا عَرَضاً أو اتفاقاً أو انتقاءً؛ إذ إنَّهما خرّجا عن بعض مَنْ في حفظهم شيءٌ انتقاءً، أو عن مدلِّس مما علما أنَّه لم يدلس فيه، أو عن مختلِط بعد الاختلاط مما علموا أنَّه لم يخطئ فيه.

الشرط الرابع: أن يكون هذا الحديث سالماً من الشذوذ والعلة، وهذا شرط عام في كلِّ حديث صحيح.

إذن إذا وُجدت هذه الشروط؛ فإنَّ جماعة من أهل العلم يُطلقون علىٰ الحديث الذي اجتمعت فيه هذه الشروط: علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما علىٰ ما مرَّ، ولا ينصرف المعنىٰ إلىٰ مذهبهما في السند المعنعَن، كما يتوهمه كثيرٌ من الطلبة.

وأنا ضد مصطلح: «علىٰ شرط الشيخين» لأمور:

أولاً: إنَّ البخاري قد روىٰ عن عدد من الرواة حديثاً واحداً فقط، وهناك أمثلة عديدة لهذا في الكتاب، انظر الأحاديث:

(٩٦٦) و(١٠٦٥) و(١٠٧٦) و(١١٧٥) و(١٢٠٠) و(١٢٩١) و(١٦٥٩) و(١٩١٢) و(٢٩٠٩) و(٣١٦٢) و(٣٢٥١) و(٣٣٣١) و(٣٥٥٣) و(٣٥٩٥) و(٣٨٥٩) و(٣٨٨٧) و(٤٠٠٤) و(٤١٣١) و(٤١٥٦) و(٤١٥٩) و(٤١٦٨) و(٤١٧٠) و(٤١٧٦) و(٤١٨٩) و(٤٢٠٨) و(٤٢٥٢) و(٤٢٦١) و(٤٢٨٢) و(٤٤٧٠) و(٤٤٧٣) و(٥٧٠٨) و(٥٧٥٢) و(٥٧٧٨) و(٥٧٨٢) و(٦٣٩٨) و(٦٥٦٦) و(٦٩٣٤) و(٧٥٣٤).

فليس من المعقول أنْ يروي البخاري عن الراوي حديثاً واحداً، ونأتي نحن لنقول: إنَّ جميع مرويات هذا الراوي علىٰ شرط البخاري.

ثانياً: لا يمكن لأحد أنْ يبلغ منزلة البخاري ولا مسلم في الانتقاء، لا سيما مع البون الكبير بين المتقدمين والمتأخرين.

ثالثاً: إنَّ فتح هذا الباب يؤثّر في صنعة الحديث، فتجد الحديثي الناشئ بمجرد نظره إلىٰ «التقريب» للحافظ ابن حجر، ونحوه من كتب الرجال، ثمَّ النظر إلىٰ الرُّقوم يَحكم علىٰ الحديث أنَّه علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما، ويدخل الوَهَم في ذلك، وغير بعيد عنك تخليط الحاكم في ذلك، وهو أمثل من كثيرين ممن أمسك قلم التحقيق في هذا الزمان.

رابعاً: إنَّ الحكم علىٰ أحاديث أولئك الرواة المنتقىٰ من أحاديثهم بالصحة عموماً، وأنَّه علىٰ شرط الشيخين فيه مفسدة عظيمة، وهي تصحيح ما ليس بصحيح، فإعراض الشيخين عن تخريج ما تركوه يقتضي عدم الاعتماد، لا سيما الأحاديث التي هي عيون المسائل، وتعميم الحكم علىٰ صحة مرويات أولئك الرواة يُدخل إلىٰ السُّنَّة ما ليس منها.

وسأضرب مثالاً أو أكثر عن طريقة البخاري في تخريج أحاديث الرواة، فعند الحديث (٥٦٤١)، (٥٦٤٢) روىٰ حديث زهير بن محمد، وهو أبو المنذر التميمي، في حفظه مقال، لكنَّ رواية البخاري عنه من جودة صنيعه في الانتقاء، فرواية أهل الشام عنه سقيمة، ورواية أهل البصرة عنه أمثل، قال البخاري في «تأريخه الصغير» نقلاً عن «فتح الباري» (١٣/ ٩): «وما روىٰ عنه أهل الشام فإنَّه مناكير، وما روىٰ عنه أهل البصرة فإنَّه صحيح»، وكذا نقله عنه المزي في «تهذيب الكمال» (٣/ ٣٧)، والنص في «التأريخ الكبير» (٣/ ٣٥٣) (٤٣١٤) لكنَّ فيه سقطاً، وليس لزهير بن محمد في «صحيح البخاري» سوىٰ هذا الحديث، وآخر (٦٢٢٩) وكلاهما من حديث أهل البصرة عنه، وهو متابَع فيهما، ثمَّ إنَّ البخاريَّ وافقه ابن عدي في الحكم علىٰ مرويات الراوي؛ إذ قال في «الكامل» (٤/ ١٨٧): «لعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه، فإنَّه إذا حدّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة،

وأرجو أنَّه لا بأس به». وخذ مثالاً آخر: حريز بن عثمان الرحبي، وانظر: ما علّقت عليه عند الحديث (٣٥٠٩).

ومعلوم من صنيع الشيخين حيث رويا عن جماعة ممن خفَّ ضبطهم أنَّهما ينتقيان من أحاديثهم؛ لأنَّهما علما أنَّ هذه الأحاديث قد صحت، وذلك بالموازنة والمقارنة مع أحاديث غيرهم من الثقات، فلمّا توبعوا علىٰ أحاديثهم، وتبيّن لصاحب «الصحيح» صحتها، أخرجها في المتابعات مقرونةً بأحاديث الثقات، والفحص لأحاديث الراوي هكذا مَلَكةٌ لا توجد عند كل أحد.

وقد يُخرج له صاحب «الصحيح» إذا قامت قرينةٌ أو أحاطَ روايته ظرفٌ يُرجِّح صحتَها: كعناية الراوي الخفيف الضبط برواية شيخٍ معيّن أو ملازمته له، فيُخرج صاحب الصحيح روايته عن ذلك الشيخ في الأصول، وليس في المتابعات فقط.

وهذا يحتاج الىٰ جهد كبير، وتمييز دقيق بين الأحاديث؛ ليستفاد مما يصح منها.

ومن أبرز النماذج الدالة علىٰ ذلك كله: حماد بن سلمة:

فهو حماد بن سلمة بن دينار البصري؛ ثقة له أوهام.

قال أحمد: «حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حُميد، وأصحّ حديثاً». وقال ابن معين: «أثبت الناس في ثابت البُنانيِّ: حماد بن سلمة»[(١)].

وقال الحافظ في «التقريب»: «ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغيّر حفظُهُ بأخرة»[(٢)].

إذنْ فحمّاد بن سلمة في أول أمره ثقة له أوهام؛ وهذا التعبير يشير الىٰ خفة في الضبط، لكن خفة الضبط تنجبر بطول الملازمة للشيخ وشدة العناية بحديثه. وحماد ـ كما ذكرنا ـ كثير الملازمة لثابت البناني، شديد العناية بحديثه، إذن فما حدَّث به حمّاد ـ قبل اختلاطه ـ عن ثابت يعدُّ من الحديث الصحيح. وحديثه عن

(١) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ٢٧٩).

(٢) «تقريب التهذيب» (١/ ٣١٨).

غيره من قبيل الحَسن. ثم تغير حمّاد لمّا كَبِر فساء حفظه. فكان حديثه في هذه المرحلة ضعيفاً. إذا عرفنا هذا فلننظرْ ماذا فعل الشيخان بحديث حمّاد بن سلمة:

أما البخاري: فقد أخرج له في «التأريخ»، وكتاب «التأريخ» غير «الصحيح» فهو كتاب علل، لكنَّ البخاريَّ ترك الحديث عنه في «الصحيح»، واستشهد به في التعاليق.

وأمّا مسلمٌ: فقد غربل حديثه، وميّز منه أحاديث حدَّث بها قبل الاختلاط، ثمَّ قسَم هذه الأحاديث إلىٰ قسمين:

القسم الأول: الأحاديث التي حدَّث بها حمّاد عن ثابت، وهذه أخرجها مسلم في «الصحيح» أصولاً محتجّاً بها.

القسم الثاني: الأحاديث التي حدَّث بها عن غير ثابت، وهذه لم يُخرجها مسلم في الأصول، وإنَّما أخرجها في الشواهد.

يقول الذهبي: «احتجَّ مسلمٌ بحمّاد بن سلمة في أحاديث عدة في الأصول، وتحايَدَه البخاري»[(١)].

ويوضّح ما أجمله الذهبي هنا: كلام نقله الحافظ ابن حجر عن البيهقي يتحدث فيه عن حمّاد بن سلمة، قال البيهقي: «أحد أئمة المسلمين، إلا أنَّه لمّا كَبِرَ ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأمّا مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع قبل تغيره، وما سوىٰ حديثه عن ثابت ـ لا يبلغ اثني عشر حديثاً ـ أخرجها في الشواهد»[(٢)].

وكذلك إسماعيل بن أبي أويس، فهو صدوق أخطأ في أحاديث من حِفظه[(٣)]؛ فقد روىٰ عنه الشيخان مما علما أنَّه لم يخطئ فيه واحتجا به، إلا أنَّهما لم يكثرا من تخريج حديثه، ولم يُخرج له البخاري مما تفرّد به سوىٰ حديثين مما علم أنَّه قد حفظه، وأمّا مسلم فقد أخرج عنه أقلّ مما أخرج البخاري، وغالب رواية البخاري عنه في أحاديث «موطأ مالك» فهو عالم بأمره؛

(١) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (١/ ٥٩٤) (٢٢٥١).
(٢) «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٣).
(٣) «تقريب التهذيب» (٤٦٠).

إذ إنَّه ابن أخت الإمام مالك، وهو متابَع فيما رواه عن مالك؛ حيث إنَّ رواة «الموطأ» كثيرون[١]، وموطأ مالك عند البخاري عن جماعة من الرواة. ويعضد ما قلته: قول الحافظ ابن حجر: «وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أنَّ إسماعيل أخرج له أصوله، وأذِن له أن ينتقي منها وأنْ يعلِّم له ما يُحدِّث به؛ ليحدّث به ويُعرض عما سواه، وهو مشعرٌ بأنَّ ما أخرجه البخاريُّ عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنَّه كَتَب من أصوله»[٢].

ومجمل ما ذكرته من طريقة صاحبي «الصحيحين» في الانتقاء يوضحه كلام ابن عبد الهادي، إذ قال: «واعلم أنَّ كثيراً ما يروي أصحاب «الصحيح» حديث الرجل عن شيخ معيّن؛ لخصوصيته به ومعرفته بحديثه وضَبْطه له، ولا يُخرجون حديثه عن غيره؛ لكونه غير مشهور بالرواية عنه، ولا معروف بضبط حديثه، أو لغير ذلك، فيجيء مَن لا تحقيق عنده، فيرىٰ ذلك الرجل المُخرج له في «الصحيح» قد روىٰ حديثاً عمن خرّج له في «الصحيح» من غير طريق ذلك الرجل، فيقول: هذا علىٰ شرط الشيخين، أو علىٰ شرط البخاري، أو علىٰ شرط مسلم؛ لأنَّهما احتجا بذلك الرجل في الجملة، وهذا فيه نوع تساهل، فإنَّ صاحبَي «الصحيح» لم يحتجا به إلا في شيخ معيّن لا في غيره، فلا يكون علىٰ شرطهما، وهذا كما يُخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، وعلي بن مسهر وغيرهما، ولا يخرجان حديثه عن عبد الله بن المثنىٰ، وإنْ كان البخاريُّ قد روىٰ لعبد الله بن المثنىٰ من غير رواية خالد عنه.

فإذا قال قائل في حديثه عن عبد الله بن المثنىٰ: هذا علىٰ شرط البخاري، كما قاله بعضهم في حديثه عنه عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: أول ما كُرهت الحجامة للصائم أنَّ جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم، فمرَّ به النبيُّ ﷺ فقال: «أفطر هذان»، ثمَّ رخص النبيُّ ﷺ بعدُ في الحجامة للصائم، وكان أنس يحتجم وهو صائم، كان في كلامه نَوْع مساهلة، فإنَّ خالداً غير مشهور بالرواية عن عبد الله بن المثنىٰ، والحديث فيه شذوذ، وكلام مذكور في

(١) انظر: «موطأ الإمام مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني (١/ ٢٨).
(٢) «هدي الساري» (١/ ٣٩١).

غير هذا الموضع، وكما يُخرج مسلم حديث حمّاد بن سلمة عن ثابت في الأصول دون الشواهد، ويخرج حديثه عن غيره في الشواهد، ولا يُخرج حديثه عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك وعامر الأحول وهشام بن حسّان وهشام بن زيد بن أنس بن مالك وغيرهم، وذلك لأنَّ حماد بن سلمة مِن أثبت من روىٰ عن ثابت، أو أثبتهم، قال يحيىٰ بن معين: أثبت الناس في ثابت البناني: حمّاد بن سلمة. وكما يُخرج مسلم أيضاً حديث سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة الصنعاني، مع أنَّ سويداً ممن كَثُر الكلام فيه واشتهر؛ لأنَّ نسخة حفص ثابتة عند مسلم من طريق غير سويد لكنْ بنزول، وهي عنده من رواية سويد بعلوٍّ، فلذلك رواها عنه، قال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمسلم: كيف استجزت الرواية عن سويد في «الصحيح»؟ فقال: ومن أين كنت آتي بنسخة حفص بن ميسرة؟ فليس لقائل أنْ يقول في كلِّ حديث رواه سويد بن سعيد عن رجل روىٰ له مسلم من غير طريق سويد عنه: هذا علىٰ شرط مسلم، فاعلم ذلك.

وقد روىٰ مسلم في «صحيحه» حديثاً من رواية أبي صخر، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، لكن ابن قسيط لا يرويه عن أبي هريرة، وإنَّما يرويه عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، قال في «صحيحه»: حدثني محمد بن عبد الله بن نمير، حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثني حيوة، حدثني أبو صخر، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، أنَّه حدثه أنَّ داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص، حدثه عن أبيه أنَّه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر، إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال: يا عبد الله بن عمر، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ إنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من خرج مع جنازة وصلىٰ عليها، ثم تبعها حتىٰ تُدفن كان له قيراطان من أجر، كلُّ قيراط مثلُ أُحدٍ، ومَنْ صلّىٰ عليها، ثُمَّ رجع كان له من الأجر مثل أحد». فأرسل ابن عمر خباباً إلىٰ عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت، وأخذ ابن عمر قبضة من حصىٰ المسجد يقلّبها في يده حتىٰ رجع إليه الرسول فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة. فضرب ابن عمر بالحصىٰ الذي كان في يده الأرض ثُمَّ قال: لقد فرّطنا في قراريطَ كثيرة، هكذا روىٰ مسلم هذا الحديث في «صحيحه» من رواية أبي صخر، عن ابن قسيط بعد أنْ ذكره من طرق عن أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيِّب والأعرج وأبي صالح وأبي حازم وغيرهم عنه،

ورواه أيضاً من حديث معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن ثوبان، فرواية أبي صخر متابِعة لهذه الروايات وشاهدة لها.

وهكذا عادة مسلم غالباً إذا روىٰ لرجل قد تُكُلِّم فيه ونُسب إلىٰ ضَعف وسوء حفظ وقلة ضبْط، إنمَّا يروي له في الشواهد والمتابعات، ولا يُخرج له شيئاً انفرد به، ولم يتابَع عليه. فعُلم أنَّ هذا الحديث[١] الذي تفرّد به أبو صخر عن ابن قسيط عن أبي هريرة لا ينبغي أنْ يقال: هو علىٰ شرط مسلم، وإنمَّا هو حديث إسناده مقارب، وهو صالح أنْ يكون متابِعاً لغيره وعاضداً له، والله أعلم»[٢].

٩٨ ـ إنَّ الإمام البخاري يخرج أحياناً حديثاً كاملاً في الباب للفائدة من لفظة واحدة.

٩٩ ـ إنَّ الإمام البخاري لا يُقْدم علىٰ إقران راوٍ بآخر في «صحيحه» إلا لنكتةٍ؛ مثل: الدلالة علىٰ اتحاد لفظَي الراويين، أو بيان أنَّ للشيخ أكثر من راوٍ، أو الإشارة إلىٰ متابَعة، أو غير ذلك.

١٠٠ ـ إذا روىٰ البخاري لرجل مقروناً بغيره فلا يلزم أن يكون فيه ضَعف.

١٠١ ـ كان البخاري من النقّاد، وهي مهمة صعبة لا يطيقها إلا «من كان في منزلة الانتقاد والجهبذة والتنقير والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل»[٣].

١٠٢ ـ عظيم دقة البخاري في وضع الألفاظ؛ فقد ساق حديث (٥٠٠٨) عن محمد بن كثير، عن شعبة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن أبي مسعود مرفوعاً، واقتصر علىٰ قوله: «من قرأ بالآيتين»، ولم يَسُق المتن علىٰ هذا السند، ثم حوَّل السند إلىٰ طريق منصور فقال: وحدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن يزيد، عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كَفَتاه».

---

(١) يعني: حديثاً كان قد ذكر ابن عبد الهادي عن بعضهم أنّه قال عنه: إنّه علىٰ شرط مسلم. فردَّ ابن عبد الهادي علىٰ هذه المقالة بالكلام أعلاه.

(٢) «الصارم المنكي» (ص٢٥٦ ـ ٢٥٩). (٣) «الجرح والتعديل» (١/ ٥٤).

فساق المتن كاملاً، ورواية شعبة الأُولىٰ أخرجها أحمد (٤/ ١٢١) عن حجاج بن محمد، عن شعبة فقال: «من سورة البقرة» ولم يقل: «آخر»، فلعل هذا هو السر في تحويل السند؛ ليسوقه علىٰ لفظ منصور، كما استظهره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٣٧).

١٠٣ ـ تلطّفه في الرد علىٰ المخالفين، فقد عقد باباً فقال: «باب من قال: لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الدَّفتين»، ثم ساق حديث (٥٠١٩). قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١١/ ٢٥١): «هذه الترجمة للردِّ علىٰ من زعم أنَّ كثيراً من القرآن ذهب لذهاب حَمَلته، وهو شيء اختلقه الروافض لتصحيح دعواهم أنَّ التنصيص علىٰ إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن، وأن الصحابة كتموه، وهي دعوىٰ باطلة؛ لأنهم لم يكتموا مثل: «أنت عندي بمنزلة هارون من موسىٰ»، وغيرها من الظواهر التي قد يَتمسك بها من يدّعي إمامته، كما لم يكتموا ما يعارض ذلك، أو يخصص عمومه، أو يقيّد مطلقه، وقد تلطّف المصنف في الاستدلال علىٰ الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدَّعون إمامته، وهو محمد ابن الحنفية ـ وهو ابن علي بن أبي طالب ـ، فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس؛ فإنه ابنُ عم عليٍّ، وأشد الناس له لزوماً واطلاعاً علىٰ حاله».

١٠٤ ـ إنَّ البخاري يجعل الحديث الأخير ـ في كثير من الأحيان ـ من كل كتاب من كُتب «الجامع الصحيح» فيه مناسبة الإشارة إلىٰ خَتْم هذا الكتاب، وأحياناً يسوق أدلة لمسألة مختلَف فيها، فيختم الباب بما هو ترجيح وتعضيد لأحد القولين، كما في (١٨١٣).

١٠٥ ـ ما تركه البخاري من أحاديث من أعيان المسائل، ولم يُخرجه فهو مما لم يصح عنده، وهذا المعنىٰ هو الذي يشرح كلام أبي عبد الله ابن الأخرم؛ إذ قال: «قلّما يفوت البخاري ومسلماً مما يَثبت من الحديث»[1].

(١) «معرفة أنواع علم الحديث» (ص٨٦) بتحقيقي.

١٠٦ ـ الاكتفاء بالسند عن متن لاحق، كما في الحديث (١٣٢٥) ساقه من طريق أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يذكر المتن، ثم أردف المتن والإسناد من طريق الأعرج عن أبي هريرة.

١٠٧ ـ تكلم البخاري بدقائق النحو كما في (٥٨٨٧).

١٠٨ ـ اختصار البخاري للحديث؛ فقد ثبت لنا بالدليل أنه اختصر عدداً من الأحاديث، انظر الأحاديث الآتية: (٩٤٣) و(١٤٠٢) و(١٥٥٧) و(١٦١٤)[1] و(١٧١٢) و(٤٤٥٨) و(٤٤٩٩) و(٤٥٠٤) و(٤٦٩٦) و(٤٨٧٦) و(٤٩٥٥) و(٥٢٥٢) و(٦٥٧٢)، ويلحق بهذا ما ذكرناه وصدرناه بقوله: «مثله» و«نحوه» و«بهذا».

١٠٩ ـ إشارته إلىٰ علل الحديث كما أشار بألخص عبارة، وأوجز إشارة عند الأحاديث:

(٤) و(١٨٠) و(٢٥٣) و(٨٢٨) و(٩٨٦) و(١١٥٥) و(١٣٤٨) و(١٣٩٦) و(١٥٢٣) و(١٥٥١) و(١٥٨٠) و(١٥٩٣) و(١٦٥٠) و(١٧٢٢) و(١٧٣٢) و(١٨٦٣) و(١٩٢٦) وقبيل (١٩٣٨) و(٢٨٣٩) و(٢٨٨٦) وقبيل (٣٠٧٤) و(٣٤٢٤) و(٣٨١٤) و(٤٨٦٢) و(٥٠٦١) و(٥٢٧٣) و(٥٨٦٨) و(٦٣٢٠) و(٦٣٢٩) و(٦٤٠٤) و(٦٤٠٨) و(٦٤٤٣) و(٦٤٤٩) و(٦٤٩٤) و(٦٥٨٦) و(٦٧٥١) و(٦٧٥٤) و(٦٧٩٣) و(٦٨٣٩) و(٦٨٤٠) و(٧٠٠٠) و(٧٠٤٢) و(٧٠٨٣) و(٧١٤٨) و(٧١٧١) و(٧١٧٢) و(٧١٩٨).

١١٠ ـ انتفع الناس من البخاري تأليفاً وتدريساً، وانتفع بمؤلفاته من عاصره من طَلَبته وأقرانه، وحتىٰ أصحاب الصحاح؛ كما انتفع مسلم من البخاري، انظر الأحاديث (ص١١٨٧) و(١١٩٤)، وعقب (١٤٢٩).

١١١ ـ دقة الاستنباط، كما استنبط في إسلام النجاشي (٣٨٧٧).

١١٢ ـ أحال المتن علىٰ سند سابق، كما في الحديث (١٤٢٩).

١١٣ ـ وإنَّ البخاري لمّا يفْصل الروايات، ويرجّح فيما بينها، فإن ذلك يدل علىٰ سعة علمه وعظيم اطلاعه ومعرفته بضبط مرويات كل راوٍ، ومعلوم أنه يُخرج أحياناً حديثاً كاملاً في الباب للفائدة من لفظة واحدة تَرِد في الحديث، ثم إنه لا

(١) مسلم لم يختصره.

يُقدِم علىٰ إقران راوٍ براوٍ آخر في صحيحه إلا لنكتة، مثل: الدلالة علىٰ اتحاد لَفْظَي الراويين، أو بيان أن للشيخ أكثر من راوٍ، أو الإشارة إلىٰ متابعة، أو غير ذلك من الفوائد الإسنادية، ولمّا يشير البخاري إلىٰ بعض الاختلافات الواردة في بعض الأحاديث، فإن ذلك يتخرج عليه أنه قد يصح الحديث، ثم يكون في بعض ألفاظه أو عباراته جُمَل غير صحيحة، وهذا الأخير يدل عليه ترجيح البخاري، وفي ذلك فائدة: وهي أن الاضطراب مع عدم الترجيح، أما مع الترجيح فيزول أثر الاختلاف.

١١٤ ـ دقة الاختصار كما في الحديث (٣٨٨٥)، ومع هذا فقد حصل له تأخير ما حقه «البيان»: (٥٣) بيّنه عند الحديث (٨٧)، وحديث (١٠٢٨) كان الأليق أن يُذكر في (١٠٢٢)، وحديث (٦٩٤٦) يقتضي البيان وترَكه، وكأنه صنع ذلك ليعوّد القارئ علىٰ البحث، وقد قدَّم ما حقه التقديم: كما في حديث (٢٧٠٤)؛ إذ ساق عقب الحديث قول علي ابن المديني، ومكانه عند (٧١٠٩) إذ إن تقديمه أليق.

١١٥ ـ حُسن الاستنباط، فانظر:

في التفسير: قبيل (٤٤).

وفي الفقه: قبيل (١٣٥) و(٢٩٣)، وقبيل (٦٣٥) و(٦٨٩)، وقبيل (١٤٢٦).

في الأصول: (٢٩٣) و(٦٨٩) و(١٤٨٣)[١]، وقبيل (١٤٨٣)[٢] و(٢٩٥٣).

في العقيدة: (٥٠).

١١٦ ـ وردَ الشك في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» في عدد من الأحاديث كما في الأحاديث الآتية[٣]: (٩٨)[٤] و(١١٢)[٥] و(١١٧) و(٣١٣) و(٧٠٥) و(٩٢٢) و(٩٨٠) و(١٣٠٥)[٦]

(١) أو مجمل كلامه يدل علىٰ الأخذ بمفهوم المخالفة.

(٢) قال: «والمفسَّر يقضي علىٰ المبهم إذا رواه أهل الثبت».

(٣) انظر كتابنا: «الجامع في العلل والفوائد» (٤/ ٣٩٦ ـ ٤٠١).

(٤) وذكر عقب الحديث معلّقاً ما يدفع الشك.

(٥) وقد بيَّن البخاري الشاك، وبيّن رواية الأكثر.

(٦) وقد بيَّن البخاري ممن الشك.

و(١٣٠٨) و(١٣٥٥) و(١٤٣٨) و(١٧٨٩) و(١٨٦٣) و(١٩٨٩) و(٢٢٣٩)
و(٢٢٦٥) و(٢٣٨٢) و(٢٣٩٤) و(٢٧٣٠) و(٢٧٦٩) و(٢٧٨١)[١] و(٢٧٨٨)
و(٢٧٩٠) و(٢٧٩٦) و(٢٨٠٥) و(٢٨٠٧) و(٢٩٠٧)[٢] و(٢٩٢٢) و(٣٠٨٩)
و(٣١٧٠) و(٣٢٤٦) و(٣٢٤٧) و(٣٢٦١)[٣] و(٣٢٧٣) و(٣٣٠٤) و(٣٣٥٨)
و(٣٣٥٩)[٤] و(٣٤٦٤) و(٣٦٠٠) و(٣٦١٤) و(٣٦١٥) و(٣٦٢٢) و(٣٦٩٦)
و(٣٦٩٩) و(٣٧٧٩) و(٣٧٨٠)[٥] و(٣٧٩٠) و(٣٨٠٤) و(٣٨٥٤)[٦] و(٣٨٨٧)
و(٣٩١٦)[٧] و(٤٠٨١) و(٤٠٩١) و(٤١٠١) و(٤١٠٤) و(٤١٢٠) و(٤١٢٣)
و(٤٢٠٥) و(٤٢٠٩) و(٤٣٥١) و(٤٤٣٨) و(٤٥٣٢) و(٤٥٣٣)[٨] و(٤٥٦٣)[٩]
و(٤٧٤١) و(٤٨١٧) و(٤٨٤٧) و(٤٨٩٧) و(٤٩٠٠) و(٤٩٠٦)[١٠] و(٤٩٩٠)
و(٥١٨٣) و(٥٢٠٢) و(٥٣٨٢) و(٥٣٩٤) و(٥٤٩٨) و(٥٥٠١) و(٥٥٠٩)
و(٥٥١٥) و(٥٥١٨) و(٥٥٣٥) و(٥٥٤٤) و(٥٥٩٠) و(٥٦١١)[١١] و(٥٦٣٥)
و(٥٦٥٦) و(٥٦٦٦) و(٥٧٠٦) و(٥٧٣٧) و(٥٧٣٨) و(٥٧٨٩) و(٥٨٦٥)
و(٥٨٧٢) و(٥٩٣٠)[١٢] و(٥٩٤٢) و(٥٩٦٨) و(٦٠٠٧)[١٣] و(٦٠٥٤) و(٦٠٥٥)
و(٦٠٦٠) و(٦٠٩٩) و(٦١٢٨) و(٦١٤١) و(٦١٥٣) و(٦١٦٦) و(٦٢٤٢)
و(٦٢٦٢) و(٦٢٧٨) و(٦٢٨٢)[١٤] و(٦٣٥٣) و(٦٣٨٦) و(٦٤١٧) و(٦٤٢٦)
و(٦٤٨١) و(٦٥٠٧) و(٦٥١٠)[١٥] و(٦٥٤٣) و(٦٥٥٤) و(٦٥٦٠) و(٦٥٦٨)
و(٦٥٨١)[١٦] و(٦٨٠٥) و(٦٥٩٤) و(٦٦٤١) و(٦٦٥٩) و(٦٦٦٥)[١٧] و(٦٦٧٨)
و(٦٧٣٨) و(٦٨٠٥) و(٦٨٢٨) و(٦٨٧٠)[١٨] و(٦٨٧١) و(٦٩٠٠) و(٦٩٢٣)
و(٦٩٣١) و(٦٩٣٣) و(٧٠٠٢)[١٩] و(٧٠١٦) و(٧٠٣٥) و(٧٠٤١) و(٧٠٦٦)

(١) الشك من البخاري نفسه.
(٢) الشك من الصحابي.
(٣) بيَّن أن الشك من همام.
(٤) الشك من البخاري.
(٥) بيَّن الشاك.
(٦) بيَّن أن الشك من شعبة.
(٧) شك من البخاري نفسه.
(٨) بيَّن الشاك.
(٩) الشك من البخاري.
(١٠) بيَّن البخاري الشاك.
(١١) بيَّن البخاري الشاك.
(١٢) الشك من البخاري.
(١٣) بيَّن البخاري الشاك.
(١٤) بيَّن البخاري الشاك.
(١٥) بيَّن البخاري الشاك.
(١٦) بيَّن البخاري الشاك.
(١٧) الشك من البخاري نفسه.
(١٨) بيَّن البخاري أن الشاك شعبة.
(١٩) بيَّن الشاك.

و(٧٠٧٥) و(٧٠٩٠) و(٧٠٩٢) و(٧١٢٨) و(٧١٣٢) و(٧٢٠٠) و(٧٢١٧) و(٧٢٣٩) و(٧٢٦٥) و(٧٢٦٧) و(٧٤٣٢)[(١)] و(٧٤٣٧)[(٢)].

١١٧ ـ تقديم المتن علىٰ السند، انظر:

قبيل (١٠٠) و(٢٠٦٣) وقبيل (٤٨١٦).

١١٨ ـ البخاري له سلف في هذا؛ انظر: الحديث (١٧٥٣)، فقد رفع الزهري هذا الخبر ثم ساق السند، ونحو هذا صنيع بعض الصحابة حينما يفتي بالمسألة ثم يسند الخبر.

وقد صنع ابن خزيمة هذا الصنيع فيما ليس علىٰ شرطه[(٣)].

١١٩ ـ التعليق علىٰ الرواة إذا وجد للتعليق بدٌّ (١٦١١).

١٢٠ ـ إشارته إلىٰ شرح الغريب كما في الأحاديث:

(١٥٢) و(١٥٨١) و(١٦٨٨) و(١٨٣٢) و(١٨٧٠) و(١٩٦٠) وقبيل (٣٠٠٧) و(٤٦٤٠) و(٦٤٩٢).

١٢١ ـ ذِكر المتابعة لمن في روايته في بلدٍ ما كلام: (١٧٠٦).

١٢٢ ـ من منهج البخاري: إذا لم يثبت عنده في قصةٍ شيء، أخرج الحديث الصحيح الذي يدل علىٰ أصل القصة، كما في الحديث (٣٨٨٢) باب تقاسُم المشركين علىٰ النبي ﷺ، فلمّا لم يثبت عند البخاري شيء من تلْكم القصة اكتفىٰ بإيراد حديث أبي هريرة المومَأ إليه؛ لأن فيه دلالة علىٰ أصل القصة، فالذي أورده أهل المغازي من ذلك كالشرح لقوله في الحديث: «تقاسموا علىٰ الكفر».

١٢٣ ـ الترجيح الفقهي، كما حصل له قبيل (٢٧٥٦)، قال: والأول أصح.

١٢٤ ـ دقة البخاري في صِيَغ السماع: (٣٣٥).

١٢٥ ـ إشارته إلىٰ الوَهَم ممن هو مظنة الوهم: (٨٢٨).

١٢٦ ـ الحكم علىٰ الأحاديث:

علىٰ الموقوفات قبيل (٣٥١).

الحكم علىٰ الروايات قبيل (٣٧١) و(١٥٩٠) و(١٥٩٣).

---

(١) بيَّن الشاك.

(٢) بيَّن الشاك.

(٣) انظر: مقدمتي لـ «مختصر المختصر» (١/ ٨٩ ـ ٩٠).

١٢٧ ـ وُجد الإبهام في بعض أسانيد الصحيح مع معرفة عين المبهَم، كما في الحديث (١٧١٥)، فقد ساقه ثم أردف السند الذي حصل فيه الإبهام.

١٢٨ ـ استعماله صيغة التمريض للمعلق الصحيح، انظر: قبيل (٧١٣) وقبيل (١٢١٣).

١٢٩ ـ استعماله صيغة التمريض للمعلق القوي، لكن بسبب الاختصار: قبيل (٣٤٥).

١٣٠ ـ نَقْله عن أشياخه، ففي الفقه (٦٨٩). وفي الأصول (٦٨٩). وفي الرجال (١٥٧٦) نقل عن يحيىٰ بن معين.

١٣١ ـ نَقْله عمن في حِفظهم شيء، كما نقل عن حماد بن سلمة[1]: (٧٣٩) و(١٠٤٨) و(٢٣٦٣) و(٢٧٣٠) و(٣٣٠٨) و(متابعة) و(٤٣٢٠).

وكذلك ساق سنداً عن ابن جريج، ثم أردفه بقوله: «فأخبرني أبو الزبير أنه سمع»: (٤٣٦٢)، وهو لم يرو عن أبي الزبير غير هذا.

وقال: «قال ابن أبي الزناد» كما في الحديث: (١٠٠٦) و(٥٣٢٦).

وقال: «تابعه ليث بن أبي سليم» عند الحديث: (١٨٣٨).

وقال: «زاد عبد الكريم أبو أمية» عند الحديث: (١١٢٠).

١٣٢ ـ البخاري يذكر عن الراوي ولا يقصد الرواية، كما ذكر زيادة عبد الله بن صالح كاتِب الليث عن الليث في الحديث (١٤٧٥)، ومعلوم أن البخاري روىٰ عن عبد الله بن صالح خارج «الصحيح».

١٣٣ ـ إيراده بعض المعلقات بالمعنىٰ: (٨٤٨).

١٣٤ ـ إشارته إلىٰ التفردات قبيل (١٨٤٤).

١٣٥ ـ علّق البخاري ببعض أقواله الحديثية علىٰ بعض الروايات: (٩٠٩).

١٣٦ ـ احتواؤه علىٰ الجرح والتعديل: (١٥٧٦) و(٤٩٢٧) و(٥٧٣٧).

١٣٧ ـ صحح بعض أخطاء من سبَقه: (١٠١٢).

١٣٨ ـ يذكر البخاري الرواية المرسلة والرواية المسندة؛ إشارة منه إلىٰ أن الرواية المرسَلة لا تُعِلّ المسنَدة، كما في حديث (١٥٨٠).

---

(١) والبخاري لم يُخرج عن حماد بن سلمة موصولاً إلا حديثاً واحداً، وهو الحديث (٦٤٤٠).

١٣٩ ـ أشار البخاري إلىٰ دقائق لغوية طريفة انظر: قبيل (١٨٢١) و(٦١٥٧)[١].

١٤٠ ـ ذَكَر أحاديث موصولة ولم يقصد التخريج: (١١٢٠).

١٤١ ـ حوىٰ الكتاب بعض مراسيل الصحابة، كما في الأحاديث (١٥٨٢) و(٤٩٥٤) و(٤٩٥٨).

١٤٢ ـ احتواء الكتاب علىٰ القراءات:

(٧٤) و(٧٨) و(١٢٥) وقبيل (١٣٥) وقبيل (٢٤٨) وقبيل (١١٤١) و(١٣٥٨) و(١٣٥٩) وقبيل (١٣٦٢) و(١٤٠٣) وقبيل (١٥١٣) وقبيل (١٥٨٨) و(١٩٤٩) و(٢٠٥٠) و(٢٠٩٨) و(٢١٣٢) و(٢٢٩٢) و(٢٧٢٨) وعقب (٣٠١٧) وعقب (٣٢٠٤) و(٣٢٣٠) و(٣٢٣٨) وقبيل (٣٢٦٨) وقبيل (٣٣٢٦) وقبيل (٣٣٤٢) وقبيل (٣٤٣٦) و(٣٧٤٢) و(٣٧٦١) و(٤١٤٤) و(٤٥٠٥) و(٤٥٠٦) وقبيل (٤٥٣٥) وقبيل (٤٥٨٠) و(٤٥٩٢) وقبيل (٤٦٠٢) وقبيل (٤٦٢٧) و(٤٦٢٧) وقبيل (٤٦٣٧) و(٤٦٤٥) وقبيل (٤٦٤٨) وقبيل (٤٦٥٣) و(٤٦٥٣) وقبيل (٤٦٥٤) وقبيل (٤٦٦٨)[٢] وقبيل (٤٦٧٦) وعقب (٤٦٧٩)[٣] وعقب (٤٦٨٠) و(٤٦٨١) وقبيل (٤٦٨٥) وعقب (٤٦٨٧) و(٤٦٩٢) وقبيل (٤٦٩٤)[٤] وعقب (٤٦٩٧) وقبيل (٤٦٩٨) و(٤٧٠١) وقبيل (٤٧٠٥)[٥] وعقب (٤٧٠٦) وقبيل (٤٧٠٩) وعقب (٤٧١٠) و(٤٧١٤) و(٤٧١٥) وقبيل (٤٧٢٤) و(٤٧٢٥) و(٤٧٢٦) وقبيل (٤٧٢٧) وقبيل (٤٧٣٠) وقبيل (٤٧٣٦) و(٤٧٣٩) و(٤٧٤١) وقبيل (٤٧٤٥) و(٤٧٥٢) وقبيل (٤٧٦٩) وقبيل (٤٧٧٣) وقبيل (٤٧٧٥) و(٤٧٧٧) وقبيل (٤٧٧٩) و(٤٧٧٩) وقبيل (٤٧٨٨) وقبيل (٤٨٠٠) وقبيل (٤٨٠٢) (٤٨٠٧) وقبيل (٤٨١٠) وعقب (٤٨١٨) و(٤٨١٩) وعقب (٤٨٢٦) وقبيل (٤٨٤٨) وقبيل (٤٨٥٥) و(٤٨٧٢) و(٤٨٧٣) وقبيل (٤٨٨١) وعقب (٤٨٨١) وقبيل (٤٨٩٦) وقبيل (٤٩٠٣) وقبيل (٤٩٠٤) وقبيل (٤٩١٦) وعقب

(١) أشار فيه إلىٰ لغة.
(٢) وقد أشار إلىٰ قراءتين.
(٣) بيّن اختلاف القراءتين.
(٤) أشار إلىٰ معنىٰ كلتا القراءتين.
(٥) أشار إلىٰ اختلاف القراءة.

(٤٩١٦) وقبيل (٤٩٢٠) و(٤٩٢٥) وقبيل (٤٩٣٠) وعقب (٤٩٣٥) وعقب (٤٩٣٧) وعقب (٤٩٤١) و(٤٩٤٣) وقبيل (٤٩٥١) وقبيل (٤٩٥٨) وقبيل (٤٩٥٩) و(٤٩٧١) وقبيل (٤٩٧٤) و(٤٩٧٤) و(٤٩٧٥) و(٥٠٠٥) و(٥٢٠٦) وقبيل (٥٤٤٢) وقبيل (٦٢٧٠) و(٦٢٧٨) وقبيل (٦٣٦٩) و(٦٥٣٠) وقبيل (٦٦١٢) و(٦٦٤٧) و(٦٧٤٧) وقبيل (٦٩٤٨) وقبيل (٦٩٩٢) وعقب (٧٣٨٢) وعقب (٧٤١٧) و(٧٤٢٤) و(٧٤٤٢) و(٧٤٦٢) و(٧٤٧٨) و(٧٤٨١).

١٤٣ ـ انتفاع العلماء بتبويب البخاري، انظر: قبيل (٢٩١٩).

١٤٤ ـ نَقْله عن شيوخ شيوخه.

كما نقل عن ابن المبارك عقب حديث (١٣٤٢) في تفسير لفظة في الحديث، ثم احتج البخاري علىٰ هذا المعنىٰ في القرآن، ونقل عن ابن المبارك (٣٠٧١)، ونقل عن سفيان (٢٩٩٧) تفسير الحواري و(٥٠٢٤) و(٥٣٧٣) وقبيل (٥٤٣٩)، وانظر أيضاً غير ذلك: (١٩٩٠) و(٢٤٤٩).

١٤٥ ـ البخاري يجمع إسنادين علىٰ مدار واحد ويسوقه علىٰ اللفظ الأخير منهم، وقد يكون فيه ما ليس في الرواية الأولىٰ، وعادته التجوّز في ذلك: (١٥٩٢).

١٤٦ ـ اهتمامه بسياق الحركات: (٤٧١١).

١٤٧ ـ نبَّه البخاري علىٰ دقائق العلم في «صحيحه»، كما نبّه علىٰ رواية الأكابر عن الأصاغر: (١٤٨٠).

١٤٨ ـ قدَّم الرواية النازلة علىٰ العالية؛ بسبب التصريح بالسماع كما في (١٥٤)، وأحياناً يقدِّم العالية وإن كانت النازلة فيها السماع، كما في حديث (١٧٠١) و(١٧٠٢) إذا كانت ثمة أمور جانبية تستدعي ذلك، وانظر التعليق علىٰ الحديث (١٧٠٢).

١٤٩ ـ نبَّه علىٰ كثير من مسائل اللغة، كما علّق علىٰ الحديث (١٤٨٢) فقال: «كل بستان عليه حائط فهو حديقة، وما لم يكن عليه حائط لم يقل: حديقة»، و(٥٧١٨).

١٥٠ ـ خروج المتابعة لمعنىٰ آخر عند البخاري في بعض الأحيان؛ لإزالة استنكار الحديث من حديث الراوي كما في عقب (١٠٨٧).

١٥١ ـ نبّه إلىٰ دقائق الصنعة، مثل قوله ـ إذا روىٰ عن مقرونين ـ: «يزيد أحدهما علىٰ الآخَر»، كما في الأحاديث: (٢٣٨٨) و(٢٧٢٨) و(٣٣٦٤) و(٤٧٢٦) و(٥١١٣).

١٥٢ ـ يروي عن المغمور ويُهمل المشهور؛ إظهاراً لغير منظور، كما في الحديث: (٣٥٩١).

١٥٣ ـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أصل لجميع أنواع علوم الحديث، وانظر الحديث: (٣٨١٩).

١٥٤ ـ إشارته إلىٰ اللغات: (٤٣٤٧) وقبيل (٤٧٧٤) و(٥٧١٨).

١٥٥ ـ دقة البخاري في تحري الألفاظ: (٢٤٧٧).

١٥٦ ـ في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» روايته بإسناده عن شيوخه بسنده المتصل إلىٰ صحف معروفة: كصحيفة همام عن أبي هريرة، ونسخة شعيب عن الزهري، وغير ذلك، وهو أحياناً يصدّر بأول الحديث في النسخة، ويعطف الباقي عليه لكونه سمعه هكذا، وأحياناً لا يفعل بل يسوق سنده ثم المتن، وفي هذا نكتة: وهو أن هذا الصنيع غير واجب، وانظر: (٢٩٥٧).

١٥٧ ـ من فوائد المستخرجات: دَحْض الشك، كما في: (٣٩١٦).

١٥٨ ـ احتوىٰ الكتاب علىٰ لغات: (٣٩٦٢).

١٥٩ ـ حرَّر البخاري ألفاظ المقرونين في بعض الأحيان، فقد قال: «حدثنا يوسف بن راشد، حدثنا جرير وأبو أسامة، واللفظ لجرير»: (٤٤٨٧).

١٦٠ ـ إشارته إلىٰ كُتبه الأخرىٰ، كما أشار عقب (٧٢٧١) إلىٰ كتاب «الاعتصام»، وهو يدل أنه صنّف كتاب «الاعتصام» مُفرداً، وضمّن كتابه «الجامع» كتاب «الاعتصام»، وصنيعه هذا كصنيعه في «الأدب المفرَد».

١٦١ ـ من دقيق مسلك البخاري في الترجيح واختيار الأقوال: أنه يبوّب بترجمة اختلف فيها أهل العلم علىٰ قولين، ثم يسوق حديثاً يرجّح أحد القولين، انظر مثالاً علىٰ ذلك: قبيل (٤٥٠١)، والتعليق علىٰ الحديث (٤٥٠٤).

١٦٢ ـ إن عمل البخاري في كتابه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» ـ والذي هو موسوعة في الفقه والتفسير واللغة والحديث وعلوم الإسلام ـ أراد أن يقرر به أن الصحيح ما في «الصحيح»، فجَمع للناس في هذا الكتاب ما هو صحيح في المسائل العلمية، أما ما لم يذكره من عيون المسائل فهو ليس بصحيح عنده، فهو علىٰ هذا أصَّل لنا قاعدة أن بـ«الصحيح» يُعرف ما هو صحيح، وما يقابله مما ليس بصحيح، وخُذ علىٰ سبيل المثال: قبيل الحديث

(٣٠٧٤) فإنه قال: «ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرَّق متاعه، وهذا أصح»، فإنه قصد تضعيف حديث عمر بن الخطاب الذي في جامع الترمذي (١٤٦١).

١٦٣ ـ استشهاده بالشعر للدلالة علىٰ المعاني: (٤٦٨٤) وقبيل (٤٨١٥).

١٦٤ ـ اهتمام البخاري بمرسوم المصحف، وهو عِلم مستقل: قبيل (٤٩٦٧).

١٦٥ ـ تضعيفه لبعض الأحاديث: قبيل (٣٥١) و(٨٤٨).

١٦٦ ـ نقْله مسائل فقهية عن أحمد بن حنبل وغيره من الفقهاء: (٣٧٧).

١٦٧ ـ نقْله من كُتب من سبقه، كما في نقله عن «السِّير» للأوزاعي قبيل (٩٤٥)، وغير ذلك كثير.

١٦٨ ـ التنبيه علىٰ الأوهام في أسامي الرواة: (١٠١٢).

١٦٩ ـ اهتمامه بتأكيد اتصال الأسانيد: (١٣٧٥) و(١٣٩٧) و(١٧١٣) و(٣١١٢) و(٣١٩٨).

١٧٠ ـ استعمال المرسَل في التعبير عن المنقطع: (٥٠١٥) و(٥١٠٥).

١٧١ ـ الكتاب مختص بالأحاديث المرفوعة، لكنه حوىٰ موقوفات ومقاطيع لا بد منها، جاءت مبيِّنة للأحاديث المرفوعة: (٥١١٠).

١٧٢ ـ علَّق قصة تيمُّم عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل بصيغة التمريض كونه اختصر القصة، وإلا فإسنادها قوي: قبيل (١٥٧٦).

١٧٣ ـ نقْله ثناء بعض أهل الجرح والتعديل علىٰ بعض الرواة، مثل: (١٥٧٦).

١٧٤ ـ تفريقه بين الرواية عن الشيخين إذا وقعت له هكذا، إذا كان أحدهما ليس علىٰ شرطه، علىٰ خلاف طريقة مسلم الذي يسوق الرواية كما وقعت له: (٧٨٨).

١٧٥ ـ ربما ساق أثراً أو حديثاً لا تعلُّق له بالباب؛ لأن في إسناده بيان لُقِيّ بعض رواته لشيخه: (٢١٢٢) و(٤٨٤٢).

١٧٦ ـ ذَكر مذهب الشافعي في مسألة ثم ذكر ما يقويه، وهو من اعتنائه بالمذاهب الفقهية: قبيل (٢١٩٢).

١٧٧ ـ ذَكر «باب الصفرة للتزوج» ثم ساق تحته حديث أنس، وفيه أن

عبد الرحمٰن بن عوف جاء إلىٰ رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة. . . وفي آخره: «أَولِم ولو بشاة».

ثم قال: «باب»، وساقَ حديث أنس: «أَوْلَمَ النبي ﷺ بزينب فأوسع المسلمين خيراً»، وليس فيه ذِكر للصفرة ولا للّحم أو الشاة، ومقصده بهذا الباب الفرعي والحديث تحته: أن الصفرة والوليمة واللحم ليسوا بواجبات: (٥١٥٣ ـ ٥١٥٤).

١٧٨ ـ الدقة في تحري الألفاظ: (٢٤٧٧).

١٧٩ ـ انتفع الترمذي من كتاب البخاري كثيراً، انظر: قبيل (٢٩١٩).

١٨٠ ـ عادة البخاري في صحيحه إذا كان للحديث طُرُق: أن لا يجمعها في باب واحد، بل يجعل لكل طريق ترجمة تليق به، وقد يترجم بما ترجم عليه الحديث وإن لم يَسُقه في ذلك الباب اكتفاء بالإشارة.

١٨١ ـ إنَّ البخاري قد يبوّب باباً ويصنع ترجمة، وتكون الترجمة لفظ حديث لم يصح فيه شيء من حيث الرواية، لكنه يدل بهذا العمل إلىٰ معنىٰ ذلك الحديث، كما بوّب قبيل (٦٢٠٩) و(٦٢٣٠).

١٨٢ ـ أشار إلىٰ المزيد في متصل الأسانيد، ورجّح المزيد بسبب التصريح بالسماع، كما في: (١١٥٢).

١٨٣ ـ نَقْل الفقه وتمحيصه كما في الأحاديث: قبيل (١٨٤٤) و(٥١٠٥).

١٨٤ ـ قد يصح المتن عند البخاري وتكون في الحديث لفظة غير صحيحة، فلا يؤثّر هذا علىٰ صحة الحديث، كما في الحديث (١٨٧٤)، ومقدار الثَّمَن في حديث جَمَل جابر، وبعض أخطاء شريك بن أبي نمر في حديث الإسراء، وهو نادر جدّاً.

١٨٥ ـ استخدام الباب للإشارة إلىٰ تضعيف أحاديث أُخَر في الباب، انظر: عقيب (٢٤٣٢).

١٨٦ ـ الإعلال بالمعارضة والتضعيف بأحاديث الأبواب، انظر: قبيل (٢٥٣٧) وقبيل (٢٥٨٦) وقبيل (٢٦٠٩) وقبيل (٢٦١٥).

المقارنة بين صحيحي البخاري ومسلم

إنَّ من الأمور المتفق عليها بين أهل العلم: تفضيل «الصحيحين» علىٰ سائر الكتب المصنَّفة في الحديث من حيث الصحة؛ إلا أنَّ الأمر الذي اختُلف فيه هو تفضيل أحدهما علىٰ الآخَر، فقد اختلف أهل العلم في تقديم أيِّ الكتابين علىٰ الآخر، فالجمع الغفير من أهل العلم علىٰ تقديم «صحيح البخاري» علىٰ صحيح مسلم، ونُقِل عن بعض أهل المغرب وأبي علي النيسابوري وابن حزم تقديم «صحيح مسلم»، ونقل الزركشي في «نكته» قولاً ثالثاً وهو أنَّهما سواء، وعزا لأبي العباس القرطبي ميله لهذا القول حيث قال: «والأَولىٰ ألا يقال في أحدهما أَولىٰ، بل هما فرسا رهان، وليس لأحد بمسابقتهما يَدان»[(١)]، والحاصل من الأمر أنَّهما أجلُّ كُتب الحديث وأفضلها وأصحها وأكثرها فائدة، لكن لا بأس في هذه العجالة أنْ نجري مقارنة بينهما ونبيّنَ أبرز وجوه التباين بينهما؛ لذا سنتناول الموضوع من عدة جوانب هي:

١ ـ من حيث الصحة:

لعلَّ من أهم الفقرات التي تُذكر عند المقارنة بين «الصحيحين» هي: أيُّ الكتابين أصح حديثاً من الآخر؟ وبيان ذلك يستلزم عدة أمور، تمثّل مدار صحة الحديث، إذ تتوقف صحة الحديث عليها، فيظهر جليّاً الفرق بين الكتابين، وهي:

أولاً: منزلة الرواة: إذ إنَّ الناظر في الرجال الذين انتُقِدوا علىٰ صاحبَي «الصحيحين» لإخراجهما أحاديثهم، يجد أنَّ عدة الرواة الذين انتُقدوا علىٰ البخاري ممن انفرد البخاري بتخريج أحاديثهم عن مسلم أقلُّ منهم بالنسبة لمن انفرد مسلم بالتخريج لهم وانتُقدوا عليه، حيث بلغ عدد ما انتُقد علىٰ البخاريّ

(١) «نكت الزركشي» (١/ ١٧٠).

ثمانين رجلاً فقط، من عدة أربعمئة وخمسة وثلاثين راوياً انفرد بالإخراج لهم البخاري دون مسلم، في حين بلغ عددهم في «صحيح مسلم» مئة وستين رجلاً، من ستمئة وعشرين راوياً انفرد بالإخراج لهم عن البخاري، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ: فإنَّ الذين انتُقدوا علىٰ البخاريِّ لم يكونوا من الذين أكثَرَ إخراج أحاديثهم، بخلاف رواة «صحيح مسلم» فإنَّه أكثرَ من الإخراج لهم.

ومن جهة أخرىٰ: أنَّ من تُكلم فيه من رجال «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» الذين انفرد بهم عن مسلم كانوا من شيوخه الذين عَرَف حالهم وسَبَر مروياتهم وميَّز بين صحيح حديثهم من سقيمه، بخلاف مسلم، حيث إنَّ جُلَّ من تُكلم فيهم كانوا من الرواة المتقدمين الذين تَكلَّم فيهم مَن كان قبله مِن أهل العلم.

ومن جهة أخرىٰ: أنَّ من أخرج لهم البخاري ممن انتُقدوا عليه إنَّما أخرجَ لهم في المتابعات والشواهد ـ في الغالب ـ بخلاف مسلم فإنَّه أخرج لهم في الأصول والاحتجاج[(١)].

ومما تقدم يظهر لك جليّاً أنَّ حال البخاري من ناحية الرواة وشَرْطه فيهم أقوىٰ وأشدُّ من شرط مسلم.

ثانياً: الاتصال: أمَّا ما يخصُّ الاتصال ـ وهو من شروط الصحيح ـ فلا يخفىٰ أنَّ الإمام مسلماً شَرْطه واضح في هذه المسألة، وقد دافع عنه في مقدمة «صحيحه» وهو أنَّه يكتفي بالمعاصرة بين الراوي والراوي عنه مع إمكان اللُّقي في الإسناد المعنعَن، بخلاف الإمام البخاري الذي يشترط ثبوت اجتماع الراوي بمن روىٰ عنه وسماعه منه ولو لمرة واحدة، ولا يكتفي بالمعاصرة، وهو واضح في أرجحية وأفضلية شرط البخاري علىٰ شرط مسلم، ما يعني نقاء أسانيده وتقدمها علىٰ «صحيح مسلم»[(٢)]. هذا ثاني الوجوه.

أمَّا ثالثها: فهو عدم العلة التي تندرج تحت شروط الصحة، وفي هذا

---

(١) انظر: «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨)، و«فتح المغيث» (١/ ٥١ ـ ٥٢)، و«البحر الذي زخر» (٢/ ٥٣٩ ـ ٥٤٤).

(٢) انظر: «نكت الزركشي» (١/ ١٦٦)، و«النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٩)، و«فتح المغيث» (١/ ٥٢)، و«البحر الذي زخر» (٢/ ٥٤٤).

الجانب نجد أنَّ الأحاديث المنتقَدة علىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» أقلُّ منها في «صحيح مسلم»، فجملة ما انتُقد عليهما من أحاديث أخرجاها في صحيحيهما بلغت مئتين وعشرة أحاديث، اختصَّ البخاريُّ منها بأقلٍّ من ثمانين حديثاً، وباقيها مما انتُقد علىٰ صحيح مسلم، ولا شكَّ أنَّ فرق الأحاديث المنتقَدة علىٰ الكتابين تتضمَّن أفضلية ضمنية لأقلّهما عدداً من الأحاديث المنتقَدة كما هو واضح[١].

٢ ـ من حيث السياقة والترتيب:

وفيه عدَّةُ أمورٍ، منها: أنَّ الإمام البخاريَّ (رحمه الله تعالىٰ) يرىٰ تقطيع الحديث علىٰ الأبواب إذا احتاج إلىٰ ذلك، علىٰ عكس الإمام مسلم فإنَّه يسوق الأحاديث في الموضع الذي يكون فيه أشدَّ حاجةً له، وأقربَ التصاقاً به، قال الحافظ ابن حجر: «ومسلم لم يعتمد ذلك، بل يسوق أحاديث الباب كلَّها سرداً، عاطفاً بعضها علىٰ بعض في موضعٍ واحد، ولو كان المتن مشتملاً علىٰ عدة أحكام، فإنَّه يذكره في أمسِّ المواضع وأكثرها دخلاً فيه، ويسوق المتون تامة محرَّرة»[٢]، وكذلك الإمام البخاري أَكثَرَ من تكرار الأحاديث، لكن نادراً ما يكرّر حديثاً بالإسناد والمتن نفسيهما، إلا لفائدة فقهية أو حديثية في متنه أو إسناده[٣]، منها: أنَّ فيها كثرة طرق الحديث وقوة مَخْرجه، وكذلك تبيين الروايات التامة والمختصرة، وأحياناً تختلف عبارات الرواة في ذكر ألفاظ الحديث؛ فربَّما زاد أحد الرواة كلمة فيحتجُّ بها إذا وافقت شرطه، أو أنْ يروىٰ الحديث موصولاً ومرسلاً، فيصحُّ عنده الموصول فيُردفه بالمرسل؛ ليبيّنَ للقارئ أنَّ علة الإرسال لا تضرّ هنا، وكذلك الحال مع الوقف والرفع، أو أنْ يورد الحديث في موضع بالعنعنة، ثمَّ يسوق له إسناداً آخر فيه التصريح بالسماع وغير ذلك[٤]، بل قد صرّح الإمام البخاريُّ نفسه بمنهجه ـ كما ورد في بعض الروايات ـ حيث قال: «يزاد في هذا الباب: حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أنْ أُدخل فيه

(١) انظر: «هدي الساري» (١/ ١٩)، و«البحر الذي زخر» (٢/ ٥٤٥).
(٢) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).
(٣) كما بيّناه في صناعة الحديث مما سبق.
(٤) انظر: «هدي الساري» (١/ ٢٦) وما بعده.

معاداً»[١]، في حين يسوق الإمام مسلم الحديث في موضع واحد ذاكراً جميع ألفاظه وأسانيده، قال الحافظ المزيُّ (رحمه الله تعالىٰ): «لو قيل: إنَّ مسلماً كان يعتمد علىٰ كتابه وعلىٰ ضبطه، وأنَّ البخاريَّ كان يعتمد علىٰ الضبط كان أَولىٰ»[٢]، وكذلك كان البخاري يختصر الأحاديث، ويروي الحديث أحياناً بالمعنىٰ، بخلاف الإمام مسلم فإنَّه كان يسوق الحديث بألفاظه؛ لأنَّ الإمام مسلماً كَتب الصحيح في بلده وبحضرة كُتبه، أمّا البخاريُّ فقد نصَّ علىٰ أنَّه ربَّما سمع الحديث بالشام فكَتبه بمصر، أو سمعه بالبصرة فكتبه بخراسان[٣]، هذا من جانب، وأهمُّ من ذلك: أنَّ الإمام البخاريَّ (رحمه الله تعالىٰ) كان مقصده استنباط الفقه من الأحاديث، وذلك لحاجته لذكر الحديث في غير موضع حسب الباب المُترجَم له، كما فعل مع حديث بريرة مثلاً؛ فقد أورده في أكثر من عشرين موضعاً لحاجته إلىٰ ذكره في المواضع التي أورده فيها، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالىٰ): «إن البخاريَّ استَنبط فقه كتابه من أحاديثه، فاحتاج أنْ يُقطّع المتن الواحد إذا اشتمل علىٰ عدة أحكام؛ ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يُستدل به علىٰ ذلك الحكم الذي استُنبط منه؛ لأنَّه لو ساقه في المواضع كلِّها برمّته لطال الكتاب»[٤]، إلا أنَّ في جميع ما تقدم منقبةً ومزيةً رفعت من شأنه علىٰ سائر نظائره من الكتب المصنَّفة، فجعلت حاجة الفقيه إليه أشدَّ من حاجة صاحب الحديث؛ لِمَا امتاز به من دقة عبارته وحسن اختياره لتراجم الأبواب، وكذا المعتني بأمور العقيدة يجده محشوداً بالأدلة القرآنية والنبوية والنقولات عن السلف، ولا غنىٰ للمفسِّر عنه، ولو سردنا جميع مزاياه وشموله وفضائله لطال بنا المقام، وكأني بالإمام البخاريِّ (رحمه الله تعالىٰ) ولسان حاله يقول: هذا هو الدينُ، فخذوه غضّاً طريّاً بأدلته، بأدقِّ عبارةٍ وأحسنِ أسلوبٍ.

٣ ـ من حيث العدد:

اخُتلف في عِدّة ما في الصحيحين من الأحاديث اختلافاً ليس باليسير؛

---

(١) «هدي الساري» (١/ ٢٧).
(٢) نقله الزركشي في «نكته» (١/ ١٧٠).
(٣) انظر: «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٩) ط. الغرب، و«النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).
(٤) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).

نتيجة لأسباب يأتي ذكر بعضها: قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالىٰ): «كتابُ البخاريِّ ذُكِر أنه أربعة آلاف حديث بإسقاط المكررات، وهو بالمكررة سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً»[(١)]، وذكر أنَّ عدّة ما في «صحيح مسلم»: أربعة آلاف من حديث الأصول دون المكررات[(٢)]، أما أفضل من سَبَر أحاديث «صحيح البخاري» وميّز مرفوعها من موقوفها، ومسندها من معلقها فهو الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالىٰ)، إذ كان له قولٌ آخر، حيث قال: «جميع أحاديثه بالمكرر سوىٰ المعلقات والمتابعات علىٰ ما حرَّرته وأتقنته: سبعة آلاف وثلاثمئة وسبعة وتسعون حديثاً»[(٣)]، وقال أيضاً: «جملة ما في الكتاب من التعاليق: ألف وثلاثمئة وأحد وأربعون حديثاً . . . فجميع ما في الكتاب علىٰ هذا بالمكرر: تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثاً، وهذه العدة خارج عن الموقوفات علىٰ الصحابة والمقطوعات عن التابعين فمَن بعدهم»[(٤)]، وقال أيضاً: «جميع ما في «صحيح البخاري» من المتون الموصولة بلا تكرير علىٰ التحرير: ألفا حديث وستمئة حديث وحديثان، ومن المتون المعلَّقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخَر من الجامع المذكور: مئة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك: ألفا حديث وسبعمئة وأحد وستون حديثاً»[(٥)]، أمّا عن «صحيح مسلم» فنُقِل عن أحمد بن سلمة أنَّ عدّته بالمكرر: اثنا عشر ألف حديث[(٦)].

أقول: الذي بين أيدينا من «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» علىٰ ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: (٧٥٦٣) حديثاً بالمكرّر، أما عن «صحيح مسلم»: فالذي بين أيدينا من ترقيم الشيخ محمد أيضاً: (٣٠٣٣) حديثاً من غير المكرر، وهو مخالف لِمَا تقدم نَقْله عن بعض العلماء أنَّه أربعة آلاف حديث من غير المكرر، وهو بالمكرر من غير ما حوّل إسناده مسلم بلغ: (٧٥٦٣)، أمَّا عند حساب الطرق جميعها مع ما حوّل إسناده؛ فربما بلغ اثني عشر ألفاً كما نُقِل عن بعضهم، والله أعلم بالصواب.

أما عن سبب هذا الاختلاف في العدد فيقول الحافظ (رحمه الله تعالىٰ):

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٦).
(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٦).
(٣) «هدي الساري» (٢/ ١٢٦٤).
(٤) «هدي الساري» (٢/ ١٢٦٨).
(٥) «هدي الساري» (٢/ ١٢٨٦).
(٦) انظر: «التقييد والإيضاح» (١/ ٢٤٠).

«وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير، وما عرفت من أين أتىٰ الوَهَم في ذلك، ثم تأولته علىٰ أنَّه يحتمل أنْ يكون العادُّ الأول الذي قلدوه في ذلك، كان إذا رأىٰ الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخَر، يظنُّ أنَّ المختصرَ غير المطوَّل، إما لبُعد العهد به، أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيءٌ كثير، وحينئذ يتبيّنُ السبب في تفاوت ما بين العددين، والله الموفق»[(١)].

٤ ـ من حيث منزلة المؤَلِّفَين:

أمَّا عن هذه الحيثية: فلا يختلف اثنان من أهل العلم أن البخاريَّ (رحمه الله تعالىٰ) أعلىٰ منزلة من الإمام مسلم، وأجلُّ وأعلمُ بصناعة الحديث وأكثر معرفة بالفقه، ويكفي في ذلك أنَّ مسلماً خرّيج البخاري وتلميذه، فمنه نَهَلَ العلمَ وعنه يقول: «دعني حتىٰ أُقبِّلَ رجلَيك يا أستاذ الأستاذين، وسيّد المحدثين، وطبيب الحديث في علله»[(٢)]، لذا قال الدَّارقطني (رحمه الله تعالىٰ): «لولا البخاريُّ ما ذهب مسلمٌ ولا جاء»[(٣)]، وقال الخطيب (رحمه الله تعالىٰ): «إنَّما قفا مسلم طريق البخاريِّ ونَظَرَ في علمه، وحذا حذوه، ولمَّا ورد البخاريُّ نيسابورَ في آخر أمره لازَمَه مسلم، وأدام الاختلاف إليه»[(٤)]، وقال النووي (رحمه الله تعالىٰ): «ومن أخصِّ ما يرجَّح به ـ أي: «صحيح البخاريِّ» ـ اتفاق العلماء علىٰ أنَّ البخاريَّ أجلُّ من مسلم وأصدقُ بمعرفة الحديث ودقائقه، وقد انتَخب علمه ولخَّص ما ارتضاه في هذا الكتاب»[(٥)]، وقال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالىٰ): «نَقْل كلام الأئمة في تفضيل كتاب البخاريِّ يَكثر، ويكفي من ذلك: اتفاقهم علىٰ أنَّه كان أعلم بالفنِّ من مسلم، وأنَّ مسلماً كان يتعلَّم منه، ويشهد له بالتقدم والتفرد بمعرفة ذلك في عصره»[(٦)].

---

(١) «هدي الساري» (٢/ ١٢٨٦).
(٢) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢١).
(٣) أسنده الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢٤).
(٤) «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢٤).
(٥) «شرح النووي علىٰ البخاري» (ص٧).
(٦) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٦).

٥ ـ الاسم العلمي للصحيحين:

أما عن اسمي «الصحيحين»: فأذكر هنا ما انتهىٰ إليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في بحثه عن تحقيق اسمي «الصحيحين» و«جامع الترمذي»، وهو أنَّ البخاريَّ (رحمه الله تعالىٰ) قد سمَّىٰ كتابه **«الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»**، أما الإمام مسلم فقد سمَّاه: **«المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»**.

٦ ـ سبب التأليف:

أما عن سبب تأليف الكتاب، فالبخاريُّ ألَّفَ صحيحه بناءً علىٰ إشارة بعضهم في مجلس شيخه إسحاق بن راهويه، وفي ذلك يقول الإمام البخاريُّ (رحمه الله تعالىٰ): «كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي ﷺ! فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب ـ يعني: كتاب «الجامع» ـ»[(١)]، وما روي عنه أيضاً أنَّه قال: «رأيت النبيَّ ﷺ وكأنني واقفٌ بين يديه، وبيدي مروحة أذبُّ بها عنه، فسألت بعض المعبِّرين فقال لي: أنت تذبُّ عنه الكذب! فهو الذي حملني علىٰ إخراج الجامع الصحيح»[(٢)].

أمَّا الإمام مسلم فيقولُ عن سبب تأليفه للصحيح: «أمَّا بعد، فإنَّك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرتَ أنَّكَ هممت بالفحص عن تعرّف جملة الأخبار المأثورة عن رسولِ الله ﷺ في سُنَنِ الدِّين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نُقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردتَ ـ أرشدك الله ـ أن تُوَقَّفَ علىٰ جملتها مؤلفة مُحصاة، وسألتَنِي أنْ ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يَكثر، فإنَّ ذلك ـ زعمت ـ مما يَشغلك عما له قصدتَ من التفهم فيها، والاستنباط منها»[(٣)].

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).
(٢) «هدي الساري» (١/ ٩).
(٣) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢).

٧ ـ مكان التأليف:

لم يُنقل في تحديد مكان تأليف البخاريِّ «صحيحه» شيءٌ من الأخبار، إنَّما استنبط الحافظ (رحمه الله تعالىٰ) ذلك من خلال كلامه، حيث قال: «ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمَّ كان يُخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلُّ عليه قوله: إنَّه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنَّه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روىٰ ابن عَدي عن جماعة من المشايخ أنَّ البخاريَّ حوَّل تراجم جامعه بين قبر النبيِّ ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكلِّ ترجمة ركعتين»[(١)]، وقال في «النكت»: «إنَّ البخاريَّ صنَّف كتابه في طول رحلته»[(٢)]، أمَّا عن الإمام مسلم فقد قال ابن حجر: «ومسلم صنَّف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياةِ كثيرٍ من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرىٰ في السياق»[(٣)].

٨ ـ مدة التأليف:

صرَّح الإمام البخاريُّ أنه أتَمَّ «صحيحه» في ست عشرة سنة، وفي ذلك يقول (رحمه الله تعالىٰ): «صنَّفتُ كتابي «الصَّحاح» لست عشرة سنة، خرّجته من ستمئة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالىٰ»[(٤)]، أما مدة تأليف كتاب «صحيح مسلم» فيقول أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة[(٥)].

٩ ـ روايات الصحيحين:

بالنسبة لـ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» فقد تقدَّم ذِكر رواياته.

أما «صحيح مسلم»: فقد قال ابن الصلاح (رحمه الله تعالىٰ): «هذا الكتاب مع شهرته التامَّة صارت روايته ـ بإسنادٍ متَّصلٍ بمُسلم ـ مقصورة علىٰ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، غير أنه يُروىٰ في بلاد المغرب ـ مع ذلك ـ عن أبي

(١) «هدي الساري» (٢/ ١٣٠٩).
(٢) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).
(٣) «النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح» (١/ ٢٨٣).
(٤) «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٣٣).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).

محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم»[(١)]، ويرويه عن إبراهيم بن محمد: أبو عبد الله محمد بن يزيد العدل والجُلُودي، ويرويه عن الأخير: أحمد بن الحسن بن بندار الرازي وعبد الغافر بن محمد الفارسي الفسوي، وهذا الأخير يرويه عنه: أبو عبد الله محمد بن الفضل الصاعديُّ الفراوي، الذي كان كثير الرواية بالأسانيد العالية حتىٰ قيل: إنَّ له ألفَ راوٍ، وممَّن رواه عنه: أبو الحسن مؤيد بن محمد الطوسي النيسابوريُّ.

أمَّا القلانسي فوقعت روايته لأهل المغرب فقط، وصلت إليهم من طريق أبي العلاء عبد الوهاب بن عيسىٰ بن ماهان البغدادي، قال: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيىٰ الأشقر، قال: حدثنا أبو محمد أحمد بن علي بن الحسن القلانسي، قال: حدثنا مسلم بن الحجاج[(٢)].

١٠ ـ الزيادات علىٰ «الصحيحين»:

أمَّا زيادات الرواة الذين رووا «الصحيحين» عن صاحبيهما[(٣)]، فالفرق بين «الصحيحين» فيهما: أنّ الزيادات علىٰ «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» لا تكاد تُذكر، قال الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالىٰ): «هذا من زيادات الراوي عن البخاريِّ في بعض الأسانيد وهي قليلةٌ»[(٤)]، أما الزيادات في «صحيح مسلم»: فوقعت من رواية ابن سفيان، وكذلك من رواية الجلودي، وقد اعتنىٰ بهذه الزيادات وجمَعَها الدكتور عبد الله بن محمد حسن دمفو بما لا مزيد عليه، وسأنقل مواضعها كما ذكرها: فزيادات ابن سفيان عددها ثلاث عشرة زيادة، وهذه أرقام مواضعها: (١٤٧٤) (٢١) و(١٥٥٤) (١٧) و(١٦٣٧) (٢٠) و(١٧٣١) (٥) و(١٨٠٧) و(١٨١٢) (١٣٩) و(١٨٢٩) و(٢٢١١) و(٢٣٧٢) (١٥٨) و(٢٥٧٧) و(٢٦٦٩) و(٢٦٨٧) و(٢٧٨٩).

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٩).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٩ ـ ٤٤) باختصار شديد.

(٣) المقصود بالزيادات هنا: ما زاده راوي كتاب معيَّن ـ كالفربري مثلاً راوي «صحيح البخاري» عن البخاري ـ علىٰ الكتاب المروي، وانظر تفصيلاً بما يتعلق بالزيادات في كتابي: «الجامع في العلل والفوائد» (٢/ ١١).

(٤) «فتح الباري» (١/ ٣٤٣).

وأما تعليقاته علىٰ «الصحيح»، فعددها ستُّ تعليقاتٍ وهذه أرقام مواضعها: (٤٠٤) (٦٣) و(١٧٩٤) (١٠٧) و(٢٣٦٤) و(٢٦٢٣) و(٢٨١١) (٦٤) و(٢٩٣٨) (١١٢).

وأما زيادات الجُلُودي علىٰ «الصحيح» التي يرويها عن غير ابن سفيان فهي أربع زيادات، وهي كالآتي:

١ ـ بعد الحديث (١٦٥٢) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن شيبان بن فرُّوخ، ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس الماسرجَسي، عن شيبان.

٢ ـ بعد الحديث (٢٤٢٥) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن قتيبة بن سعيد، ثم رواه الجُلودي عن أبي العباس السراج، ومحمد بن عبد الله بن يوسف الدُّوَيري، عن قتيبة.

٣ ـ بعد الحديث (٢٥٦٧) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلىٰ بن حماد، ثم رواه الجُلودي، عن أبي بكر بن زنجويه القشيري، عن عبد الأعلىٰ.

٤ ـ بعد الحديث (٢٧٥٨) الذي رواه عن ابن سفيان، عن مسلم، عن عبد الأعلىٰ بن حماد أيضاً. ثم رواه الجُلودي، عن ابن زنجويه، عن عبد الأعلىٰ، وكما ترىٰ فإنَّ المقصدَ من هذه الزيادات العلوُّ في الإسناد.

١١ ـ المعلقات في «الصحيحين»:

الحديث المعلَّق: هو ما حُذف أوَّلُ سنده، سواء أكان المحذوف واحداً أو أكثر علىٰ التوالي ولو إلىٰ آخر السند[(١)].

وأوَّل من أطلق هذا الاصطلاح هو الحافظ الدارقطني، ثم اشتهر علىٰ لسان المحدثين، ويقع هذا كثيراً عندهم، فهم يحذفون أحياناً ويقصدون به الاختصار، أو يذكرون حديثاً تقويةً للاستدلال علىٰ موضع الباب، وهو قد لا يكون علىٰ شرط المصنِّف[(٢)].

---

(١) «توجيه النظر» (٢/ ٥٥٤)، و«منهج ذوي النظر» للترمسي (ص٥٥)، و«النخبة النبهانية» (ص٣٦).

(٢) «المنهج الحديث في علوم الحديث»: «قسم المصطلح» (ص١٣٦)، و«معجم مصطلحات الحديث» للدكتور محمد ضياء الأعظمي (ص٤٣٥).

ومن صُور التعليق: أن يحذف جميع الإسناد؛ فيُقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ.

ومنها: أن يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي أو التابعي.

ومنها: أن يحذف المصنِّف شيخه الذي حدَّثه، ويضيف الحديث إلىٰ من فوقه[١].

المعلَّق في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: المعلق في صحيح البخاري كثيرٌ جدّاً، ففيه من التعاليق: (١٣٤١) ألف وثلاث مئة وواحد وأربعون، وأكثرها مخرَّجٌ في أصول متونه، والذي لم يخرجه: مئة وستون حديثاً، قد وَصَلها الحافظ ابن حجر (رحمه الله تعالىٰ) في تأليفٍ مستقلٍّ سمَّاه: «التوفيق»، وفيه التنبيه علىٰ اختلاف الروايات[٢].

وله في جميع التعاليق والمتابعات والموقوفات كتابٌ جليلٌ بالأسانيد سمَّاه: «تغليق التعليق»، واختصره بحذف أسانيده وسمَّاه: «التشويق إلىٰ وَصل المهمِّ من التعليق»[٣].

وقد عرَّف الحافظ ابن حجر التعليق في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» فقال: هو أن يَحذف من أوَّلِ الإسناد رجلاً فصاعداً، معبِّراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع، مثل: قال، وروىٰ، وزاد، وذكر، أو يُروىٰ، ويُذكر، ويُقال، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم والتمريض[٤].

فأمَّا المعلَّق من المرفوعات فعلىٰ قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضعٍ آخر من كتابه هذا موصولاً.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلَّقاً.

فالأول يورده معلَّقاً حيث يضيق مَخرج الحديث، إذ من قاعدته أنَّه لا يكرِّر الحديث إلا لفائدة، فمتىٰ ضاق المخرج، واشتمل المتن علىٰ أحكام، فاحتاج إلىٰ تكريره، فإنَّه يتصرف في الإسناد بالاختصار، خشية التطويل.

والثاني ـ وهو لا يوجد فيه إلا معلَّقاً ـ فإنَّه علىٰ صورتين:

---

(١) «نزهة النظر» (ص١٨).
(٢) «منهج ذوي النظر» (ص٢٢، ٥٥).
(٣) المرجع السابق.
(٤) «تغليق التعليق» (٢/ ٧ ـ ٨).

ـ إمَّا أن يوردَه بصيغة الجزم.

ـ وإمَّا أن يورده بصيغة التمريض[(١)].

المعلَّق في «صحيح مسلم»: اختلف العلماء في عدد المعلقات في «صحيح مسلم»، فذكر أبو علي الغسَّاني الأندلسي أنَّ مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً، وتبِعه في ذلك المازريُّ والعراقيُّ[(٢)].

وذهب ابنُ الصَّلاح إلىٰ أنها اثنا عشر حديثاً فقط، بإسقاط المكرر في حديث ابن عمر، وبإسقاط قول مسلم في كتاب الصلاة، في باب الصلاة علىٰ النَّبيِّ ﷺ: حدثنا صاحبٌ لنا، عن إسماعيل بن زكريا، عن الأعمش؛ وروايته هي المعتمَدة والمشهورة، وقد وقعت عنده متصلة؛ حيث قال فيه عن مسلم: حدثنا إسماعيل بن زكريا[(٣)].

قال ابن الصَّلاح في الموضع الرابع عشر من الأحاديث المعلَّقة في «صحيح مسلم»: «وذكر أبو علي فيما عندنا من كتابه في الرابع عشر حديث ابن عمر: «أرأيتكم ليلتكم هذه» المذكور في الفضائل، وقد ذكره مرة فيسقط هذا من العدد، والحديث الثاني لكون الجُلُودي رواه عن مسلم موصولاً، وروايته هي المعتمَدة المشهورة؛ فهي إذن اثنا عشر، لا أربعة عشر»[(٤)].

١٢ ـ وَصْف «الصحيحين»:

أمَّا «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»: فقد تقدَّم في وصْفه ما يُغني عن إعادته، كما بيّنته في صنعة الحديث، أما وَصْف «صحيح مسلم»: فسأنقل ما قاله الشيخ عبد الرحمٰن بن صالح السديس ـ وفقه الله ـ في وصفه العام للكتاب في بحثه عن الإمام مسلم و«جامعه»، إذ قال: «هو كتاب جامع في أحاديث النبي ﷺ، واقتصر مؤلفه علىٰ ما صحَّ،

(١) «هدي الساري» (ص١٧).
(٢) «المُعْلم بفوائد مسلم» (١/ ٣٨٥)، و«التقييد والإيضاح» (ص٣٢).
(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص٨١).
(٤) «صيانة صحيح مسلم» (ص٨١).

وتجنَّب الضعيف، ولا يعتني بذكر الموقوفات، والمقطوعات، وأقوال العلماء، وآرائهم الفقهية، وإنْ كان بعض ذا قد يأتي بِقِلَّةٍ لِعِلَّةٍ.

وقد ابتدأ كتابه بمقدمةٍ ذَكَرَ فيها سببَ تأليفه، وطريقته..، ثم ذكر مسائل في علوم الحديث، ثم أورد بعد المقدمة كتاب الإيمان ثم الطهارة، فالحيض، فالصلاة، فالمساجد، فصلاة المسافرين، فالجمعة، فالعيدين، فالاستسقاء، فالكسوف، فالجنائز، فالزكاة، فالصيام، فالاعتكاف، فالحجِّ، فالنكاح، فالرَّضاع، فالطلاق، فاللِّعان، فالعتق، فالبيوع، فالمساقاة، فالفرائض، فالهبات، فالوصية، فالنَّذْر، فالأيمان، فالقسامة والمحاربين والقصاص والديات، فالحدود، فالأقضية، فاللقطة، فالجهاد والسِّيَر، فالإمارة، فالصيد والذبائح، فالأضاحي، فالأشربة، فاللباس والزينة، فالآداب، فالسلام، فالألفاظ من الأدب، فالشِّعر، فالرؤيا، فالفضائل، ففضائل الصحابة، فالبرِّ والصلة، فالقدر، فالعلم، فالذكر والدعاء، فالتوبة، فصفة المنافقين، فالقيامة وصفة الجنة والنار، فالفتن وأشراط الساعة، فالزهد والرقائق، فالتفسير.

وهذه أربعة وخمسون كتاباً ـ في عدِّ محمد فؤاد عبد الباقي في طبعته ـ، وفي «تحفة الأشراف» اثنان وأربعون كتاباً لدخول بعض الكتب المذكورة هنا في بعض، وهذه الكتب كما ترىٰ تغطي معظم أبواب الدِّين، فقد اشتملت علىٰ أمور العبادات، والمعاملات، والأخلاق، والسيرة، والفضائل، والزهد والرقائق، والجنة والنار، والتفسير.

وكلُّ كتابٍ منها تحته أحاديث كثيرة، مفصَّلة علىٰ أبواب ـ وإن لم يترجم لها، كما فعل بقية أصحاب الكتب الستة ـ وقد رُتِّبت الأبواب والأحاديث ترتيباً دقيقاً، وقام بجمع الطرق الكثيرة للحديث في مكان واحد، ويحيل علىٰ الألفاظ»[1].

(١) هذا الكلام في بحث له منشور علىٰ الشبكة العنكبوتية.

وَصْف النسختين الخطيتين المعتمَدتين

اعتمدتُ في تحقيقي لهذا السِّفر العظيم النسختين الخطيتين الآتيتين:

١ ـ نسخة الكازروني: وهي نسخة كاملة مصورة عن جامعة الملك سعود، تقع في (٥٣٦) ورقة، في كل ورقة وجهان، في كل وجه ما يقرب من (٢٣) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وهي من فروع اليونينية، مذهّبة الإطار والبسملة وعناوين الكتب والأبواب ولفظة: حدثنا، وأحياناً يكتب الباب باللون الأحمر والأزرق، خطها نَسْخي واضح وحسن، مضبوطة الشكل لِمَا يشكل في الغالب، أثبتت فروق الروايات بشكل شبه تام، وهي مقروءة كما يظهر ذلك في عدة مواضع، منها ما جاء في اللوحة (٥٢): «بلغ العبد أسد الله الحسيني قراءة علىٰ شيخ الإسلام خاتمة الحفاظ الشيخ إبراهيم الخلجي، أدام الله تعالىٰ النفع بعلومه الكريمة، في جامع . . . ببلدة شيراز المحروسة، وذلك في يوم الخميس السلخ من شهر ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وثمانمئة، ولله الحمد والمنة»، وآخر بخط الشيخ في اللوحة (٢٠٧): «بلغ قراءة السيد الحسيني . . . العلامة مظفر الملة والدين أسد الله، أعلىٰ الله تعالىٰ شأنه في الدارين، ولا حَرَمنا من دعواته إلىٰ هنا، وأجزت له أن يروي عني هذا الكتاب الشريف وسائر ما تجوز لي روايته، كتبه أحقر العباد إبراهيم بن محمد الخلجي تاب الله عليه». أما ناسخها: فهو محمد بن محمد بن محمد الكازروني وهي تعود للعام (٨٣٤هـ)، مجزأة ستين جزءاً، وهي نسخة شديدة الإتقان حتىٰ ثلث الكتاب الأول تقريباً، فلا تكاد تجد فيها خطأ، ثم بعد ذلك حصل فيها بعض السَّقْط والتحريف، وهي مزينة بكثير من الإيضاحات والنقولات وبيان الأسماء المبهمات، عليها خط الشيخ أحمد شاكر كما في أول المخطوط سنة (١٣٥٠هـ)، وكذلك كتب تعليقاً بخطه عقب الحديث (٦٤) نصه: «هذا الحديث ذكر الحافظ في «الفتح»

(١/ ١٤١) أنه ثابت في النسخة البغدادية التي صححها الصغاني، وقابلها علىٰ عدة نُسخ، وذكر الصغاني أنه ساقط في النُّسخ كلها، إلا في النسخة التي قرئت علىٰ الفربري، وعليها خطه».

وقد سمّيت هذه النسخة: «نسختنا الخطية المعتمدة»، وربما سمّيتها: «نسختنا الخطية» أو «المخطوط».

٢ ـ نسخة البقاعي: وهي نسخة كاملة مصورة عن أصلها الموجود في مكتبة كوبريلي في إستانبول ـ تركيا رقم (٣٥٥)، وهي نسخة نفيسة جدّاً يكفيها ما وصفها به الحافظ ابن حجر بأنها معدومة النظير، وهي كاملة الشكل، خطها نَسْخي دقيق واضح ومقروء، فرغ من نَسْخها البقاعي[١] سنة (٨٠٠هـ) كما جاء في نهاية المخطوط، تحتوي علىٰ (٢٩٨) ورقة، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٨) سطراً، وفي السطر الواحد (٢٦) كلمة تقريباً، تحتوي ثلاثين جزءاً، عند كل جزء منها مكتوب: بلغ مقابلة بأصله، وقد ميّز لفظة: الكتاب والباب بالخط العريض بينما كتب عناوينهما باللون الأحمر، وقد زُينت حواشيها بكثير من النقولات والإيضاحات، وضَبْط للكلمات، وهي من فروع اليونينية؛ كما يظهر من رقومها حيث أثبتت فروق الروايات في الغالب، جاء في نهايتها: «وافق الفراغ من كتابته يوم الجمعة لثمان خلون من شهر ربيع الأول سنة ثمانمئة أحسن الله عاقبتها في خير وعافية، وذلك بالمدرسة الأمينية جوار الجامع الأموي بدمشق المحروسة، صانها الله من كل آفة وبليّة، آمين. والحمد لله، وصلاته علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل»، وقد وَسَمْتها بـ «مخطوطة البقاعي»، أو: «نسخة البقاعي».

---

(١) ترجم له الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٢/ ٢٧٣) فقال: «إسماعيل بن علي بن محمد البقاعي، ثم الدمشقي الناسخ، كان يشتغل بالعلم ويصحب الحنابلة ويميل إلىٰ معتقدهم وينصحهم ويعظمهم ويُكَتِّب الناس مع الدّين والخير، وله نَظْم حسن أنشدني منه بدمشق، وقد كتب بخطه «صحيح البخاري» في مجلدة واحدة معدومة النظير، سَلِمَت من الحريق إلا اليسير من هوامشها، فبيعت بأزْيد من عشرين مثقالاً، فرَّ في الكائنة إلىٰ طرابلس فأقام بها إلىٰ آخر سنة خمس ـ يعني: وثمانمئة ـ، ورجع فمات بدمشق في المحرم منها»، وكذلك له ترجمة أوسع من هذه بقليل، انظرها في: «الضوء اللامع» (٢/ ٣٠٣) للسخاوي.

وصف النُّسخ الخطية المساعدة

هذا وقد رجعت في تحقيقي لهذا السِّفر العظيم إلىٰ نُسخ خطية أخرىٰ، حررت فيها بعض المواطن التي تحتاج إلى مزيد من البيان والتحرير، وهي كالآتي:

١ ـ نسخة المنزلي: وهي نسخة مصورة عن أصلها الموجود بمكتبة جامعة صلاح الدين برقم (١٢٧)، تقع في (٢٦٥) ورقة، في كل منها لوحتان، في كل لوحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وهي نسخة غير كاملة، تبتدئ من أول الكتاب، وتنتهي بباب: إذا جامع في رمضان (من كتاب الصيام). كُتبت في مواضع من بدايتها ـ (٢٠ ورقة) ـ بخط مغاير متأخر غير متقن؛ لذا لم نعتمد هذه المواطن، نُسخت سنة (٨١٧هـ) بخط ناسخها محمد بن يوسف المنزلي الشافعي[(١)] (ت٨٥٢هـ)، جاء في أولها: «بسم الله الرحمٰن الرحيم وبه نستعين، أخبرنا الشيخ الإمام العالم المسند شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الحرم مكي بن أبي الذكر بن عبد الغني القرشي الصقلي الدقاق[(٢)]، قراءة عليه ونحن نسمع في سنة ثمان وتسعين وستمئة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام المسند أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن الزبيدي[(٣)]

---

(١) ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠/ ٣٤) فقال: «محمد بن محمد بن يوسف بن يحيىٰ، ناصر الدين المنزلي الشافعي سِبْط سويدان، وبه يُشهر فيقال له: ابن سويدان، وُلد سنة ثمانين وسبعمئة بمنزلة بني حسون من أعمال الدقهلية والمرتاحية من أراضي القاهرة... ونَسَخ بخطه الجيد الكثير كالصحيحين وغيرهما... مات في يوم الجمعة، قبل رمضان سنة اثنتين وخمسين، بعد قراءته مجلساً من الشفا».

(٢) ترجم له الفاسي في «ذيل التقييد» (٥٢٨) فقال: «محمد بن أبي الحرم مكي بن أبي الذكر الفرضي الدمشقي المصري، شمس الدين أبو عبد الله الدقاق، سمع علىٰ الحسين بن المبارك الزبيدي «صحيح البخاري»، وعلىٰ شرف الدين محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المرسي «المدخل إلىٰ السنن الكبير» للحافظ أبي بكر البيهقي، مات في ربيع الآخر سنة تسع وتسعين وستمئة».

(٣) الحسين بن أبي بكر المبارك بن محمد بن يحيىٰ بن مسلم الربعي الزبيدي البغدادي، الشيخ الإمام الفقيه الكبير مسند الشام، سراج الدين أبو عبد الله الحنبلي، ولد سنة ست وأربعين وخمسمئة، سمع ببغداد أبا الوقت عبد الأول بن عيسىٰ السجزي، وأبا زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدسي، وسار إلىٰ دمشق فحدّث بها بـ «صحيح البخاري» عن أبي الوقت وبشيء كثير غيره، وحصل له شيء من الدنيا بعد فقر وضيق حال كان فيه، =

في سنة ثلاثين وستمئة[١] . . .»، وهي من فروع اليونينية، أثبت ناسخها فروق الروايات في الغالب، خطها نَسْخي واضح، وهي مشكولة بالكامل. ولم تَخْل هوامشها من النقولات والاستدراكات وضَبْط للكلمات، جاء في نهاية المخطوط: «الحمد لله أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً، ووافق الفراغ من نَسْخه في اليوم المبارك الخامس عشر لخمس عشرة ليلة بقيت من شهر صفر سنة سبع عشرة وثمانمئة، وذلك علىٰ يد فقير رحمة ربه، وأسير وصمة ذنبه، ذي الخطأ والنسيان، والراجي عفو الكريم المنان، محمد بن محمد بن يوسف المنزلي الشافعي، غفر الله له ولوالديه، ولمن طالع فيه أو نظر، ودعا له بالتوبة والمغفرة، وقبول المعذرة، ولوالديه ولجميع المسلمين آمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلاته وسلامه علىٰ خير خَلْقه، ومُظهر حقه، سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام علىٰ المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

٢ ـ المخطوطة التي عليها خط الفيروزآبادي[٢]: وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية، تقع في (٧٤) ورقة، في كل ورقة لوحتان، في كل واحدة (١٣) سطراً، في كل سطر ما يقرب من (١٠) كلمات، تمثّل الجزء الحادي عشر من «صحيح البخاري»، تبتدئ ببسم الله الرحمٰن الرحيم، وحالوا بينهم وبين البيت،

= وعاد إلىٰ بغداد فوصلها مريضاً وأقام بها أياماً، وتوفي يوم الاثنين الثالث والعشرين من صفر سنة إحدىٰ وثلاثين وستمئة، ودُفن من الغد بمقبرة جامع المنصور.
انظر: «بغية الطلب في تاريخ حلب» (٦/ ٢٧٣٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٢٢/ ٣٥٧).

(١) جاء هذا النص بالخط المغاير كما مرّ ذِكره؛ لذا حصل فيه بعض التحريف، أثبتنا صوابه دون الإشارة إليه، فاقتضىٰ التنبيه.

(٢) هو الشيخ العلامة محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي، مجد الدين أبو الطاهر الفيروزآبادي الشافعي اللغوي، ولد في ربيع الآخر سنة تسع وعشرين وسبعمئة، سمع وقرأ كثيراً من الكتب الكبار والأجزاء، فمن ذلك: صحيح البخاري، قرأه علىٰ ناصر الدين محمد بن أبي القاسم الفارقي بجامع الأزهر بالقاهرة في رمضان سنة خمس وخمسين وسبعمئة، وسمع من محمد بن يوسف الزرندي المدني «صحيح البخاري»، مات في شوال سنة سبع عشرة وثمانمئة بزبيد من بلاد اليمن.
انظر: «إنباء الغمر» (٣/ ٤٧)، و«ذيل التقييد» (٥٥٣).

قال أبو عبد الله: معرّة، العَرّ: الجَرَب، وتنتهي بباب من اختار الغزو بعد البناء. منسوخة قبل سنة (٧٦١هـ) تقريباً، ولم يُذكر ناسخها، كُتبت بخط النسخ، مشكولة بصورة كاملة، وقد ميّز ناسخها الأبواب بخط غليظ. وهي مقابَلة ومقروءة ومسموعة كما هو ظاهر في عدة مواضع منها بخط الفارقي، وكذلك كتب الفيروزآبادي بخطه: «بلغ قراءة محمد الفيروزآبادي ... علىٰ الشيخ ناصر الدين الفارقي[١] بجامع الأزهر»، وجاء في آخرها ما نصه: «قوبل علىٰ النسخة»، وفي آخرها عدة سماعات، منها: «سمع جميع هذا الجزء وما قبله من الأجزاء علىٰ الشيخ المسند الأصيل نجم الدين عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن الحسين بن رزين[٢]، بسماعه من الشيخين المسندين: الحجّار[٣] وست الوزراء»[٤]. والسماع الآخَر: «الحمد لله حق حمده وصلاته علىٰ خير خلقه

(١) محمد بن أبي القاسم بن إسماعيل بن المظفر، المحدّث ناصر الدين الفارقي المصري، ولد سنة (٦٧٦هـ)، سمع علىٰ محمد بن أبي الذكر الصقلي وعلىٰ محمد بن هارون الثعلبي «صحيح البخاري»، وسمعه أيضاً علي الحجار ووزيرة، وقرأ بنفسه كثيراً وكان لا يترك قراءة «صحيح البخاري» في الجامع الأزهر، قال العراقي: ولم يخلف بعده أقدم طلباً منه، مات في نصف المحرم سنة (٧٦١هـ) بالقاهرة.
انظر: «الدرر الكامنة» (٤/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، و«ذيل التقييد» (٣٩٥).

(٢) ترجم له الفاسي في «ذيل التقييد» (١٢٤٩): «عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن الحسين بن رزين بن موسىٰ بن عيسىٰ بن موسىٰ العامري الحموي المصري نجم الدين، سمع من الحجّار ووزيرة «صحيح البخاري» وحدّث به غير مرة، وبعضها بقراءة شيخنا جمال الدين ابن ظهيرة... ومات في جمادىٰ الأولىٰ سنة إحدىٰ وتسعين وسبعمئة، ومولده سنة سبع وسبعمئة».

(٣) هو الشيخ المعمر الأعجوبة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن حسن بن علي بن بيان الصالحي الحجار مسند الدنيا، ولد سنة (٦٢٤هـ)، سمع علىٰ الحسين بن المبارك الزبيدي «صحيح البخاري» بكماله، حدّث بـ «الصحيح» أكثر من سبعين مرة بدمشق والصالحية وبالقاهرة ومصر وحماة وبعلبك وحمص وغيرها، ورأىٰ من العز والإكرام ما لا مزيد عليه، وانْتَحَت عليه الحفاظ ورحل إليه من البلاد وتزاحموا عليه، مات في الخامس والعشرين من صفر سنة (٧٣٠هـ).
انظر: «معجم الشيوخ الكبير» (١/ ١١٨)، و«الدرر الكامنة» (١/ ١٤٢)، و«ذيل التقييد» (٦٣٣).

(٤) قال عنها الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ١٢٩): «ست الوزراء بنت عمر بن =

محمد وآله وسلم، وبعد فقد قرأت جميع كتاب البخاري من أوله إلىٰ آخره علىٰ الشيخ سيف الدين أبي بكر بن محمود بن السلطي وإخوانه، سمعه في سنة عشر وسبعمئة بدمشق علىٰ الحجار وست الوزراء». والسماع الآخَر: «الحمد لله حق حمده، قرأت جميع هذا الجزء علىٰ الشيخ الإمام العالم العلامة مفتي المسلمين شيخ الشيوخ برهان الدين أبي إسحاق بن موسىٰ بن أيوب الأبناسي الشافعي[(١)]، وصح ذلك في يوم الأحد ثاني عشر رمضان سنة خمس وثمانين وسبعمئة». وكِلا السماعين الأخيرين بخط الشيخ المسند شهاب الدين أحمد بن عثمان الكلوتاتي[(٢)].

٣ ـ مخطوطة الأماسي: وهي تعود لمخطوطات جامعة ميشيغن الأمريكية، عِدّتها (٤٥٧) لوحة، في كل لوحة منها ما يقرب من (١٥) سطراً، في كل سطر (١٠) كلمات، وهي نسخة غير كاملة، تبتدئ من: باب مناقب عمّار وحذيفة، وتنتهي إلىٰ: باب من كان عدوّاً لجبريل. ناسخها أحمد بن محمد بن عثمان

= أسعد بن المنجا التنوخية الدمشقية الحنبلية أم عبد الله، وتدعىٰ وزيرة بنت القاضي شمس الدين عمر ابن شيخ الحنابلة وجيه الدين، ولدت سنة (٦٢٤هـ)، وسمعت من والدها جزأين، ومن أبي عبد الله بن الزبيدي «مسند الشافعي» و«صحيح البخاري»، وحدثت بدمشق ومصر وحجَّت مرتين، قال الذهبي: كانت طويلة الروح علىٰ سماع الحديث، وهي آخر من حدّث بالمسنَد بالسماع عالياً، وماتت في ثامن عشر شعبان سنة (٧١٦هـ)».

(١) هو الشيخ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ بن أيوب الأبناسي المصري الشافعي أحد أعيان شيوخ الشافعية بالقاهرة، ولد سنة خمس وعشرين وسبعمئة، وسمع بمكة علىٰ الفقيه خليل بن عبد الرحمٰن المالكي «صحيح البخاري» و«الموطأ» لمالك رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، وأكثر الظن أنه قرأهما عليه، ومات في الثامن من المحرم سنة اثنتين وثمانمئة وهو قافل من الحج، ودُفن بعيون القصب.
انظر: «ذيل التقييد» (٨٨٦).

(٢) هو المسند المعمر المحدّث أحمد بن عثمان بن محمد بن عبد الله، شهاب الدين الكلوتاتي الحنفي. ولد سنة اثنتين وستين وسبعمئة، واعتنىٰ بالحديث، وسمع الكثير، وقرأ من سنة تسع وسبعين بنفسه علىٰ المشايخ فأكثر، حتىٰ قرأ «صحيح البخاري» نحواً من خمسين مرة، ودأب وحصّل، وأفاد الطلبة، وحدّث سنين بالقاهرة، إلىٰ أن توفي يوم الاثنين الرابع والعشرين من جمادىٰ الأولىٰ سنة خمس وثلاثين وثمانمئة.
انظر: «المنهل الصافي» (١/ ٣٨٨)، و«الضوء اللامع» (١/ ٣٧٨).

الأماسي الحنفي[١] (ت٧٩٨هـ)، نُسخت في العام (٧٩١هـ)، خطها نَسْخي، مشكولة بالكامل، وهي مقابَلة كما يظهر في عدة مواضع، وبآخرها سماع مجد الدين أبي الحسن علي بن محمد بن علي سنة (٩٠٤هـ) علىٰ الحافظ الديمي المشهور[٢].

(١) هو عز الدين الدمشقي محمد (كذا سمّاه كل من ترجم له: محمد، والذي في المخطوط: أحمد) ابن محمد بن محمد بن عثمان الأماسي، سمع من الحجار «صحيح البخاري»، وكان من عدول دمشق الأخيار، وكان ناظر الأيتام بدمشق ويتكسب بالشهادة تحت الساعات، ويوقع علىٰ الحكام، أقام علىٰ ذلك أكثر من ستين سنة، ومات يوم الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثمان وتسعين وسبعمئة بدمشق، ومولده في الثاني والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان عشرة وسبعمئة.
انظر: «إنباء الغمر» (١/ ٥٢٠)، و«ذيل التقييد» (٤٩٧)، و«شذرات الذهب» (٨/ ٦٠٥).

(٢) هو الشيخ المسند الحافظ أبو عمرو فخر الدين عثمان بن محمد الديمي المصري الشافعي، وكان من مشافهة تلامذة ابن حجر، قال السخاوي: قرأ عليه مسند الشهاب وغالب النسائي، وقرأت بخطه أنه قرأ جميع البخاري علىٰ الشيخ الإمام المسند المعمر الحبر برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن الشيخ فتح الدين صدقة بن إبراهيم بن إسماعيل الحنبلي الصالحي، وقال السيوطي: كان الشيخ عثمان الديمي يحفظ عشرين ألف حديث، وهو الذي عناه السيوطي أيضاً بقوله:

والحافظ الديمي غيث السحاب فَخُذ ... غَرفاً من البحر أو رشفاً من الدِّيَم

وأخذ عنه جماعة كثيرة، منهم: البرهان ابن عون، وأبو الفرج فخر الحلبي، والشيخ شمس الدين الداوودي، والمقرئ الكريم السيد عبد الرحيم العباسي وغيرهم. توفي بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة سنة ثمان وتسعمئة.
انظر: «الضوء اللامع» (٥/ ١٤٠)، «الكواكب السائرة» (١/ ٢٦٠).

منهج العمل في تحقيق الكتاب

١ ـ ضَبْط نص «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» من خلال مقابلته علىٰ النسختين الخطيتين ـ نسخة الكازروني ونسخة البقاعي ـ زيادة علىٰ مقابلته علىٰ النسخة «السلطانية» التي اعتنىٰ بإخراجها محمد زهير بن ناصر الناصر، وإثبات الأصوب والأصح من الروايات والاختلافات، مع تجنُّب ما فيه خطأ من الروايات.

٢ ـ الرجوع إلىٰ ثلاث نُسخ خطية مساعدة ـ فصّلت الكلام عليها في وَصْف النسخ المعتمدة ـ عند مواطن الإشكال لتحرير ما فيه إشكال.

٣ ـ مراجعة كتب الشروح التي خدمت «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»؛ كـ «فتح الباري» لابن رجب، و«فتح الباري» لابن حجر، و«إرشاد الساري»، و«عمدة القاري»، و«التنقيح» للزركشي، و«مصابيح الجامع» وغيرها، مع مراجعة كتب الرجال وكتب الحديث الأخرىٰ للمساعدة علىٰ ضبط النص.

٤ ـ الرجوع إلىٰ من استقىٰ من المصنّف؛ ككتب «الجمع بين الصحيحين»، و«جامع الأصول»، و«جامع المسانيد والسنن»، و«تحفة الأشراف».

٥ ـ الإشارة في أغلب المواضع إلىٰ ما خالف فيه النص مطبوعة «السلطانية»؛ كونها أشهر طبعات «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، مع تعليل سبب المخالفة.

٦ ـ حُلِّيت الطبعة بتعليقات علىٰ النكت والفوائد والمسائل الحديثية التي تضمّنها «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

٧ ـ شرْح بعض الغريب والمُشْكِل.

٨ ـ شُكِّل الكتاب شكلاً تامّاً، مع العناية بوضع علامات التفريز بما يساعد القارئ علىٰ قراءة النص.

٩ ـ ربْط الكتاب بـ «صحيح مسلم» أصح كتاب بعد «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، وذلك بالإشارة إلىٰ مواضع الحديث من «صحيح مسلم» بالرقم، مع ربطه مع «تحفة الأشراف» للمزي، ولا تخفىٰ فائدة هذين الأمرين علىٰ المشتغلين بالسُّنَّة النبوية.

١٠ ـ الإشارة إلىٰ مواضع تكرار الحديث في «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» (أطراف الحديث).

١١ ـ ربْط الكتاب بـ«تغليق التعليق» للحافظ ابن حجر، بذكر مواضع تخريج المعلقات بالجزء والصفحة.

١٢ ـ تمييز الموصول من المعلّق من الأحاديث، وذلك بجعل أول الإسناد الموصول أحمر اللون، وأول الإسناد المعلق أخضر اللون، لكن هذا خاص بالأحاديث المرقمة.

١٣ ـ الإبقاء والمحافظة علىٰ ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي للصحيح؛ كونه ترقيماً انتشر بين أهل العلم، حتىٰ تَسْهُل مراجعة الإحالات علىٰ «الصحيح»، وما أشبه ذلك.

١٤ ـ التقديم للكتاب بمقدمات مهمة حوت دراسات أحسبها قيّمة، فيها من الأصالة والسَّبْق ما لا تجده في غيرها، وقد جعلتها مدخلاً للكتاب، سائلاً المولى أنْ يرحمني وقارئ الكتاب، ومن أعانني في طبعه ونشره.